جامعة د. يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

الموضوع:

تقييم جاذبية دول المغرب العربي للاستثمار الأجنبي المباشر

– دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب–

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: مالية وإدارة مخاطر

من إعداد الطالبتين:

– سعاد قرمزلي

– سمية مزواري

تحت إشراف الأستاذ:

- محمد أمين بن لكحل

لجنة المناقشة:

الدكتور: بولصنام محمد	أستاذ محاضر جامعة المدية	رئيسا
الأستاذ :بن لكحل محمد امين	أستاذ مساعد جامعة المدية	مشرفا ومقررا
الدكتورة :ولد شرشالي سمية	أستاذة محاضرة جامعة المدية	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2016–2017

شكر وتقدير

الحمد اللّه الذي أنعم علينا بنعمة العلم وجعلنا من الذين يسيرون على دربه، إذ وفقنا في إنجاز هذا العمل، الذي نأمل أن يكون شمعة من شموع العلم، تضيء درب أي طالب علم ولو بجزء يسير.

جزيل الشكر والاحترام والتقدير للأستاذ المشرف "الأستاذ محمد أمين بن لكحل" على تشجيعاته، ونصائحه، وصبره، وسعة صدره، وحرصه الدائم على إتمام هذا العمل على أحسن وجه.

أشكر جميع الأساتذة الأفاضل الذين تابعت معهم المشوار الدراسي منذ أول سنة بالطور الابتدائي وصولاً إلى هذه المرحلة

كما أتقدم بالشكر الكبير إلى الأستاذ" رميدي عبد الوهاب"

كما لا أنسى أن أشكر كل من قالوا لي نعم "فلولاها ما امتلأت النفس بالثقة، وما جادت يداي بالعطاء"

إلى كل من قالوا لي لا "فلولاها ما صح عزم أو وضح سبيل."

إلى كل أصحاب الحقوق علينا، شكراً...

الإهداء

وجدت الدنيا جميلة حين حدثتموني عن جمالها

ووجدت الأحلام ممكنة حين حدثتموني عن الإرادة والتحدي

وأدركت سر الوجود حين علمتموني أن اشكر لمن أحسن إلي إليكم أقدم حصيلة جهدي....

إلى قرتا عيناي

أمي وأبي.

إلى الذين علموني كيف اشق طريقي دون وجل

وكيف ارسم الهدف وأحقق الأمل

إلى أخواتي

وهيبة، فضيلة، سميرة، احمد.

إلى خطيبي **مصطفى** إلى عائلته.

سعاد

الإهداء

إلى من أنارا دربي الحياة وكانا السبب فيما وصلت إليه ،إلى من اطمع في حرصهم ،ويرفع مقامي وجودهم ،إلى من غمرتني بحنانها وحبها ،إلى من علمتني أن الصبر على الأشياء سبيل الظفر بها ،إلى من كد حتى اعد ،إلى من سهرت على راحتي وحملتني وهنا على وهن

إلى قرتا عيناي

"أمي وأبي"

إلى من شاركوني حب الوالدين، وكانوا منبع إلهامي وابتسامتي إلى

إلى أختي وأخواتي

إلى من قاسمني هذا الجهد بصبره وعونه المستمر إلى زوجي "**يوسف**".

سمية

مستخلص:

من خلال دراستنا اتضح لنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر أثر بطريقة مباشرة وايجابية على الجزائر ،تونس والمغرب ، إلا أن هذا التأثير لا يرقى إلى المستوى المرغوب فيه.

إذ فرضت على دول المغرب العربي تغيير سياستها الاقتصادية لمواكبة اقتصاديات الدول الأخرى، فأدخلت تغييرات عميقة على الاقتصاد وخلقت بيئة استثمارية مناسبة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بغية الاستفادة من المزايا التي تقدمها هذه الاستثمارات، وبالتالي الوصول إلى اقتصاد تنافسي بعيدا عن ريع البترول.

و في النهاية اقترحت الدراسة أنه لابد على الجزائر، تونس والمغرب بذل المزيد من الجهود لتحسين مناخها الاستثماري، وذلك قصد جلب أكبر عدد ممكن من مشروعات هذا النوع من الاستثمار.

الكلمات المفتاحية:الاستثمار الأجنبي ،دول المغرب العربي ،مناخ الاستثماري.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	
.الإهداء	
ملخص	
فهرس المحتويات	I
فهرس الجداول	VI
فهرس الاشكال	X
مقدمة	ا–ح
الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر	**8**
تمهيد	**9**
المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر	**10**
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر	**10**
أولا: مفهوم الاستثمار	**10**
ثانيا: مفهوم الاستثمار الأجنبي	**11**
ثالثا: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر	**11**
المطلب الثاني: أهمية وأهداف الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله المختلفة	**12**
أولا: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر	**13**
ثانيا: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر	**14**
ثالثا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	**15**
المطلب الثالث: إيجابيات وسلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر و أهم عراقيله	**17**
أولا: إيجابيات الاستثمار الأجنبي المباشر	**18**
ثانيا: سلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر	**19**
ثالثا: العراقيل التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر	**22**
المبحث الثاني: المحددات والنظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر	**25**
أولا: النظرية الكلاسيكية	**25**

ثانيا: نظرية رأس المال	**25**
ثالثا: نظرية أخطار التبادل	**27**
المطلب الثالث: التفسير الحديث للاستثمار الأجنبي المباشر	**27**
أولا: نظرية دورة حياة المنتج	**28**
ثانيا: نظرية عدم كمال السوق	**30**
ثالثا :نظرية احتكار القلة	**30**
المبحث الثالث: الاتجاهات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر	**30**
المطلب الأول :تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا	**33**
أولا: مجموعة الدول المتقدمة	**35**
ثانيا: مجموعة الدول النامية	**37**
المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر	**37**
أولا: : التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة	**37**
ثانيا: : التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية	**40**
المطلب الثالث: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر	**41**
المطلب الثالث: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر	**42**
خلاصة	**42**
الفصل الثاني: مدخل لدراسة مناخ الاستثمار	**45**
تمهيد	
المبحث الأول: عموميات حول مناخ الاستثمار	**53**
المطلب الأول: مفهوم مناخ الاستثمار	**57**
المطلب الثاني: مكونات مناخ الاستثمار	**59**
أولا :المكونات الاقتصادية لمناخ الاستثمار	**59**
ثانيا: المكونات غير الاقتصادية لمناخ الاستثمار	**60**
المطلب الثالث: أسس ومبادئ مناخ الاستثمار	**60**
أولا: أسس مناخ الاستثمار	**60**

ثانيا: مبادئ مناخ الاستثمار	**70**
المبحث الثاني: مؤشرات قياس مناخ الاستثمار	**75**
المطلب الأول: المؤشرات العامة لقياس مناخ الاستثمار	**75**
المطلب الثاني: مؤشرات قياس المخاطر القطرية	**75**
المبحث الثالث: إجراءات جلب الاستثمار الأجنبي المباشر والحوافز الممنوحة له	**76**
المطلب الأول :إجراءات جلب الاستثمار الأجنبي المباشر	**77**
أولا: الهيئات وأجهزة الاستثمار الأجنبي المباشر	**77**
ثانيا: إجراءات قبول واعتماد الاستثمار الأجنبي المباشر	**77**
المطلب الثاني :الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر	**78**
أولا: الحوافز المالية	**80**
ثانيا :الحوافز الضريبية	**81**
ثالثا: حوافز أخرى	**82**
خلاصة	**83**
الفصل الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تونس و المغرب	**83**
تمهيد	**83**
المبحث الأول: تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ،تونس والمغرب	**85**
المطلب الأول: حصيلة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المقارنة	**87**
أولا: حصيلة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	**89**
ثانيا: حصيلة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس	**89**
ثالثا : حصيلة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب	**91**
المطلب الثاني: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المقارنة	**90**
أولا: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	**92**
ثانيا : التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في تونس	**94**
ثالثا: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب.	**95**
المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المقارنة	**97**

أولا: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الجزائر	**99**
ثانيا: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر تونس	**100**
ثالثا :التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر المغرب	**101**
المطلب الرابع: مقارنة التوزيع القطاعي و الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المقارنة	**102**
أولا: مقارنة التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المقارنة	**103**
ثانيا: مقارنة التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المقارنة	**103**
المبحث الثاني: مناخ الاستثمار في دول المقارنة	**103**
المطلب الأول :قوانين الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المقارنة	**107**
أولا: قوانين الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	**108**
ثانيا :قوانين الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس	**109**
ثالثا :قوانين الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب	**109**
المطلب الثاني: التحفيزات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المقارن	**111**
المطلب الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	**114**
أولا :التحفيزات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	**115**
ثانيا :التحفيزات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في تونس	**115**
ثالثا: التحفيزات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب	**116**
المطلب الثالث: الضمانات المقدمة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المقارنة	**117**
أولا: الضمانات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر	**118**
ثانيا :الاتفاقيات الثنائية و المتعددة الأطراف	**120**
المبحث الثالث: تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر وفقا للمؤشرات الإقليمية والدولية	**120**
المطلب الأول: تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الدول المقارنة وفقا لأهم المؤشرات الدولية	**120**
أولا :مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانيات للاستثمار الأجنبي المباشر	**122**
ثانيا :مؤشر التنافسية العالمي	**125**
ثالثا :مؤشر سهولة الأعمال	**128**
رابعا :مؤشر الحرية الاقتصادية	**129**

خامسا :المؤشر المركب للمخاطر القطرية	**132**
سادسا :مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية	**133**
المطلب الثاني: : تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الدول المقارنة وفقا لأهم المؤشرات إقليميا	**133**
أولا :المؤشر المركب للتنافسية العربية	**134**
ثانيا: مؤشر التنافسية الجارية	**136**
ثالثا: مؤشر التنافسية الكامنة	**137**
المبحث الرابع :تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر وفقا لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار	**137**
المطلب الأول :تعريف ومكونات مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار	**137**
أولا :تعريف مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار	**137**
ثانيا: مكونات مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار	**141**
المطلب الثاني :أسباب إطلاق مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار والمزايا التي يتمتع بها	**141**
أولا: أسباب إطلاق مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار	**142**
ثانيا: مزايا مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار	**145**
المطلب الثالث: أداء دول المقارنة في مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار	**145**
أولا: قيمة وترتيب دول المقارنة في مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار	**146**
ثانيا :أداء دول المقارنة في المجموعات الثلاث الرئيسية	**148**
خلاصة	**150**
الخاتمة	**154-152**
قائمة المراجع	**162-156**

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة حسب اقتصاديات الدول المتقدمة(1980-2015)	38-39
2-1	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة حسب اقتصاديات الدول النامية(1989-2014)	40-41
3-1	حصص أهم الدول النامية والمتقدمة في الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى العالم (1980-2012)	43-45
4-1	توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم بحسب القطاعات (2005-2011)	46
1-2	مكونات مؤشر كوف العولمة	65-66
2-2	درجات المؤشر المركب للمخاطر القطرية	71
3-2	مكونات مؤشر اليورمني للمخاطر القطرية	72
4-2	درجات مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية	74
1-3	حصيلة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	84
2-3	حصيلة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس	85-86
3-3	حصيلة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب	87
4-3	التوزيع القطاعي لمشاريع الاستثمار الأجنبي الواردة إلى الجزائر خلال الفترة(2002-2014)	89
5-3	التوزيع القطاعي لمشاريع الاستثمار الأجنبي الواردة إلى تونس خلال الفترة(2002-2013)	91
6-3	التوزيع القطاعي لمشاريع الاستثمار الأجنبي الواردة إلى الجزائر خلال الفترة(2001-2012)	92-93
7-3	تدفقات الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة(2003-2015)	95
8-3	التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى تونس خلال الفترة(2003-2015)	97

الرقم	العنوان	الصفحة
3-9	التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى المغرب خلال الفترة(2003-2015)	99
3-10	الاتفاقيات الدولية التي أبرمتها دول المغرب العربي	119
3-11	اتفاقيات متعددة أطراف لدول المغرب العربي.	120
3-12	وضع الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداءالأعمال للفترة (2009-2015)	126
3-13	وضع دول المقارنة ضمن المؤشر الإجمالي للتنافسية العربية لسنة(2009-2012)	134
3-14	وضع دول المغرب العربي ضمن مؤشر التنافسية الجارية لسنة (2009-2012)	135
3-15	وضع دول المغرب العربي ضمن مؤشر التنافسية الكامنة	136
3-16	الدول المدرجة في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار الاجنبي (حسب الترتيب الأبجدي)	145-143
3-17	قيمة وترتيب دول المغرب العربي في المؤشر العام للجاذبية	145
3-18	أداء دول المغرب العربي في المجموعات الثلاث الرئيسية	147-146
3-19	وضع دول العربية في المؤشرات الفرعية	148

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	دورة حياة المنتج	**31**
1-3	الدائرة النسبية للتوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (**2003-2014**)	**90**
2-3	الدائرة النسبية للتوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى تونس خلال الفترة (**2002- 2013**)	**92**
3-3	الدائرة النسبية للتوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المغرب خلال الفترة (**2001-2012**)	**94**
4-3	الدائرة النسبية للتوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (**2003-2015**)	**96**
5-3	الدائرة النسبية للتوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى تونس خلال الفترة (**2003-2015**)	**98**
6-3	الدائرة النسبية للتوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المغرب خلال الفترة (**2003- 2015**)	**100**
7-3	الأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار	**149**

مقدمة

يكتسي موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية بالغة في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، ويعتبر عاملا مكملا للاستثمار المحلي في تحقيق النمو الاقتصادي لذا تتنافس معظم الدول على استقطابه بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة نصيبها منه ويحقق التوافق مع الإمكانات والأهداف الوطنية لها.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم أشكال رؤوس الأموال التي شهدت تطورا كبيرا نظرا للدور المهم والحيوي الذي يلعبه في نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة والمساهمة في تراكم رأس المال ورفع كفاءة رأس المال البشري وتحسين المهارات والخبرات.

لقد أصبحت العديد من الدول النامية في حاجة ماسة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لانخفاض المصادر الداخلية بسبب عدم كفاية المدخرات المحلية حيث أصبحت أغلبية الدول النامية تعاني من عجز عن الوفاء بالتزاماتها.من هذا المنطلق اشتد التنافس بين الدول على جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال إزالة الحواجز والعراقيل التي تعيق تدفقاتها، بل ومنحها الحوافز والضمانات التي تسهل تدفقاتها ودخولها السوق المحلي.

يمكن الاستثمار الأجنبي المباشر الشركات المستثمرة من تعظيم منافعها من أصولها المالية والتقنية وبشكل أكثر فعالية ،ومن جانب آخر فإن وجود الاستثمار الأجنبي المباشر بالدول النامية يؤدي إلى إنشاء المنافسة بين المؤسسات المحلية ونظرائها من الشركات متعددة الجنسيات المستثمرة في الدول المضيف وبالتالي يكون على المؤسسات المحلية أن تغير وتطور في مؤسساتها إن أرادت الحفاظ على بقائها واستمرارها في النشاط الأمر الذي يؤدي إلى التحسين وإضفاء الفعالية على منتجات المؤسسات الوطنية للدولة المضيفة.

وبناءا على ذلك أضحى من أولويات الدول النامية تبني الإصلاحات الاقتصادية وتهيئة الأرضية المناسبة لجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمار الأجنبي المباشر.

طرح الإشكالية:

لقد عرف العالم تغيرات وتطورات في شتى المجالات وبالأخص المجال الاقتصادي حيث عرفت العلاقات الاقتصادية الدولية تحولات جذرية التي شكلت فجوة كبيرة بين دول العالم وسعيا لمواكبة هذه التحولات أصبحت الدول تعتمد على مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار سعيا منها لمعرفة مركزها التنافسي في جلب الاستثمار الأجنبي بين الدول المضيفة له.

وهنا يمكن طرح التساؤل التالي:

–ما هو وضع جاذبية دول المغرب العربي للاستثمار الأجنبي المباشر؟ وما موقع الجزائر، تونس والمغرب ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار؟

الأسئلة الفرعية:

ولتناول هذا الموضوع يجدر بنا طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية:

1. ما هي حصيلة تدفقا ت للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المقارنة ؟
2. ما هي المقومات الأساسية لمناخ الاستثمار في دول المقارنة؟
3. ما موقع مناخ الاستثمار في دول المقارنة ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار؟

فرضيات الدراسة:

1. حصيلة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المقارنة لا يزال ضعيفا ومحدودا بالنظر إلى الإمكانيات والقدرات التي تتمتع بها هذه الدول لجذب الاستثمار من الخارج
2. يختلف نصيب كل دولة عن الأخرى باختلاف مزايا ومقومات كل اقتصاد ومدى القدرة على استغلال وتثمين المتاح من الموارد الاقتصادية إضافة إلى مدى سلامة وجاذبية المناخ الاستثماري.
3. ضعف مناخ الاستثمار في الجزائر مقارنة بالمغرب وتونس ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

أهداف الدراسة:

1. محاولة البحث عن مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المقارنة عن طريق استخدام مؤشر ضمان جاذبية الاستثمارات.
2. إدراك حقيقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد الوسيلة المثلى في تغطية العجز التمويلي بالدول النامية مقارنة مع التدفقات الأخرى لرأس المال.
3. إبراز الدور الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الدول النامية هذه الأخيرة تمكنت من تحقيق نتائج ايجابية في الرفع من قدراتها التنافسية على المستوى الدولي.

4. معرفة مكانة الجزائر بين دول العالم بصفة عامة ودول المغرب العربي بصفة خاصة.

5. إبراز مدى التكافؤ أو التباين بين دول المغرب العربي بشأن حقيقة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها من خلال مستويات أدائه وإمكاناته ومساهمته وانعكاساتها...الخ.

أسباب اختيار الموضوع:

1. أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر عند استقطابها من قبل الدول المضيفة وتقييم انعكاسات على هذه الدول.

2. تمكن دول مغرب العربي من اتخاذ الإجراءات المناسبة للانفتاح والخروج من قوقعة الانغلاق والتهميش الذي طالما جعلها مهمشة وبعيدة كل البعد عن مجريات العالم الخارجي.

3. إن تجربة الاقتصاد الجزائري مع الباب المفتوح للاستثمارات الأجنبية المباشرة حديثة نسبيا، الأمر الذي يستدعي إجراء دراسات متعددة الجوانب بشأن هذا الاستثمار .مما دفعنا إلى تناول هذه الدراسة.

الدراسات السابقة:

1. دراسة فارس فضيل ،أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في دول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر،مصر والمملكة العربية السعودية ،أطروحة دكتورا في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2004.

حيث طرح الإشكالية التالية :**ما مدى أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في دفع عجلة النمو الاقتصادي؟ وما مدى استجابة الدول العربية له؟ وهل تفاوتت كل من الجزائر، مصر والمملكة السعودية من حيث حصيلته في كل منها بكل المقاييس ومن حيث سياساتها العامة تجاهه ؟**

تناولت الدراسة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية مع دراسة مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر حيث أوضحت أن تباين حصيلة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول ثلاث يرتبط أصلا تبيانها من حيث المناخ الاستثماري وهذا من خلال أوجه الاختلاف والتشابه في تشريعات وتشجيع الاستثمار فضلا عن التفاوت فيما يخص عملية الخوصصة وتحرير التجارة الخارجية وكذلك فيما يتعلق بالاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي كما أشارت الدراسة إلى أن مصر نجحت في توفير العديد من المحددات ولكن بشكل نسبي.

2. عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة1996 –2005، أطروحة دكتورا في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر،2007–2008.

حيث طرح الإشكالية التالية : **كيف تفسر حركة الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على اقتصاديات البلدان المضيفة؟وما حصيلته في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة1996 –2005 ؟**

جاءت هذه الدراسة باحثة في موضوع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مركزة على الفترة1990 – 2005

بخصوص تطور تدفقاتها العالمية و اتجاهاتها الجغرافية و القطاعية، و مكتفية بالفترة1996-2005 بشأن تلك الاستثمارات في الجزائر و الآثار الاقتصادية التي أنتجتها خلال نفس الفترة.

3. سحنون فاروق، قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر –دراسة حالة الجزائر–،مذكرة ماجستير في علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة سطيف،2009–2010.

حيث طرح الإشكالية التالية : **ماهي أهم المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟**

تناولت الدراسة قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر.

حيث تم في هذه الدراسة التركيز على الجزائر وواقع الاستثمار فيها وتقييم مناخ تطويره وكذا تناول بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي وكيفية تأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر وفي الأخير تناول دراسة قياسية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

4. رفيق نزاري ،الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي (دراسة مقارنة حالة تونس ،الجزائر،المغرب)،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة باتنة،2007–2008.

حيث طرح الإشكالية التالية : **ما تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في كل من تونس، الجزائر والمغرب ؟وما نوعية هذا التأثير؟**

تم التطرق في الدراسة إلى الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالنمو ،ثم تطرق إلى واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغربية،وفي الأخير قام بدراسة قياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في كل من تونس،الجزائر ،المغرب ، وذلك عن طريق دراسة نموذج خاص بالنمو الداخلي باستعمال طريقة المربعات الصغرى المزدوجة والبرمجة" برنامج الخاص، الذي يقيس علاقة الارتباط بين مختلف المتغيرات ،وتمت الدراسة على فترة امتدت من1991 الى2005

5. محمد أمين بن لكحل ،**اثر السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر،–دراسة حالة الجزائر(2000–2010)–** . رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم تسيير ،جامعة المدية،2010-2011.

حيث طرح الإشكالية التالية : **ما مدى تأثير السياسة المالية في الجزائر في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر؟**

حيث تم التركيز في هذه الدراسة على الجزائر،وقد تم التوصل إلى أن السياسة المالية في الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر كان محدودا ،رغم تحفيزات المقدمة ،إلا أنها واجهت مجموعة من المشاكل أثرت سلبا في مناخ الاستثمار ،وبالتالي أدت إلى كبح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

جديد دراسة هو انه تم الاعتماد على مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار وتمت المقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب،كما أننا لم نحدد الإطار الزمني.

منهج وأدوات الدراسة:

في محاولة للإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث، واختيار الفرضيات، اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التحليلي لتشخيص وتحليل وتفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، بعرض أهم المفاهيم المتعلقة به ومختلف أشكاله ومحدداته واهم النظريات المفسرة له،ثم دراسة مناخ الاستثمار، من خلال التطرق إلى مفهومه ومكوناته ومؤشرات قياسه،إلى جانب أسلوب دراسة المقارنة في الجانب التطبيقي.

أما بالنسبة لأدوات البحث، فقد اعتمدنا على عدة مصادر، من كتب، مذكرات، مجلات، مؤتمرات، إحصائيات ومواقع الكترونية.

هيكل البحث:

يهدف للإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية المطروحة قمنا باعتماد خطة قسمنا من خلالها إلى ثلاث فصول رئيسية:

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر.

يتضمن ثلاث مباحث سنتناول فيه: المبحث الأول مفاهيم متعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر أهميته أهدافه وأشكاله، ايجابياته وسلبياته، أما المبحث الثاني ستناول فيه المحددات والنظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر، وفي المبحث الثالث اتجاهات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر والذي جاء فيه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الثاني: مدخل لدراسة مناخ الاستثمار.

فيه ثلاث مباحث رئيسية يتناول المبحث الأول عموميات حول مناخ الاستثمار، أما المبحث الثاني فسنتطرق إلى مؤشرات قياس مناخ الاستثمار وفي المبحث الأخير سنتطرق الى إجراءات جلب الاستثمار الأجنبي المباشر والحوافز الممنوحة له.

الفصل الثالث:واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في جزائر ،تونس والمغرب.

يتضمن أربعة مباحث سنتناول في المبحث الأول تحليل تدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى دول المقارنة، أما المبحث الثاني فسنتناول مناخ الاستثمار في دول المقارنة،أما المبحث الثالث سنقيم الاستثمار الأجنبي المباشر وفقا للمؤشرات الإقليمية والدولية،أما في المبحث الرابع تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر وفقا لمؤشرات ضمان لجاذبية الاستثمار.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر.

تمهيد:

لقد تزايد الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر بداية من التسعينات و ذلك بالنظر إلى الدور الكبير الذي يلعبه في دعم نمو اقتصاديات الدول المتقدمة و النامية على حد سواء ، مما جعل كافة الدول تتنافس على جذبه عبر سياسات اقتصادية تعطى اهتماما خاصا للاستثمار الأجنبي ضمن أولوياته و ذلك من خلال تهيئة و تحسين مناخها الاستثماري ،و بالنظر إلى المزايا العديدة التي يمكن أن يستفيد منها المستثمرون الأجانب من خلال توطينهم في الدول المضيفة ذات مزايا المواقع النسبية ، فقد ارتفعت وتيرة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في العالم لاسيما إلى الأقاليم ذات تلك المزايا و بصفة عامة يتركز الجدل حول جدوى هذ الاستثمار لما يحققه من منافع و فوائد، و على هذا الأساس قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية :

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني: المحددات والنظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثالث: الاتجاهات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

يعتبر موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر من القضايا الجوهرية والحديثة التي لقيت اهتماما بالغا من طرف العديد من الدول والحكومات، إذ أنه أفضل ما هو متاح من الموارد الدولية للتمويل.

وللإلمام أكثر بالموضوع ارتأينا في هذا المبحث إلى ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته وأهدافه وأهم محدداته.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.

يمثل الاستثمار الأجنبي شكلا من أشكال التمويل الأجنبي، التي تتمثل في القروض والمساعدات الأجنبية وأشكال أخرى لرؤوس الأموال الدولية.

أولا: مفهوم الاستثمار.

تعددت المفاهيم والتعاريف للاستثمار نذكر منها:

-"هو عبارة عن مجموعة من النشاطات العملية التي تهدف إلى استغلال الموارد المالية والبشرية بهدف الحصول على عوائد ومداخيل نقدية أو غير نقدية"[1]

-كما عرفه آخرون على أنه " ارتباط مالي يهدف لتحقيق مكاسب وعوائد يتوقع الحصول عليها على المدى الطويل"[2]

-كما عرفه جون مينارد كينز بأنه "يمثل الإضافة الجارية لقيمة التجهيزات الرأسمالية التي تحدث نتيجة النشاط الإنتاجي لفترة معينة".[3]

1-بن عبد العزيز فطيمة،" **فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على اقتصاديات الدول النامية-حالة الجزائر-**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص93.

2-سيد الهواري، "**الاستثمارات والتمويل**"، الطبعة الأولى، دار غريب، مصر،1981، ص44.

3-فاضل محمد العبيدي،" **البيئة الاستثمارية**"، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، 2002، ص15.

ثانيا: مفهوم الاستثمار الأجنبي.

هو عبارة عن انتقال رؤوس الأموال الأجنبية من دولة معينة لدولة أخرى للمساهمة في المشروعات التي تعمل على توسيع نشاطها.[1] ويميز الاقتصاديون بين مكونين للاستثمار الأجنبي:

الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر (استثمارات المحفظة) ومعيار التمييز يكمن في مسألة السيطرة على المشروع الأجنبي المستثمر فيه، فإذا كان المستثمر الأجنبي يسيطر على مشروعه في الخارج فإن استثماره يعد استثمار مباشر وإذا كان لا يملك السيطرة على المشروع فإن استثماره يسمى استثمار غير مباشر.[2]

و يعرف الاستثمار الأجنبي غير المباشر على أنه "المساهمة في رأس المال على شكل أسهم و سندات و بنسبة لا تزيد عن 10%و هذه الأسهم و السندات قد تكون حكومية أو خاصة بقصد المضاربة في سوق الأوراق المالية و الاستفادة من فرق السعر أو أرباح الأسهم و تتصف بالبعد الزمني أي تكون مدتها الزمنية قصيرة لا تتعدى أسابيع أو أشهر و كذلك تتصف بالبعد الإداري أي ليس له الحق في الإدارة و كذلك الاختلاف في طبيعة العمل كون المستثمرين المباشرين يعملون في شركات منتجة للسلع و الخدمات، أما المستثمرين غير المباشرين فعملهم في المؤسسات المالية كصناديق التقاعد و شركات التأمين و غيرها.[3]

ثالثا: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.

قدمت المنظمات الدولية والإقليمية تعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر وفق صيغ مختلفة نلخص أهمها:

1-نريه عبد المقصود مبروك ،"**الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**"، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007، ص8.

2- نفس المرجع، ص31.

3-فاضل محمد العبيدي، **مرجع سابق**، ص38.

–حسب المنظمة العالمية للتجارة: "الاستثمار الأجنبي المباشر هو عملية يقوم بها المستثمر المتواجد في بلد ما (البلد المضيف) حيث يستعمل أصوله في بلدان أخرى (الدول المضيفة) مع نية تسييرها".[1]

–أما البنك الدولي للاستثمار الأجنبي المباشر فيعرفه على أنه: "حيازة مصلحة دائمة في تسيير مؤسسة، وينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على نية امتلاك أصل لعدة سنوات والإرادة لممارسة تأثير على تسيير هذا الأصل".[2]

–كما عرفه صندوق النقد الدولي بأنه :" الاستثمار الذي يتم للحصول على مصلحة مستمرة في مشروع يقوم بعمليات في إطار اقتصادي، خلاف اقتصاد المستثمر الذي يستهدف المستثمر به الحصول على الحق في القيام بدور فعال في إدارة المشروع".[3]

ومن خلال هذه التعارف نستخلص التعريف التالي للاستثمار الأجنبي المباشر:

هو قيام طرف أجنبي بالاستثمار في الموجودات في دول أخرى ويكون للمستثمر دور فعال في إدارة موجوداته من خلال تأسيس الشركات أو الاندماج مع شركة وطنية...الخ أي بمعنى آخر هناك موجودات للشركة الأم في الدول المضيفة ويدخل أيضا ضمن هذا النشاط عملية الخوصصة أي شراء الأجانب للشركات أو جزء منها في الدولة المضيفة.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله المختلفة.

تتباين أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر وتتعدد تبعا لأهميتها وأهدافها.

أولا: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر.

لا شك أن للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية سواء بالنسبة للدولة المضيفة أو بالنسبة للمستثمر الأجنبي.

1– عبد الرحمان تومي،" **آفاق وواقع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات** "، رسالة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص41.

2–عمر متيجي، "**محددات الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر للفترة 1994–2006)** "، رسالة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية،2008، ص 4.

3– وسام مجدي عطية، "**الآليات القانونية والاقتصادية لتحضير الاستثمار الأجنبي المباشر**"، دار المطبوعات الجامعية، مصر، 2012، ص 39.

1. **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة:** نذكر منها:[1]

- إمداد الدول النامية بحزمة من الأصول المختلفة في طبيعتها والنادرة في هذه الدول وذلك من خلال الشركات متعددة الجنسيات وتشمل هذه الأصول رأس المال، التكنولوجيا، المهارات الإدارية، كما أنها قناة يتم عن طريقها تسويق المنتجات الدولية.
- المساهمة في خلق فرص العمل وفي رفع إنتاجية هذا العنصر وبالتالي الحد من مشكلة البطالة.
- رفع معدل الاستثمار بالدول النامية من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومن خلال جذب المدخرات المحلية إلى الأنشطة الأساسية أو الأنشطة المكملة ومن ثم ارتفاع عوائد الملكية وهو ما يدفع بدوره إلى زيادة المدخرات وبالتالي الاستثمارات.
- انتشار الآثار الايجابية على مستوى الاقتصاد القومي ككل نتيجة علاقات التشابك الأمامية والخلفية التي تربط أنشطة الشركات متعددة الجنسيات بأنشطة الشركات المحلية فالروابط الخلفية تساهم في تطوير مؤسسات البيع المحلية كما تعمل على فهم التكنولوجيا المعقدة في صناعات عديدة.
- تساهم التحويلات الرأسمالية التي تقوم بها الشركات الأجنبية لتمويل مشروعاتها في زيادة الصادرات في الدول المضيفة وفي تقليل عجز ميزان المدفوعات.

2. **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للمستثمر الأجنبي:** نذكر منها:[2]

- إيجاد أسواق جديدة لمنتجاتها وبضائعها واستغلال مواردها الطبيعية والبشرية...الخ.
- الاستفادة من الإعفاءات الضريبية التي تمنحها الدولة المضيفة للمستثمر الأجنبي لجذب الاستثمار الأجنبي.
- تحقيق العائد من الاستثمار القائم في الدول المضيفة بالاستفادة من الامتيازات والحوافز المقدمة.

1- أميرة حسب الله محمد،" **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في البيئة الاقتصادية العربية: دراسة مقارنة (تركيا، كوريا الجنوبية، مصر)**"، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص20، 21.

2- محمد أمين بن لكحل، "**أثر السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر–دراسة حالة الجزائر(200–2010)**"، رسالة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2011، ص21.

ثانيا: أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر:

لكل من الدولة المضيفة والمستثمر الأجنبي أهداف يسعى لتحقيقها:

1-أهداف الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر: تتمثل فيما يلي:[1]

- الاستغلال والاستفادة من الموارد المادية والفنية والتكنولوجية للشركات الأجنبية.
- المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات وتحقيق التكامل الاقتصادي بها.
- توسع الاقتصاد بالزيادة في المداخيل العمومية، وخلق مناصب الشغل وزيادة الناتج الداخلي، وهذا ما أكده التقرير المتعلق باقتصاديات دول الآسيان، حيث توصل البنك الدولي سنة 1996إلى أن العوامل الرئيسية وراء التقدم في تلك الدول يتمثل في تشجيع الاستثمار الداخلي والاستثمار الأجنبي المباشر.
- تحسين ميزان المدفوعات بالتأثير على حركة المبادلات التجارية، الخدماتية وحركة رؤوس الأموال.
- الحفاظ على استقلال الاقتصاد الوطني ومحاولة تحقيق السيادة الاقتصادية والسياسية.

2-أهداف المستثمر الأجنبي:

يسعى المستثمر الأجنبي إلى تحقيق الأهداف التالية:[2]

- محاولة تعظيم الأرباح وتجنب المخاطر الاستثمارية في محيط واحد.
- الاستفادة من الموارد الطبيعية والحوافز الضريبية والجمركية التي تقدمها الدول المضيفة.
- الدخول في أسواق دولية جديدة والاستفادة من مزايا حجم السوق.
- الاستفادة من اليد العاملة الرخيصة لتخفيض تكاليف الإنتاج.

1- حساني بن عودة،" **أثر العوامل المؤسساتية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر**"، رسالة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران ،2011، ص8.

2- نفس المرجع، نفس الصفحة.

- التحسين من المزايا النسبية والمراكز التنافسية ومن ثم تعظيم الأرباح.[1]

ثالثا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على عدة أشكال أهمها:

1- الاستثمار المشترك:

يتم بين طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة في ملكية المشروع وبالتالي المشاركة في قرارات الإدارة، الخبرة، براءات الاختراع والعلامات التجارية وينطوي هذا الاستثمار على الجوانب التالية: [2]

- الاتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل دولة الطرف المضيف مما يوفر فرصا للاحتكاك.
- إن المستثمر المحلي قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص.
- إن المشاركة في مشروع الاستثمار لا يقتصر على المساهمة في رأس المال من قبل المستثمر الأجنبي أو الوطني بل قد تكون من خلال تقديم الخبرة، المعرفة، العمل، التكنولوجيا، كما يمكن أن تأخذ المشاركة شكل تقديم المعلومات أو المعرفة التسويقية.
- أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار الحق في المشاركة في إدارة المشروع.
- إن قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركات وطنية قائمة قد يؤدي إلى تحويل هذه الشركات إلى شركات استثمار مشترك.[3]

---

[1]- حساني بن عودة، **مرجع سابق**، ص8.

2- رفيق نزاري،"**الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصاد: دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب**"، رسالة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة،2008، ص26.

[3]- مصطفى بابكر،"**تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر**"، برنامج أعده المعهد العربي للتخطيط بالكويت مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، بمصر ،28،24يناير 2004، ص18،19.

2- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

يعطى هذا النوع من الاستثمارات الشركات الأجنبية الحرية المطلقة في السيطرة التامة على المشروع، ويعد أحسن الأشكال المفضلة للاستثمار حيث تقوم الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء فروع لها بالدولة المضيفة للإنتاج، أو التسويق أو أي نوع من أنواع الأنشطة الاقتصادية كما يمثل هذا النوع قيام المستثمر الأجنبي الطبيعي أو المعنوي بإنشاء فرع للإنتاج أو أي نشاط إنتاجي أو خدماتي بالدولة المضيفة وحيازته على الملكية المطلقة على هذا المشروع.[1]

ويعتبر الاستثمار المملوك بالكامل أكثر الأنواع تفضيلا للأسباب التالية:[2]

- تعظيم العائد المتوقع من المشروع.
- السيطرة الكاملة في التسيير والإدارة.
- التغلب على القيود التجارية والجمركية المفروضة على الواردات.
- استبعاد كافة المشاكل المتعلقة بالأشكال الأخرى للاستثمار الأجنبي.
- قربه من السوق المحلي يعمل على تبني صورة ذهنية مقبولة لدى الجمهور مما يسهل من عملية التوغل.

3- مشروعات أو عمليات التجميع:

يتم هذا النوع من الاستثمار بين المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي الخاص أو الحكومي أو الاثنين معا، على شكل اتفاقيات يتم بموجبها قيام الطرف الأجنبي بتزويد الطرف المحلي بمكونات منتج معين لتجميعه ليصبح منتج نهائيا، مع تقديمه للخبرة والمعرفة الخاصة واللازمة بالتصميم الداخلي للمصنع وعمليات التشغيل والتخزين والصيانة، في مقابل عائد مادي يتفق عليه وقد يتخذ هذا النوع من الاستثمار شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل للمشروع من قبل الطرف الأجنبي.[3]

1-محمد صقر وآخرون، "**الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية الاقتصاديات النامية**"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية-المجلد 28، العدد الثالث، سوريا، 2006، ص5.

2-حساني بن عودة، **مرجع سابق**، ص13.

3-عبد المطلب عبد الحميد ،"**العولمة الاقتصادية، منظماتها، شركاتها وتداعياتها**"، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص185.

4- المناطق الحرة:

يقصد بالمنطقة الحرة هي المنطقة التي تقع داخل الحدود الجغرافية للدولة ولكنها خارج النظام الجمركي لتلك الدولة، إذ يسمح بدخول الواردات وخروج الصادرات دون رسوم جمركية والهدف من إقامة المناطق الحرة، هو تشجيع جذب الاستثمار الأجنبي وتقديم التسهيلات والحوافز التي لا تتوفر في المناطق الأخرى ومن هذه التسهيلات ما يلي: [1]

- إعفاء الشركات الأجنبية العاملة من ضريبة الدخل.
- عدم تأميم المشاريع القائمة.
- عدم فرض رسوم جمركية على المواد المستوردة.
- حرية تحويل الأرباح إلى الخارج.
- تسهيل إقامة العاملين.
- توفير الطاقة بأسعار مناسبة.

المطلب الثالث: ايجابيات وسلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم عراقيله.

تسعى مختلف الدول إلى استغلال الإيجابيات التي يمنحها الاستثمار الأجنبي من انتقال لرؤوس الأموال والمهارات والمعارف والتكنولوجيا الحديثة، لكن في نفس الوقت هنالك بعض الاقتصاديين الذين يرون انه قد تنجر عنه العديد من السلبيات وانه شكل من أشكال الاستغلال الاقتصادي.

أولا: ايجابيات الاستثمار الأجنبي المباشر.

للاستثمار الأجنبي المباشر فوائد عديدة تجنيها كل من الدول المضيفة والدول المصدرة له نذكر منها ما يلي:

1- فاضل محمد العبيدي، **مرجع سابق**، ص35،36.

- -الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتمثل في تدفق رأس المال فقط بل يتيح كذلك الوصول إلى التكنولوجيا واختراق الأسواق العالمية.[1]
- -يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يكون عاملا في التخفيف من حدة البطالة، وهذا بما توفره الشركات متعددة الجنسيات من فرص التوظيف المباشرة وغير المباشرة، حيث أن هذه الشركات تحتاج عمالة لأداء أعمالها الخاصة، كما تخلق فرصا وظيفية بشكل غير مباشر من خلال تنشيط أعمال الموردين المحليين.[2]
- -يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر عاملا مهما في تنمية وتحديث الهيكل الصناعي للدول المضيفة ويكون ذلك من خلال ما ينتج عن الشركات متعددة الجنسيات من تحفيز للقطاع الصناعي المحلي.[3]
- -يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر من مصادر التمويل أفضل من القروض الخارجية خاصة من خلال آثاره على ميزان المدفوعات، حيث أنه يدر عائدا بدلا من زيادة أعباء خدمة الدين التي تمثل في نفس الوقت عبء على ميزان المدفوعات، حيث أن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وزيادتها في الدول المضيفة تترك تأثيرا ايجابيا على ميزان المدفوعات.[4]
- -يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر بما لديه من خبرة إعلانية وتسويقية واتصالات مسبقة بالأسواق العالمية إلى توسيع نطاق السوق المحلية وفتح آفاق جديدة أمام المنتجات المحلية.[5]
- -الرفع من الطاقة الإنتاجية وكذلك التوسع في الاستثمار الصافي مما يمكن الدول المضيفة من تحقيق ديناميكية جديدة وحقيقية للنشاطات الإنتاجية وغير الإنتاجية.

1-pradeep.s.mehta.repport of: "**forgien direct investment in developing countries**". Centre international Trade, economics and environment (CUTS) .india.2003.p27.

2-خاطر اسمهان، "**دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي**"، رسالة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة بسكرة، 2016، ص102.

3-سلمان حسين، "**الاستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية**"، رسالة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص35.

4- نفس المرجع ،نفس الصفحة.

5- خاطر اسمهان، **مرجع سابق**، ص102، 103.

- -يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة لنقل التكنولوجيا وبهذا إقامة مشاريع استثمارية ذات مستوى فني متقدم، هذا من جهة ومن جهة أخرى اكتساب واستغلال تقنيات جديدة للإنتاج.
- -مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق المنافع الاجتماعية من خلال قيام المستثمر الأجنبي بتعبيد ورصد الطرقات المؤدية إلى مشروعه وتوصيل شبكات المياه والصرف الصحي والكهرباء.[1]
- -يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر على زيادة مصادر الدخل الحكومي، فمع زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يزيد الدخل المتولد من خلال فرض الضرائب وبذلك تحقيق إيرادات أعلى للحكومة.[2]

ثانيا: سلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر.

ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على جملة من العيوب نذكر منها:[3]

- إن الشركات العابرة للقارات تحول معظم أرباحها إلى الخارج أو لاستيراد متطلبات الاستثمار من الخارج، خاصة في ظل عدم توفرها في السوق المحلي، أو أنها ذات جودة أقل مقارنة بمثيلاتها في الخارج.
- توفر فرص كافية لتطوير مهارات وخبرات العاملين وتطوير القدرات الإدارية والتنظيمية فالشركات العابرة للقارات تعتمد على عنصر العمل الأجنبي نتيجة لقلة عنصر العمل المحلي المؤهل في هذه المجالات، وعدم سماح مشروعات الاستثمار الأجنبي بالاطلاع على الأسرار الصناعية من طرف الشركات المحلية، وفي حالة تقديم مثل تلك الأسرار المتمثلة في الخبرة الفنية الصناعية للجهات المحلية فإنها تكون بمقابل وبكلفة عالية وتعمل على تحديثها باستمرار.

1- فارس فضيل، "**أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية** "، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2004، ص51، 52.

2- خاطر اسمهان، **مرجع سابق**، ص103.

3-رفيق نزاري، **مرجع سابق**، ص46،47.

- إن تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية تترك تأثيرات سلبية في أداء السياسة النقدية خاصة في الدول النامية، من خلال تأثيرها على استقرار سعر الصرف ومعدل التضخم النقدي، فتدفق الأموال إلى الداخل يؤدي إلى تقييم عملة الدولة المضيفة بأكثر من قيمتها فتصبح أسعار الاستيراد منخفضة وأسعار الصادرات عالية مما يؤدي إلى زيادة عجز الميزانية والبطالة وارتفاع معدل التضخم وانخفاض أسعار الصرف الحقيقية.
- تركز نشاط معظم الشركات الاستثمارية في مجال التتجير وتداول السلع والخدمات دون أي تطور يذكر في المجالات الأخرى ويعود السبب في ذلك إلى البحث على الربح السريع مما يؤدي كل هذا إلى عدم مشاركة شركات الاستثمارالأجنبيفي إقامة المشاريع التنموية الحقيقية.[1]
- تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر للدول المضيفة قد يؤدي إلى عرقلة الصناعات المحلية وربما حتى حرمانها من عمليات تصنيع جديدة مما يؤدي هذا حتما في المستقبل القريب إلى انهيارها وزوالها من ثم بلوغ مستوى الاحتكار من قبل المستثمرين الأجانب والسبب في ذلك كون أن هؤلاء يصطحبون معهم تقنيات عالية يفتقدها المنافسون المحليون.[2]
- لا تساهم مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير فرص العمل بشكل كبير والتي من شأنها أن تحد من البطالة الواسعة الانتشار بمختلف أشكالها وفي مجالات مختلفة ونظرا للجوء هذه المشروعات إلى أساليب إنتاج مكثفة لرأس المال ووسائل إنتاج تتطلب عمل نوعية أعلى والذي يتم استيراده من الخارج وهو الأمر الذي يحد من فرص استخدام العمل المحلي بدرجة كبيرة.[3]
- تقوم مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر بتخفيض الأرباح التي تتحقق في سجلات الشركات من أجل التهرب الضريبي. وتقوم برفع كلفة براءات الاختراع أو العلامات التجارية أو تكاليف البحث والتطوير هذه الممارسات يصعب ملاحظتها والكشف عنها إضافة إلى ذلك الإعفاءات الضريبية التي تقدمها الدول المضيفة والتي تؤدي إلى تآكل إيرادات الدول الضريبية مما يؤثر سلبا على الموازنة العامة حيث لجأت بعض الشركات إلى

[1]-رفيق نزاري، **مرجع سابق**، ص 47.

2-فارس فضيل، **مرجع سابق**، ص53.

[3]-رفيق نزاري، **مرجع سابق**، ص47.

تغيير نشاطها أو اسمها التجاري أو ما من شأنه ثبوت انقضاء وانحلال الشركة بعد انتهاء مدة الإعفاء الممنوحة لها.[1]

- خطر المراقبة الأجنبية في اقتصاديات الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر وخطر توسعها لتصل إلى المجالات الأخرى غير الاقتصادية ومن بينها المجالات الاجتماعية والثقافية وربما حتى السياسية...الخ.
- التأثيرات السلبية للاستثمار الاجنبي المباشر على السياسة العامة للدول المضيفة له من حيث المساس بالسيادة الوطنية، والخضوع لضغوط الحكومات الأجنبية كل هذا يؤدي إلى الانتقاص من الاستقلال الاقتصادي والسياسي.[2]
- يمكن أن يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تفاقم تلوث البيئة من خلال توطنها في بعض الأنشطة والصناعات الملوثة للبيئة، مثل الصناعات الاستخراجية النفطية، والتعدينية والغاز الطبيعي والصناعات البتروكيماوية وصناعة الاسمنت والأسمدة بدلا من توطنها في دولها، حيث يخضع الاستثمار الأجنبي في دولها لمعايير بيئية مشددة بسبب تزايد الاهتمام الرسمي والشعبي بهذا الأمر في حين لا يوجد أدنى اهتمام بذلك في معظم الدول النامية.
- يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الرفاه الاقتصادي بطريقة سلبية، حيث لا يساهم بمشاريع ذات فائدة على الدولة المضيفة وإنما بمشاريع توفر له الربح السريع متجاهلا الرفاهية الاقتصادية.[3]

1- فارس فضيل، **مرجع سابق**، ص54.

2-نفس المرجع ،نفس الصفحة.

3-Theodore. Hmoran. Edward.Mgraham. and Magnus blomstron. "**Does foreign investment promotedevelopment**"1st edition.Institute for internationally economics. washington. 2003. p381.

ثالثا: العراقيل التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر.

على الرغم من المحاولات التي تقوم بها الدول المضيفة لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر ورغم كل التحفيزات والتسهيلات إلا أنه توجد العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والإدارية الطاردة للاستثمار الأجنبي والتي تنحصر في العوامل التالية:[1]

1- عدم استقرار الاقتصاد الكلي:

يؤدي عدم استقرار الاقتصاد الكلي إلى تراجع الحافز لدى المستثمرين لتنفيذ مشروعات جديدة أو التوسع في المشروعات القائمة، حيث يعتمد جذب المزيد من الاستثمار على مدى استقرار متغيرات الاقتصاد الكلي منها سعر الفائدة وسعر الصرف ووضوح واستقرار السياسات النقدية والمالية وتراجع مستوى البطالة والتضخم.

2- صعوبة الحصول على الائتمان:

تهدد مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص في الحصول على الائتمان المتاح وكذلك عدم إتباع الأسس الاقتصادية في تقديم الائتمان قرارات الخاص والذي قد يتطلب سواء في التأسيس أو التشغيل الحصول على الائتمان بشروط اقتصادية.

3- تقييد حركة رؤوس الأموال:

حيث تؤدي بعض الدول إلى تقييد انتقال رؤوس الأموال وأرباح الشركات للخارج إلى أحجام المستثمرين وخاصة الأجانب عن الاستثمار بتلك الدول.

4- حجم السوق في الدولة المضيفة:

لا يشجع السوق الصغير على الاستثمار إلا إذا كان قريبا من المواد الخام أو من أسواق أخرى كبيرة، و يساعد حجم السوق الشركات التي تنتج المنتجات القابلة للمتاجرة بتحقيق اقتصاديات الحجم، و عادة ما يعبر

[1]-صائب حسن مهدي،" **الاستثمار الاجنبي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية"، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية"**، المجلد 11، العدد الثالث، 2009.ص120.

عن حجم السوق بمتغير الناتج المحلي الإجمالي و أن حجم الاقتصاد هو محدد ملحوظ لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لاقتصاديات الدول النامية و المتطورة، و مع ذلك فإن حجم السوق يمكن أن يكون أقل تأثيرا أو غير مهم إذا تم استخدام الاستثمار الأجنبي المباشر للدولة المضيفة كقاعدة إنتاج فقط لتصدير إنتاجها بصورة أكثر تنافسية لأسواق أخرى.[1]

5- التضخم:

إن معدلات التضخم العالية تعكس حالة عدم الاستقرار في السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد ككل، مما يخلق بيئة استثمارية غير مؤكدة، وبذلك فإن التضخم لا يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديد لأن الكلفة النسبية للإنتاج في الاقتصاد ستزداد بالمقابل، ويؤدي انخفاض مستوى الأسعار إلى انكماش النشاطات الاقتصادية وبالتالي فإن الانكماش يقود في النهاية إلى إفلاس الشركات ويقوم المستثمرون المحليون ببيع موجوداتهم إلى المستثمرين الأجانب بأسعار منخفضة وقد ينتج عن ذلك توسع في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.[2]

6- عدم الاستقرار السياسي:

انعدام الاستقرار السياسي وحدوث الانقلابات السياسية والاغتيالات وأعمال الشغب والنزاعات المسلحة تؤدي إلى ممارسة تأثير سلبي على قرارات الاستثمار للشركات الأجنبية، وتخفض من قيمة موجودات المستثمر الأجنبي وعلى عكس ذلك كلما كان المناخ السياسي للدولة أكثر استقرارا أدى إلى جذب الشركات الاستثمار الاجنبي في تلك الدولة.[3]

7- انخفاض كفاءة البنية الأساسية:

حيث يؤثر مستوى كفاءة البنية الأساسية على تكاليف الاستثمار (مثل: أسعار خدمات النقل والتوزيع) ومن ثم على العائد المتوقع من الاستثمار.

---

[1]-صائب حسن مهدي ،**مرجع سابق**.ص120.

[2]-نفس المرجع، نفس الصفحة.

3-سعد محمود الكواز، عمر غافري العبادي، "**مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة لعينة من الدول العربية**"، ورقة بحثية مقدمة بجامعة الموصل، العراق، 2007، ص8،9.

8- عدم وضوح الهيكل الضريبي: مما يؤدي إلى إضعاف قدرة المستثمر على تحديد الوعاء الضريبي الذي يخضع له بالإضافة إلى ارتفاع أسعار ضريبة الشركات.[1]

9- انخفاض كفاءة العمالة:

حيث يمثل انخفاض كفاءة القوى العاملة حتى لو كانت متواضعة من حيث التكلفة أحد أهم معوقات الاستثمار، وهو ما يفسر عدم قدرة الدول الأكثر فقرا والتي تفتقر إلى مستويات التعليم اللازمة والملائمة والتي تمكنها من جذب الاستثمار إليها على الرغم من انخفاض مستويات الأجور فيها.

10- عدم توافر المعلومات عن فرص وحوافز الاستثمار في عدد من الدول وخاصة النامية.[2]

11- عدم الانفتاح الاقتصادي بما يؤدي إلى تضاؤل فرص الوصول إلى مصادر متعددة لمدخولات الإنتاج والسلع الاستثمارية المستخدمة في الاستثمار، وكذلك انخفاض القدرة التصديرية لمشروعات الاستثمار الجديد ،والتي لا تنشأ نتيجة انخفاض الطاقة الإنتاجية وإنما تنتج بسبب عدم انفتاح الأسواق الخارجية أمام منتجات تلك الدول.

12- عدم توافر الكفاءات الإدارية في وكالات ترويج الاستثمار خاصة في الدول النامية مما يؤدي إلى عدم قدرة هذه الوكالات على تحقيق أهدافها.

13- وضع قواعد خاصة تمثل قيودا على الإنتاج الصناعي مثل استلزام جزء أو نسبة معينة في الناتج والمكونات من الخارج أو استلزام شروط معينة فيما يتعلق برقابة الجودة أو مكافحة التلوث.

14- التعرض للتحبس الصناعي وعدم توفر قوانين صارمة لحماية العلامات التجارية والأسرار الصناعية وحقوق الملكية الصناعية.

15- إلزام المنتج الأجنبي بتصدير نسبة معينة من الناتج إلى الخارج.[3]

1-صائب حسن مهدي، **مرجع سابق**، ص120.

2-نفس المرجع، نفس الصفحة.

[3]-زينب حسن عوض الله، "**الاقتصاد الدولي –نظرية عامة على بعض القضايا** "، الدار الجامعية، مصر، 1998، ص392،393.

المبحث الثاني: المحددات والنظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

لقد حظي موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر بالعديد من الكتابات والدراسات الاقتصادية، شكلت في مضمونها الأسس النظرية المفسرة لقيام هذا النوع من الاستثمارات الدولية.

المطلب الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن للاستثمار الأجنبي المباشر محددات ودوافع تدفعه للقيام بالاستثمار في بلد ما دون الآخر.

أولا: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن من بين أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر نذكر:

1- سياسة الصرف:

أوضحت بعض الدراسات أن شركات متعددة الجنسيات تتفاعل بردود أفعال عكسية مع تقلبات أسعار الصرف حيث أوضح كل من:

GUSHMAN1985: أن الشركات المتعددة الجنسيات تنجذب إلى الدول بعد حدوث تخفيض في قيمة العملة أو عندما تتوقع تضخم في الدول المضيفة، كما اوضح أن الشركات التابعة تأخذ في الحسبان التوقعات المستقبلية لأسعار الصرف لتحديد التدفقات الاستثمارية لأن التقلبات في أسعار الصرف تؤدي إلى تغيرات سريعة في الربحية النسبية لعوائد الاستثمار في الدول المضيفة مقارنة بالبدائل الأخرى المتمثلة في تحويلها إلى الخارج أو إعادة توزيعها.[1]

وفي دراسة كار(CARS)1996: وصل إلى وجود ارتباط بين معدل الصرف النسبي والحقيقي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن التقلبات المفاجئة لأسعار الصرف لها تأثير سلبي على مناخ

1- سلمان حسين، **مرجع سابق**، ص11.

الاستثمار، حيث أن كل هذه التقلبات تعسر من دراسات الجدوى كما قد تعرض المستثمر لخسارة باهظة غير متوقعة ولا يستطيع المستثمر تفاديها.[1]

2- الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي هو مجموع الناتج الاقتصادي الداخلي مع السلع و الخدمات النهائية مقومة بسعر السوق خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة[2]،و أهم المحددات للشركات متعددة الجنسيات التي تسعى إلى تحقيق النمو أو النفاذ إلى الأسواق الجديدة و في هذا الإطار نجد أن الدول التي تتميز بناتج محلي كبير، تكون ملائمة جدا للكثير من المؤسسات الأجنبية، خاصة التي تعمل في الخدمات الغير القابلة للإنجاز، هذا لأن تقديمها إلى الأسواق المضيفة يتم من خلال إقامة الفروع، إضافة إلى ذلك فإن كبر الناتج المحلي الإجمالي يؤدي بالضرورة إلى تزايد الاستثمار الأجنبي.[3]

3- معدل التضخم:

إن لمعدلات التضخم تأثيرا مباشرا على سياسات التعسير و حجم الأرباح، و بالتالي التأثير على حركة رأس المال، كما تؤثر على تكاليف الإنتاج التي تولى بأهمية كبيرة من طرف الشركات متعددة الجنسيات كما نجد تأثر ربحية السوق نتيجة لارتفاع معدلات التضخم في الدول المضيفة[4] بالإضافة إلى فساد مناخ الاستثمار و من هنا يكون المستثمر الأجنبي بحاجة إلى استقرار سعري، و يقصد بالمعدلات العالمية للتضخم ما يتجاوز 10% سنويا و إذا حدث ذلك تكون منطقة الخطر سواء للاستثمار الوطني أو الأجنبي و نضيف على ذلك أن التضخم يشوه نمط الاستثمار، حيث يتجه المستثمرون إلى الأنشطة قصيرة الأجل، و ينفرون من الاستثمار طويل الأجل.[5]

1- عمر صقر،" **العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة**"، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص52.

2- محمد أمين بن لكحل، **مرجع سابق**، ص34.

3- فريد النجار ،"**الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي**"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص29.

4-عبد السلام أبو قحف،" **مقدمة في إدارة الأعمال الدولية**"، الطبعة الرابعة، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1998، ص76.

5- سعيد النجار،" **آفاق الاستثمار في الوطن العربي**"، اتحاد المصارف العربية، مصر، 1992، ص66.

4- الإصلاح الاقتصادي:

يقوم مفهوم الإصلاح الاقتصادي على ترك إدارة النشاط الاقتصادي إلى قوة السوق، وتقليل نطاق التدخل الحكومي بما يكفل تحسين الكفاءة التخصيصية لموارد المجتمع.

وفي هذا الإطار نجد أن برامج الإصلاح الاقتصادي في كثير من دول أمريكا اللاتينية قد أضعفت حوافز الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في تلك الدول. وذلك راجع إلى تخفيض القيود الحمائية، ففي حالة ارتفاع الضريبة الجمركية على الواردات مع فرض حصص كمية، نجد أن قيام الدولة المضيفة بمنح الشركات متعددة الجنسيات تخفيضات جمركية وحماية حقيقية من الواردات قد يؤدي إلى نجاح الدولة المضيفة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وفي المقابل قد يكون للإصلاح الاقتصادي دورا كبيرا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ذلك أن مستويات الضريبة الجمركية تؤثر فقط على معدلات استثمار الشركات متعددة الجنسيات المتجه إلى السوق العالمي.[1]

المطلب الثاني: التفسير التقليدي للاستثمار الأجنبي المباشر.

لقد تعددت النظريات التي تناولت التفسير التقليدي للاستثمار الأجنبي المباشر، وسنقوم بعرض لبعض هذه النظريات والمتمثلة في النظرية الكلاسيكية، نظرية رأس المال ونظرية أخطار التبادل.

أولا: النظرية الكلاسيكية:

يتميز تحليل الكلاسيكيين للاستثمار الأجنبي المباشر بجملة من العوامل التي ينطلق منها تحليلهم وهي عدم وجود تدخل الدولة والمنافسة التامة في السوق، وعدم وجود أي عوائق في حركة رؤوس الأموال أو عناصر الإنتاج.[2]

1-Nunnenkamp. P. **Foreign direigndirectlyinvestment in Latin .America** transnational corporations, vo16, 1997, p 67.

[2] -حبل برتان،" **الاستثمار الدولي**"، ترجمة علي مقلد وعلي زيغور، منشورات عويدات، لبنان ،1981، ص7.

ويرى معظم الاقتصاديين الذين عالجوا الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر الكلاسيك. ان معظم المنافع المجنية منه تعود على المستثمر الأجنبي أو على الشركات المتعددة الجنسيات، إذن فالاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر الكلاسيك هو مباراة من طرف واحد، والفوز فيها مؤكد لصالح الشركات متعددة الجنسيات وليس للدول المستقبلة للاستثمار[1].

وتدعم وجهة نظر الكلاسيك عدة مبررات يمكن إيجازها فيما يلي:[2]

1- صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة خاصة الدول النامية بدرجة لا تبرر أهمية هذا النوع من الاستثمار.
2- تحويل قدر كبير من الأرباح المحققة من طرف الشركات متعددة الجنسيات على الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة.
3- ما تنتجه الشركات المتعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدولة المضيفة لا تتلاءم ومتطلبات التنمية.
4- قيام الشركات متعددة الجنسيات بتحويل التكنولوجيا التي لا تتلاءم مع متطلبات التنمية في الدول المضيفة.
5- التأثير على سيادة الدول المضيفة واستقلاليتها من خلال اعتماد التقدم التكنولوجي في الدولة المضيفة على الدولة الأجنبية وخلق التبعية الاقتصادية والسياسية.
6- تركز معظم الاستثمار الخاص بالشركات متعددة الجنسيات في الصناعات الاستراتيجية بدرجة أكبر من التحويلية أو غيرها من الأنشطة الإنتاجية الأخرى قد يزيد من الشعور بالنوايا الاستغلالية لهذه الشركات.

1-دواح بلقاسم، "**دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز المجهودات التنموية في الدول النامية (دراسة مقارنة بين الجزائر المغرب تونس الأردن مصر وتركيا**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010، ص42.

2-عبد السلام أبو قحف، "**اقتصاديات الإدارة والاستثمار**"، منشورات الدار الجامعية، مصر، 1993، ص237.

ثانيا: نظرية رأس المال:

يهدف الاستثمار إلى الحصول على أكبر الأرباح الممكنة بدلالة مغيرة رأس المال وفعاليته إذ يمكن اللجوء إلى الاقتراض إذا كانت الفعالية الحدية لرأس المال أكبر من أسعار فائدة القرض.

وتعتمد هذه النظرية في تفسيرها لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر على عامل واحد من عوامل الإنتاج والمتمثل في رأس المال النقدي، الذي يعتبر بمثابة القيمة النقدية للسندات التي تمثل ملكية رأس المال النقدي للمؤسسة كما يستخدم هذا المصطلح في إطار الهيئات المالية التي تتمكن بواسطة ملكيتها لهذه السندات من مراقبة المعنية بهذا الاستثمار.

وتتمثل هذه الأولوية من انشغالات هذه النظرية في البحث عن كيفية تحقيق أكبر مردودية ممكن لرأس المال النقدي فنجد أن المؤسسة لا تتوقف عن الاستثمار إلا عندما يتساوى الربح المحقق مع التكلفة الحدية، وعلى الصعيد الدولي تكون تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الدول ذات المردودية الضعيفة نحو الدول التي تتميز بمردودية قوية لرأس المال وفي هذا الإطار أعد العديد من الباحثين الاقتصاديين أبحاثا في الموضوع نلخصها في فريقين:[1]

الفريق الأول: ترى هذه المجموعة أن جل القرارات المتعلقة بنشاط الاستثمار المجسدة والصادرة من المؤسسة تكون مرتبطة بمعدل نمو الأسواق بمعنى أن تطور الاستثمار الأجنبي المباشر يتوقف على مدى نمو الأسواق بمعنى أن تطور الاستثمار الأجنبي المباشر يتوقف على مدى نمو الأسواق وذلك كله لأجل تجميع رأس المال النقدي المستثمر.

الفريق الثاني: ترى هذه المجموعة أن هناك عملية إحلال بين المستثمرين المحليين والأجانب بغض النظر عن الحدود الجغرافية، حيث أن عملية الإحلال هذه ترتكز أساسا على ميكانيزمات التمويل مما يدفع إلى خلق منافسة قوية بين المستثمرين المحليين والأجانب، وترى هذه الفئة كذلك أن قرارات الاستثمار المباشر الصادرة عن المؤسسة تكون مرتبطة بكل من معدل نمو السوق ومعدل الربح،

1- b. bonnin." **l'entreprise multinational et l'état** "، edition virantes، France، 1984.p 86.

وهـذا مـا ذهـب إليـه(**B.Bonnin**) باعتبـاره: ان قـرار الاسـتثمار يتعلـق بمعـدل نمـو الأسـواق ومعـدل الربح.[1]

ثالثا: نظرية أخطار التبادل:

تعتـبر هـذه النظريـة أن معـدل التبـادل هـو العامـل الرئيسـي في انجـاز الاسـتثمار الأجنـبي المباشـر، وتفسـير معـدل التبـادل علـى أنـه السـبب الأساسـي في تفسـير الاسـتثمار الأجنـبي المباشـر وأكـد عليـه الكثـير مـن أصـحاب هـذه النظريـة مـن بيـنهم(**R.aliber**) الـذي يـرى أن هـذا المحـرك يعـد بمثابـة العامـل الأساسـي الذي يستخدم في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر.

وانطلقـت هـذه النظريـة في تفسـيرها في أن هنـاك منـاطق نقديـة مختلفـة في العـالم. منـاطق تمتـاز بالعملـة القويـة و أخـرى بالعملـة الضـعيفة و منـه حسـب هـذه النظريـة فـإن المؤسسـات و الشـركات الـتي تقـيم في منـاطق تمتـاز بالعملـة القويـة تلجـأ بـدون هـوادة لاسـتعمال إمكانياتهـا الماليـة للاسـتثمار في المنـاطق الـتي تمتـاز بالعملـة الضـعيفة، مـع الأخـذ بعـين الاعتبـار أن التوقعـات المتعلقـة بمحتـوى التبـادلات تبقـي غـير أكيـدة و نأخـذ علـى سـبيل المثـال الاسـتثمارات الأمريكيـة في بعـض الـدول الأوروبيـة ذات العملـة الضـعيفة ممـا يجعـل المؤسسـة تأخـذ بعـين الاعتبـار معـدل التبـادل و كـل الأخطـار الـتي تـنجم عـن تغيراتـه قبـل أن تتخذ أي قرار يتعلق باستثماراتها في الخارج[2].

المطلب الثالث: التفسير الحديث للاستثمار الأجنبي المباشر.

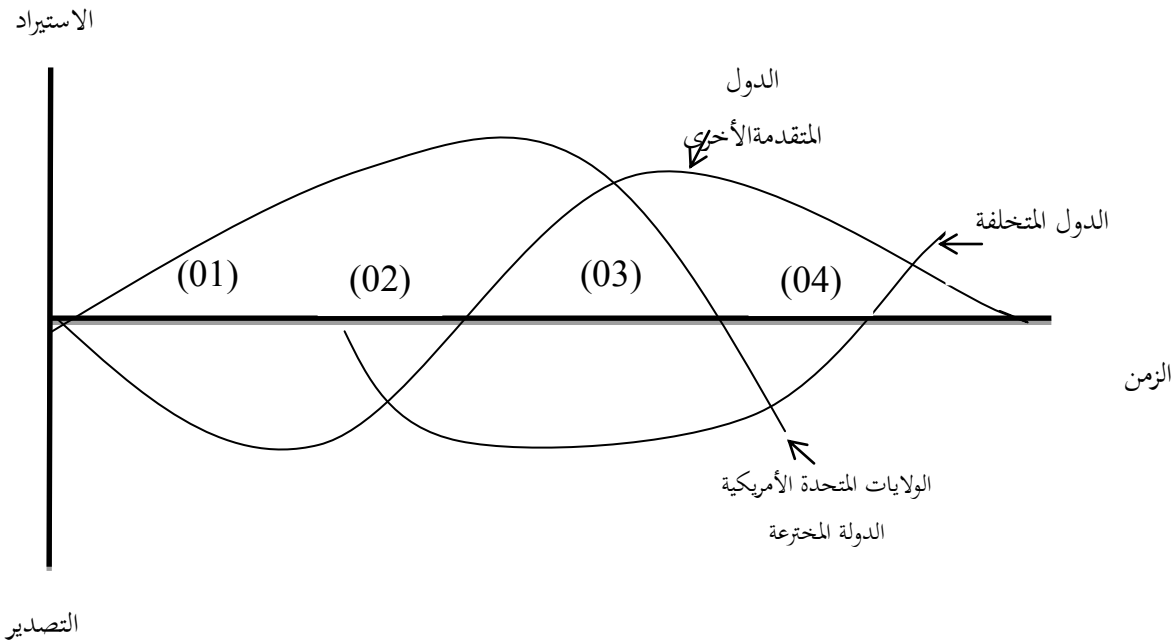
اختلـف التفسـير الحـديث للاسـتثمار الأجنـبي المباشـر عـن التفسـير التقليـدي وسـنقوم في هـذا الإطـار بـالتطرق إلى أهـم النظريـات الـتي تناولـت هـذا الموضـوع والمتمثلـة في: دورة حيـاة المنـتج، نظريـة عـدم كمال السوق ونظرية احتكار القلة.

1 -B.bonnin, op, p86 .
2-P.jacquemont.'' **la firmemultinationale: une introduction economica**، France, 1990، p 97.

أولا: نظرية دورة حياة المنتج:

أعدت هذه النظرية على يد الاقتصادي الأمريكي"**RaymondVernon**" عام **1966**الذي أشار أن كل سلعة تنتج تمر بدورة حياة معينة.[1] حيث أن السلع تمر بمراحل حياتية من لحظة وصولها إلى السوق التجاري، وحتى زوالها منه (الظهور ، النمو والنضوج، الانحدار ثم الزوال) وتعتمد هذه النظرية على التفسير الديناميكي للعلاقة الموجودة بين التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر واستعراض مبررات التجارة الدولية ودوافع الشركات العابرة للقارات وراء الاستثمار الأجنبي المباشر من ناحية ومن ناحية أخرى كيفية و أسباب انتشار الابتكارات والاختراعات الجديدة والتكنولوجيا المتقدمة خارج حدود الدولة الأم، وبالتالي انتشار ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، وقدم فيرنون هذا النموذج في أربعة مراحل أساسية مع التطبيق على الشركات الصناعية للولايات المتحدة الأمريكية[2] على النحو التالي:

شكل (1-1): دورة حياة المنتج.



المصدر: عبد السلام أبو قحف، **"اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي"**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر ،2001، ص 401.

1- خاطر اسمهان، **مرجع سابق**، ص 77.

2- عبد السلام أبو قحف، " **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2001، ص 62.

المرحلة الأولى:

هي مرحلة الابتكار أين نجد الدولة المخترعة وهي الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بشروط الابتكار من الموارد البشرية المؤهلة، تكنولوجيا عالية، طلب فعال، نفقات لازمة للبحث والتطوير، اتساع السوق الداخلي، كلها شروط تمكنها من ابتكار منتوج جديد، حيث يتم بعدها تسويقه داخليا عن طريق مختلف وسائل الترويج، وتشهد هذه المرحلة أيضا فرص تصدير لكميات قليلة إلى الدول المتقدمة.[1]

المرحلة الثانية:

في هذه المرحلة يزيد الطلب على المنتج بصورة كبيرة ويتم الإقبال على شراء السلع في السوق المحلي وتقوم الشركة بتصديره إلى الأسواق المجاورة للاستفادة من تقارب الأذواق والعادات والتقاليد ويبدأ الطلب في الزيادة داخل السوق الخارجية فتقوم الشركة بتحسين المنتوج، وتعمل الإيرادات والأرباح التي تجنيها الشركة على إطالة هذه المرحلة من دورة حياة المنتج، وتقوم الشركة بمضاعفة إنتاجها من خلال اقتنائها المزيد من الآلات الحديثة لتصنيع المنتج بطرق نمطية حديثة ويتم زيادة الإنتاج استجابة لطلب السوق المحلي والدولي وتركز الشركة في هذه المرحلة في حملاتها الترويجية على جودة السلعة وفوائدها.[2]

المرحلة الثالثة:

تتميز المرحلة الثالثة – مرحلة النضج-بما يلي:[3]

1. التوقف عن استيراد هذا المنتوج من طرف الدول المتقدمة الأخرى بسبب تمكنها من معرفة المعارف التكنولوجية المستخدمة في إنتاج ذلك المنتوج ومن ثم مقدرتها على إنتاجه محليا بحكم أنها أضحت تمتلكها وتمتلك الإمكانيات في شأن ذلك.

1- فارس فضيل، **مرجع سابق**، ص 74.

2- رفيق نزاري، **مرجع سابق**، ص15.

3- فارس فضيل، **مرجع سابق**، ص 74.

2. صادرات الدولة المخترعة رغم ذلك تعرف نوعا من الاستقرار نظرا لتزايد الطلب على المنتوج من طرف الدول النامية المختلفة تتعدى حدود مرتفعة الدخل إلى متوسطة الدخل.

3. كل هذا يؤدي إلى تزايد المنافسة بين الدولة المخترعة والدول المتقدمة الأخرى بسبب تمكن هذه الأخيرة من تصديره خارجها.

المرحلة الرابعة:

وتسمى بمرحلة شيوع التكنولوجيا لدى عامة الناس وتتميز ب: [1]

1. الانخفاض البارز لصادرات الدولة المخترعة بسبب شدة المنافسة، حيث هذه الأخيرة تسبب في ازدياد التكاليف الإنتاجية فيها، مما أدى كل هذا ارتفاع صادرات الدول المتقدمة الأخرى، ومن ثم انخفاض تكاليف إنتاجها.

2. توجه الدولة المخترعة بعدها إلى توطين إنتاجها في الخارج، وبالذات في الدول النامية أو منح تراخيص الإنتاج.... الخ مما يمكن الدول النامية من إنتاجه بتكلفة منخفضة تبعا لتوافر نسبة عالية من عناصر الإنتاج وبتكلفة منخفضة بالمقارنة بتلك السائدة في الدول الأصلية –المخترعة الأولى–.

3. تبعا لذلك وبعد تمكن الدولة المخترعة من تجسيد إما التوطن في الدول النامية أو التنازل عنه عبر منح الترخيص مثلا ومن ثم إنتاجه، الأمر الذي يؤدي إلى الانخفاض التدريجي في صادرات الدول المتقدمة الأخرى، لكون أن الدول النامية التي كانت تستورده تضحى قادرة على إنتاجه محليا.

4. ومن ثم تتمكن الدول النامية بعد ذلك من تصديره إلى الدولة المخترعة نفسها، والى الدولة المتقدمة الأخرى، لتوافر عنصر الإنتاج اللازم في الدول النامية.

ثانيا: نظرية عدم كمال الأسواق.

تفترض النظرية غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول المضيفة وتوافر الشركات على قدرات في مجالات الإنتاج والتصنيع لا تتوافر لدى الشركات الوطنية مما يفسح مجالا للاستثمار الأجنبي التي يجد

1- فارس فضيل، **مرجع سابق**، ص 75.

في أسواق هذه الدول منافسة ضعيفة، فقد بين (**Naveretivenable,2004**)[1] أن نشاطات البحث والتطوير والتسويق هي أكثر القطاعات استقطابا لاستثمار الشركات متعددة الجنسيات والتي تستلزم نسبة كبيرة من الإطارات عالية التأهيل ، وبذلك تعتمد هذه الشركات إلى حماية منتجاتها بدلا من نقل التكنولوجيا التي يصعب تقدير قيمتها عند التنازل عنها لمستثمر وطني[2] يتفق على هذه النقطة كل من "**باري**" و "**كيفز**"، و "**هود**" و "**ينج**" وعموما فإن نقل الاستثمار في الدول النامية من قبل الشركات متعددة الجنسيات تحكمها الحالات التالية:

كبر حجم الشركات وقدرتها على الإنتاج بحجم كبير إذ تستطيع في هذه الحالة تحقيق وفورات الحجم، فقد أوضح "**هايمر**" **1960** أن انخفاض تكلفة الوحدة التي تتمتع بها الشركة من أهم المميزات التنافسية التي لا يمكن الشركة الوطنية مجاراتها.

يتخذ احتكار الشركات أشكالا ثلاثة مرتبطة بعدم كمال السوق في الدول المضيفة وهي:

1. المقدرة التكنولوجية.
2. المقدرة التمويلية: وهو يعطي قدرة على تحمل الأخطار التجارية وتوفير كافة التسهيلات.
3. الخصائص التكاملية للشركات وفروعها: فمن جهة تملك هذه الشركات التجهيزات الكافية لعمليات الاستخراج والتنقيب والصناعة لمختلف السلع والمواد، ومن ناحية أخرى تعتبرها وسيلة حتمية للتقليل من المخاطر التي قد تنجم إذا تم الاعتماد على شركة مستقلة والملاحظ أن شركات صناعة النحاس مثلا هي نفسها التي تستثمر في استخراج هذه المادة.[3]

غير أن هناك عوامل خارجة عن نطاق الشركة تتعلق بتشدد الإجراءات وسياسات الحماية الجمركية مما يصعب التصدير إلى الدول المضيفة فتقوم هذه الأخيرة بمنح امتيازات وتسهيلات لهذه الشركات للاستثمار، وقد قدمت دراسات عديدة أكدت على أن عدم كمال الأسواق شرط لحدوث الاستثمار المباشر (**كيندليرج1969**) ثم تطويرها لاحقا على يد (**كايفس1982**)، والذي أوضح أن

1- عبد السلام قحف، "**نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية** "، **مرجع سابق**، ص 48.

2-Jean Yves Martin،**Development durable**، IRD (institute de recherché pour le development، paris,2002، p265.

3- رضا عبد السلام، "**محددات الاستثمار الأجنبي المباشر**"، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، 2007، ص 43.

الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث بالدرجة الأولى في صناعات تتميز بهياكل سوقية خاصة في كلا الدولتين(المستثمرة والمضيفة) ليلي هذه الدراسات ما عرف بالاستراتيجية الدفاعية للشركات المتعددة الجنسيات حيث أنها تعمد إلى مد نشاطها لأسواق جديدة كاستراتيجية دفاعية أمام منافسيها، ولكن و حسب بعض الاقتصاديين إن هذه النماذج و إن فسرت جانبا كبيرا من الاستثمار الأجنبي فإنها لم تتطرق إلى الاستثمار الياباني الذي يتم عادة على يد شركات مستقلة، حيث تقوم بنقل التكنولوجيا كثيفة العمالة وبالتالي التركيز على الصناعات التي تتمتع بها الدولة المضيفة بميزة تنافسية عكس تلك الأمريكية التي تركز على صناعات تملك الشركات الأم الميزة التنافسية بها دون الدول المضيفة.[1]

ثالثا: نظرية احتكار القلة.

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الشركات متعددة الجنسيات تتبع سوق احتكار القلة بكل خصائصه، ومن أهم هذه الخصائص وجود موانع دخول وخروج للصناعة، فهذا الشرط هو الذي يمنح المؤسسات العاملة في قطاع الصناعة قوة احتكارية تساعدها على الاستثمار الأجنبي، حيث أنها تتمتع بميزة احتكارية على المؤسسات المحلية في البلاد المضيفة.

أما موانع الدخول والخروج فهي ممثلة، حين مثلها**j.s.bain**في ثلاث خصائص هي:[2]

- انخفاض تكلفة الإنتاج.
- انخفاض تكلفة الإعلان، الترويج وتنويع المنتجات.
- وفرات الحجم.

فهذه الخصائص هي التي تعطي المؤسسات العاملة في هذه السوق قوى احتكارية وتمنع الداخلين الجدد للصناعة.

1- شاقور جلطية فايزة ،"**معوقات الاستثمار المباشرة خارج قطاع المحروقات في الجزائر دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس، والمغرب، خلال الفترة (2010/2000**"، رسالة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2013، ص 21.

2- حنان شناق، "**تأثير الاستثمارات الأجنبية من قطاع الأدوية على الاقتصاد الجزائري، دراسة حالة، لكندي للصناعة الأدوية**"، رسالة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009، ص 39.

ووفقا لcavesتتميز الشركات المستثمرة بالخارج عن الشركات المحلية في البلاد المضيفة بأربع خصائص مستمدة من موانع الدخول والخروج، وهي التي تدفع بها إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، نوجزها فيما يلي:[1]

1. ميزة تقدم البحث العلمي والابتكار:

تتمتع هذه الشركات وهي في الغالب قليلة العدد شديد التركز بقدرة عالية على القيام بالبحث العلمي والتطوير، كما أن لها ميزة الاستخدام الأفضل للفنون الإنتاجية ولها براءات اختراع وعلامات تجارية ومعرفة فنية، فهي تتمتع بتفوق تكنولوجي على المنشآت الأخرى، بالإضافة إلى أنها تتميز عادة بقدرة أعلى على الحصول على أسعار منخفضة لعناصر الإنتاج.

2.ميزة تكلفة رأس المال:

إن الشركات التي تقوم باستثمار مباشر خارجي تكون عادة أكثر قدرة من الشركات الأخرى على الدخول إلى أسواق رأس المال سواء العالمية أو المحلية، وهي أيضا على علاقات وثيقة مع البنوك العالمية، ولها عادة هياكل تمويلية ذاتية قوية، ولذا فهي قادرة على توجيه مصادرها التمويلية بطريقة أفضل.

3.ميزة تنويع المنتجات:

تتمتع هذه الشركات بتنوع كبير في منتجاتها وفقا لأذواق المستهلكين، وطبيعة الأسواق التي تستثمر فيها، كما أن لها القدرة على تحمل التكاليف الضخمة للإعلان والترويج.

4.وفرات الحجم:

تتميز الشركات الدولية بإمكانية تحقيق وفورات الحجم مع كبر المشروع، من خلال طرق تنظيمية راقية، وقيام تخصص على مستوى أعلى وإمكانية الحصول على أسعار جملة مع كبر حجم المبادلات.

[1] – حنان شناق، **مرجع سابق**، ص39،40.

وتؤدي هذه الوفورات في مجموعها إلى خفض التكاليف ومنح الشركات الأجنبية ميزة عن الشركات المحلية في الدول المضيفة، وكلما زادت موانع الدخول زاد تركز الصناعة وأصبح الدخول إليها عسيرا، وزادت الميزة الاحتكارية للشركات الموجودة ومكنها ذلك من القيام بالاستثمار الأجنبي مباشر على نطاق أوسع.

ولقد أضاف**Shapiro**أنه لا يكفي شرط سهولة دخول الشركات إلى الأسواق الخارجية بل لابد من توافر إمكانية إنتاجها من السوق في حالة وجود مخاطر عالية، أو تغير ظرف الدول المضيفة أو حدوث اختلاف في المصالح بين الطرفين.[1]

[1]- حنان شناق، **مرجع سابق**، ص،40.

المبحث الثالث: الاتجاهات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر.

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر توسعا ملحوظا منذ منتصف الثمانيات من القرن الماضي، وقد شمل هذا التوسع لتلك التدفقات الدول المتقدمة، وهي كذلك من أكثر الدول المتلقية له. هذا بالإضافة إلى الدول النامية ولكن بدرجات اقل.

المطلب الأول: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا.

تحتدم المنافسة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل مباشر وواضح ليس فقط على مستوى الدول النامية، وإنما بينها وبين الدول المتقدمة رغم الاختلافات في أسباب التدفق لكل منها.

أولا: مجموعة الدول المتقدمة.

يوضح الجدول التالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى اقتصاديات الدول المتقدمة.

جدول رقم(1-1): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة حسب اقتصاديات الدول المتقدمة (1980-2014) بمليار دولار.

	الاقتصاديات المتقدمة	الأهمية النسبية%
1990-1980	81.41	75.42
1992-1991	*112.59*	*70.51*
2000-1993	442.10	67.34
2003-2001	471.32	69.17

	الاقتصاديات المتقدمة	الأهمية النسبية%
2005–2004	519.00	59.72
2007–2006	1142.35	66.6
2008	956.11	55.34
2009	602.83	50.87
2010	601.91	48.40
2011	880	51.8
2012	679	48.4
2013	697	48.5
2014	499	40.6

المصدر: تقارير الاستثمار العالمي، "**مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)**"،2010 -2015.

لقد استحوذت الدول المتقدمة كمجموعة على النصيب الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم ،حيث بلغ متوسط حجم التدفقات السنوية حوالي81,41 مليار دولار خلال الفترة (1980-1990) و بما نسبته 75,42%، أما خلال الفترة (1991-2006)فقد شهدت زيادة في التدفقات من الناحية المطلقة بلغت في المتوسط 537,27مليار دولار إلا أن أهميتها النسبية قد انخفضت إلى65.7%في المتوسط من إجمالي التدفقات من هذا النوع من الاستثمار في العالم ،لتنخفض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول

المتقدمة بعد 2007 بسبب الأزمة المالية العالمية ، حيث شكلت 965,11 مليار دولار و بنسبة 55,35%سنة 2008، ثم 602,83 مليار دولار بنسبة 50,87%سنة 2009، وفي سنة 2010 و لأول مرة شكلت الأهمية النسبية للدول المتقدمة في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية اقل من النصف و بنسبة 48,4%و استحوذت على 601,91%مليار دولار ، و لقد بلغت في عام 2011 ما قدره 880 مليار دولار و بما نسبته 51,8%و في سنة2012 انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي لتصل إلى679 مليار دولار و بنسبة 48,4% ، و في سنة 2013 فقد شهدت ارتفاع طفيف جدا اذ بلغت 697 مليار دولار أما أهميتها النسبية ظلت ثابتة و في سنة 2014 فقد انخفضت بنسبة 28%إلى499 مليار دولار من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العالم.

ثانيا: مجموعة الدول النامية.

يوضح الجدول التالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى اقتصاديات الدول النامية.

جدول رقم (1–2): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى العالم حسب اقتصاديات الدول النامية (1980-2014) بمليار دولار.

	الاقتصاديات النامية	الأهمية النسبية%
1980–1990	21.89	24.57
1991–1992	46.45	28.93
1993–2000	163.81	31.48
2001–2003	191.36	28.68
2004–2005	312.72	36.65

	الاقتصاديات النامية	الأهمية النسبية%
2006-2007	501.25	29.23
2008	658.00	37.73
2009	510.58	43.09
2010	573.57	46.12
2011	725	42.6
2012	639	45.6
2013	681	45.7
2014	681	55.5

المصدر: تقارير الاستثمار العالمي ،"**مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(UNCTAD)**"،2010-2015.

لقد عرف نصيب الدول النامية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تحسنا خلال التسعينات حيث استطاعت الدول النامية أن تستقطب نحو 30% من التدفقات العالمية من هذا النوع من الاستثمار لتنخفض هذه النسبة في الفترة (2001-2003) إلى191,36 مليار دولار و بنسبة 28,68%ثم ارتفعت خلال (2004-2005) نما قدره 312,72 مليار دولار و بنسبة 36.65% ثم انخفضت سنة (2006-2007) حيث وصلت إلى501,25 مليار دولار م بما نسبته 29,23% ثم

لترتفع في السنوات الموالية 2008 ب658 مليار دولار و بنسبة 37,73%و 2009 ب 510,58 مليار دولار و نسبة 43,09%، 2010بمبلغ573,57 مليار دولار و نسبة 46,12%أما

سنة 2011فإنها تقابل أعلى حصة للدول النامية في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى العالم بمبلغ 725 مليار دولار و بنسبة 42,6%أما سنة 2012 فقد سجلت تراجع طفيف في تدفقاتها لتصل إلى639 مليار دولار و بنسبة 45,7%أما سنة 2013 فقد شهدت زيادة طفيفة بمبلغ681 مليار دولار و كذا نفس الشأن بالنسبة لسنة 2014 غير أنها شهدت زيادة فب أهميتها النسبية من 45,7%إلى55,5.%.

المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر

شهد العالم تطورات هامة في مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا نظرا لزيادة أهميتها في عمليات التمويل الدولي، حيث تتنافس العديد من الدول للحصول على أكبر قدر من هذه التدفقات.

أولا: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة.

نجد أن داخل مجموعة الدول المتقدمة تظهر بيانات الجدول رقم (1-3) الذي يوضح ما يلي:

أن الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر دولة متلقية للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث استحوذت على ما يزيد على ثلث التدفقات من هذا الاستثمار الذي تم توظيفه في الدول المتقدمة، حيث بلغ نصيبها 33,5% في المتوسط خلال الفترة (1980-2012) تليها إنجلترا 12,42%، فرنسا 7,85%، بلجيكا6,21%، واستحوذت الولايات المتحدة على أكبر حصة لها في سنة 1984 ب 65,16%وفي سنة2010، استحوذت الولايات المتحدة على37,92%من تدفقات الاستثمار إلى الدول المتقدمة، تليها: بلجيكا 10,25%، ألمانيا7,66%، المملكة المتحدة 7,63%، فرنسا5,63 %.

ثانيا: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية.

عموما يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر داخل مجموعة الدول النامية بظاهرة تركز مصادر تدفقه ومناطق جذبه، ويتمثل مراكز التدفق الرئيسية في الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان وإنجلترا، أما مناطق الجذب الرئيسية له داخل مجموعة الدول النامية فتمثل في إقليمي شرق آسيا وأمريكا اللاتينية

وبالنظر إلى بيانات الجدول رقم (1-3) يمكن ملاحظة ما يلي:

أن إقليم جنوب وجنوب شرق آسيا يحتل النصيب الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الدول النامية، فمن الناحية المطلقة فقد ارتفعت من 10,3 مليار دولار في المتوسط

خـــلال الفـــترة (1980-1990) إلى102,75 مليـــار دولار خـــلال (2001-2003) ثم إلى299,65 مليار دولار سنة 2012.

بخصـوص أهـم الـدول المضـيفة للاسـتثمار الأجنـبي المباشـر في إقلـيم جنـوب وجنـوب شـرق آسـيا، فقـد جـاءت الصـين علـى قمـة مجموعـة الـدول النامية، حيـث ارتفعـت حصـتها مـن 1,79 مليـار دولار سـنويا في المتوسـط خـلال الفـترة (1980-1990) إلى51,04مليـار دولار خـلال (2001-2003) ثم إلى105,73 مليـار في سـنة 2003 أمـا مـن حيـث الحصـة فقـد جـاءت الصـين في المرتبـة الأولى حيـث بلغـت حصـتها 35,29% مـن مجمـوع التـدفقات في عـام 2012، تليهـا هونـغ كونـغ ب 22,99% ثم تأتي كل من سنغافورة والهند وماليزيا لتبلغ حصتها على الترتيب 12,89%، 8,22%،3,04%.

أمـا علـى مسـتوى أمريكـا اللاتينيـة ومنطقـة الكـاريبي فقـد احتلـت المرتبـة الثانيـة مـن نصـيبها مـن تـدفقات الاسـتثمار الأجنـبي المباشـر الموجـه إلى الـدول الناميـة، حيـث بلغـت حصـتها 4,15مليـار دولار خلال الفترة (1993-2000) ثم إلى134,55 مليار دولار سنة 2012.

داخـل منطقـة إقلـيم أمريكـا اللاتينيـة و منطقـة الكـاريبي ، يلاحـظ أن المكسـيك اسـتحوذت في المتوسـط علـى النصـيب الأكـبر مـن تـدفقات الاسـتثمار الأجنـبي المباشـر خـلال الفـترة (1980-2012) حيـث شـكلت حصـتها 36,33%مـن تـدفقات الاسـتثمار الأجنـبي المباشـر إلى المنطقـة تليهـا البرازيـل ب 29,94%، الأرجنتـين12,17% ، ثم الشـيلي 10,71%و لكـن الأهميـة النسـبية للمكسـيك تراجعـت في العقـد الأخـير لصـالح البرازيـل ، حيـث في سـنة 2010 اسـتحوذت البرازيـل علـى 36%مـن تـدفقات الاسـتثمار الأجنـبي المباشـر إلى المنطقـة ،تليهـا المكسـيك ب 13,88%، الأرجنتـين11,22% ، ثم الشيلي 4,71%.

ارتفعـت تـدفقات الاسـتثمار الأجنـبي المباشـر باتجـاه مجموعـة دول وسـط وشـرق أوروبـا مـن 0,014 مليـار دولار وبنسـبة 0,007% خـلال (1980-1990) إلى6,15 مليـار دولار وبنسـبة 3,72%خـلال الفـترة (1993-2000) ثم إلى68,2 مليـار دولار وبمـا نسـبته11,89% سـنة 2012وبشـكل عـام ترجـع الزيـادة في حجـم التـدفقات الاسـتثمار الأجنـبي المباشـر باتجـاه دول هـذا الإقلـيم إلى بـرامج الإصـلاح الاقتصادي.

جدول رقم (1-3): حصص أهم الدول النامية والمتقدمة في الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى العالم (1980-2012).

الدول	1980-1990	1991-1992	1993-2000	2001-2003	2004-2005	2006-2007	2008-2009	2010-2011	2012
الاقتصاديات المتقدمة	**75.42**	**70.51**	**67.34**	**69.17**	**59.72**	**66.6**	**55.34**	**50.87**	**48.4**
الولايات المتحدة الامريكية	45.57	18.64	32.36	19.28	24.68	20.39	31.74	25.36	37.92
بلجيكا	3.41	9.18	6.8	9.14	7.98	6.59	14.72	3.91	10.25
المملكة المتحدة	14.09	13.47	10.35	6.25	20.89	15.5	9.48	11.8	7.63
فرنسا	6.32	14.69	6.27	10.06	11.32	7.36	6.65	5.64	5.63
ايطاليا	2.63	2.53	1.54	3.41	3.62	3.54	1.12-	3.33	1.58
اليابان	0.59	1.8	0.6	1.62	1.16	0.53	2.53	1.98	0.21-
هولندا	3.46	5.31	5.43	7.34	4.64	5.28	0.37	5.73	2.68-
الاقتصاديات النامية	**24.57**	**28.93**	**31.48**	**28.68**	**36.65**	**29.23**	**37.73**	**43.09**	**46.12**
البرازيل	40.34	17.92	28.44	44.78	28.33	26.04	26.09	21.53	36.00
أمريكا اللاتينية والكاريبي	21.07	18.48	25.76	18.67	19.18	19.99	26.25	23.6	23.46
المكسيك	63.15	47.23	32.8	64.68	42.24	25.05	15.23	12.72	13.88

الدول	1980-1990	1991-1992	1993-2000	2001-2003	2004-2005	2006-2007	2008-2009	2010-2011	2012
الشيلي	11.47	10.67	10.76	10.78	12.22	9.77	8.77	10.68	11.22
الارجنتين	16.01	39.08	20.56	5.71	8.28	6.26	5.63	3.33	4.71
جنوب وشرق وجنوب شرق اسيا	44.45	55.75	58.55	53.96	51.96	47.97	43.18	47.31	52.24
الصين	17.64	28.37	44.45	49.86	40.88	32.8	38.12	39.33	35.29
هونغ كونغ	21.07	8.84	17.08	15.1	20.9	20.82	20.99	21.69	22.99
سنغافورة	23.25	14.79	11.9	10.7	11.36	13.88	3.02	6.33	12.89
غرب اسيا	9.44	5.6	1.94	4.03	10.31	14.64	13.62	12.93	10.15
الهند	1.23	0.59	2.36	5.03	4.11	9.55	14.98	14.76	8.22
ماليزيا	14.05	17.79	6.06	2.07	2.69	3.05	2.52	0.59	3.04

المصدر: تقارير الاستثمار العالمي ،"**مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(UNCTAD)**"،2010-2015.

المطلب الثالث: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر.

لقد تضاعف حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع القطاعات الاقتصادية، إلا أن التركيز المتزايد خلص إلى قطاع الخدمات بأكثر من نصف حجم مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم.

-توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم بحسب القطاعات

لقد ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مجمل القطاعات الإنتاجية الثلاثة (القطاع الأولي، التصنيعي والخدمي) وذلك طبقا لبيانات مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر والذي يضم عمليات الاندماج والتملك العابرة للحدود وكذا الاستثمار الأجنبي في مجالات جديدة، حيث نمت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات سنة 2011، لتصل إلى مستوى 570 مليار دولار، وذلك بعد الركود الذي عرفته تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذا القطاع خصوصا عام 2009، 2010 بسبب مخالفات الأزمة المالية العالمية، إذ بلغ حجم التدفقات الخاصة بالقطاع الأولي(**primerysector**) حوالي 200 مليار دولار، ليرتفع بذلك الاستثمار الأجنبي في كلا القطاعين بشكل طفيف وذلك على حساب قطاع التصنيع وعموما فإن الصناعات التي ساهمت بشكل كبير في ارتفاع قيمة مشاريع الاستثمار الأجنبي 1المباشر كانت تتمثل في الصناعات الاستراتيجية (التعدين، المحاجر، والبترول) الكيماويات المرافق الكهرباء ، الغاز والنقل، وقطاع الاتصالات والمواصلات وغيرها من الخدمات الأخرى لاسيما تلك المتعلقة بصناعة النفط والغاز بشتى أنواعها و أشكالها.[1]

جدول رقم(1-4): توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم بحسب القطاعات (2005-2011) بالمليار الدولار.

القطاع	القيمة			الحصة		
السنة	القطاع الأولي	قطاع التصنيع	قطاع الخدمات	القطاع الأولي	قطاع التصنيع	قطاع الخدمات
متوسط 2005-2007	130	270	820	8	41	50
2008	230	980	1130	10	42	48
2009	170	510	630	13	39	49
2010	140	620	490	11	50	39
2011	200	600	570	14	46	40

المصدر: عبد القادر الناصور، "**إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: محاولة تحليل**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان،2013-2014، ص71.

1 - CNUCED(2012)، **world investment report overview regional trends in F D I.**2012.p09

حيث سيكون النمو في الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2013 معتدلا وذلك فيما يخص الجهات والمناطق الثلاثة بما في ذلك الاقتصاديات المتقدمة ، النامية والانتقالية ، ففي المناطق النامية تعتبر إفريقيا حالة خاصة حيث يتوقع المحللون إعادة انتعاش تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فيها، كما يتوقع هؤلاء أن يضل الاستثمار الأجنبي في آسيا مستقرا بما في ذلك دول جنوب شرق أسيا وجنوب غربها، وأمريكا اللاتينية، في حين يتوقع نمو هذه التدفقات بالنسبة للاقتصاديات الانتقالية بشكل كبير في عام 2013 متجاوزة الحجم المسجل في 2007.

يمكن من خلال معطيات الجدول السابق مشاهدة نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لاسيما في الدول المتقدمة، حيث وصلت هذه التدفقات إلى748 مليار دولار وذلك بمعدل زيادة قدرها 21% مقارنة بنسبة 2010، لكن وبالرغم من تلك الزيادة بقي الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد لهذه الدول أقل بمقدار الربع مقارنة بمستوى ثلاث سنوات قبل الأزمة العالمية، لكن ومع ذلك واصلت الدول النامية وكذا الاقتصاديات الانتقالية استحواذها على أكثر من نصف التدفقات العالمية من الاستثمار الأجنبي المباشر(أي ما يعادل 45% و 6% على التوالي) في سنة 2010.

كما عرفت التدفقات الوارد لهذين الجهتين مستوى قياسي عالي جدا، حيث ارتفعت بنسبة 12% أي مستوى 777 مليار دولار حيث يرجع دائما فضل ارتفاع هذه التدفقات العالمية خلال الأزمة الاقتصادية والمالية، إلى وجود ديناميكية اقتصادية وذو قوى لهذه الدول النامية في التدفقات المستقبلية المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر وكذا محافظتها على حصتها من التدفقات في نفس الوقت الذي انتعشت فيه اقتصاديات الدول المتقدمة في عام 2011.[1]

لقد نجم ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر المسجل في الدول النامية أساسا عن قدرة دول آسيا في استقطاب ما يزيد عن 10 % وكذا قدرة أمريكا اللاتينية والكاريبي على جذب تدفقات فائقة بنسبة 16% كما ارتفعت في الوقت ذاته حصة الاقتصاديات الانتقالية بنسبة 25% مسجلة بذلك حجم 92 مليار دولار وفي المقابل وعلى عكس المتوقع واصلت تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى إفريقيا انخفاضها للسنة الثالثة على التوالي، وبالرغم من كون هذا الانخفاض كان ضئيلا، ولاسيما في الدول

[1]- عبد القادر ناصور، **مرجع سابق**، ص72،71.

الفقيرة التي تعاني من ضعف في قدرتها الاقتصادية مما أثر سلبا على جاذبيتها لهذه التدفقات، حيث تراجعت حصة الدول الأقل نموا بنسبة 11 % وذلك ما يعادل 15 مليار دولار فقط.

ومن جهة أخرى وبحسب التحاليل والمؤشرات الاقتصادية ستواصل الاقتصاديات النامية الانتقالية جذبها للتدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر على الأجل المتوسط حيث عبر تنفيذيو الشركات المتعددة الجنسيات والذين شاركوا في الدراسة الاستقصائية السنوية لعام 2012، أن سبعة اقتصاديات نامية وانتقالية ستكون من بين أعلى 10 وجهات محتملة لتوطن الاستثمار الأجنبي فيها في 2014، حيث ستقفز اندونيسيا بمرتبتين لتصبح ضمن أعلى خمسة وجهات مفضلة.

وبالنسبة للدول المتقدمة الثمانية وثلاثون، فلقد عرفت تدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة انتعاشا ملحوظا وذلك بعد تسجيلها لمستويات أدنى سنة 2009 إذ بلغت مستوى 748 مليار دولار سنة 2011 وذلك بزيادة قدرها 21% مقارنة بعام 2010 ثم هبطت إلى مستوى 561 مليار دولار سنة 2012 وذلك بانخفاض قدر ب 32% بسبب الانكماش الشديد المسجل في ذات السنة، حيث لم يبلغ مستوى ذلك الانتعاش إلا خمس ما تم افتقاده خلال الأزمة المالية العالمية في الفترة (2008-2009) إذ بقيت تدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة عند مستوى 77% وذلك كمتوسط للسنوات الثلاثة السابقة للازمة (2005-2007) أما دول أوروبا، فكانت أكثر الدول تراجعا من حيث استقطاب الاستثمار الأجنبي

بسبب تأثيرات أزمة الديون السيادية وهشاشة النمو الاقتصادي في دول منطقة اليورو وذلك بغض النظر عن التحسن الطفيف الذي طرأ على جاذبيتها سنة 2012.

في حين عرفت تدفقات الاستثمار إلى أمريكا الشمالية تراجعا بنسبة 21%بالإضافة إلى كل من استراليا ونيوزيلندا التي تراجعت نسبة التدفقات الواردة إليها بمقدار 14% وبدورها فقدت اليابان جزءا كبيرا من حصتها من تلك التدفقات وذلك لسنتي 2010و2011 بالرغم من التحسن الملحوظ المسجل سنة 2012.[1]

1-عبد القادر ناصور، **مرجع سابق**، ص 72.

خلاصة:

يمكن القول ان الاستثمار الأجنبي المباشر عملية انتقال رؤوس الأموال طويلة المدى بين مختلف الدول، لإنجاز مشاريع استثمارية في الخارج وانه يسمح لصاحبه بحق التملك وتسيير المشروع بكامله، كما أنه يختلف عن الاستثمار المحفظي في عدة أوجه.

لقد لقي موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر اهتمام العديد من المدارس الاقتصادية ومختلف الدول باعتباره وسيلة تمويل فعالة لاقتصادياتها، ومنه إحداث الرقي والتطور المنشود لذلك فإن الدول تتنافس لجلبه خاصة النامية منها، التي أصبحت ترى أن مسألة تمويل اقتصادها لن يكون إلا بالاستثمار الأجنبي المباشر.

إضافة إلى كل ما سبق يجب الإشارة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر ايجابيات وسلبيات سواء تعلق الأمر بالدول القائمة أو الدول المضيفة له، غير أنه يبقى من أهم الاستراتيجيات التي تتبعها الشركات متعددة الجنسيات في غزو الأسواق العالمية ومن ثم تحقيق أهدافها الاقتصادية.

الفصل الثاني: مدخل لدراسة مناخ الاستثمار.

تمهيد:

سعيا لجذب الاستثمار الأجنبي لخدمة التنمية تقوم الدول المضيفة لاسيما النامية منها بتقديم بعض الحوافز والتسهيلات والامتيازات املا في الحصول على المزيد من هذا الاستثمار.

ولا يعني هذا ان زيادة وتنويع هذه الحوافز والتسهيلات سيؤدي الى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي الى الدول المضيفة، او تزيد من جاذبيته وانما هنالك عوامل أخرى منها: الاستقرار السياسي والظروف الاقتصادية والقانونية والإدارية والطبيعية والاجتماعية نذكر منها: وفرة المواد الأولية والهياكل القاعدية، حجم السوق، الموقع الجغرافي الهام، اليد العاملة الرخيصة...الخ فكل هذه العوامل تمثل المكونات والمتطلبات الأساسية لما يعرف باسم "مناخ الاستثمار" وعلى هذا الاساس قمنا بتقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث:

المبحث الاول: عموميات حول مناخ الاستثمار.

المبحث الثاني: مؤشرات قياس مناخ الاستثمار.

المبحث الثالث: إجراءات جلب الاستثمار الأجنبي المباشر والحوافز الممنوحة له.

مبحث الأول: عموميات حول مناخ الاستثمار.

يتأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل رئيسي بمجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسود في القطر المستقبل للاستثمار حيث تمثل هذه الأوضاع ما يسمى بمناخ الاستثمار.

المطلب الأول: مفهوم مناخ الاستثمار.

لقد تعددت تعاريف ومفاهيم مناخ الاستثمار، نذكر منها ما يلي:

1-يقصد بمناخ الاستثمار لدولة ما، مجموعة الحوافز والقيود والفرص الاستثمارية والمخاطر المختلفة، المتولدة من المتغيرات المختلفة المكونة لمناخ الاستثمار ومن تفاعلها مع بعضها البعض.[1]

2-حسب تعريف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار فإن مناخ الاستثمار هو مجمل الاوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلبا وإيجابا على فرص نجاح مشروع الاستثمار وبالتالي على حركة واتجاه الاستثمار وهي تشمل الاوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والامنية، كما تشمل الاوضاع القانونية والتنظيمات الادارية.[2]

من التعريفين السابقين يمكن القول ان مناخ الاستثمار هو مجموعة الظروف الطبيعية والسياسية والاقتصادية والقانونية والتنظيمية والاجتماعية والثقافية التي تؤثر بطرق مباشرة او غير مباشرة سلبا أو إيجابا في بيئة نشاط الاستثمار وقرارات المستثمرين (المحليين والاجانب) الحاليين والمحتملين مستقبلا.[3]

المطلب الثاني: مكونات مناخ الاستثمار

يتكون مناخ الاستثمار من مجموعة عوامل تحدد مدى ملائمة البيئة السياسية والاقتصادية والاستثمارية والتشريعية ودرجة جاذبيته لاستقطاب وتوطين الاستثمار وتحقيق معدلات تبادلات تجارية متزايدة في الاسواق

1- عبد العزيز النجار، " **الإدارة المالية في تمويل الشركات متعددة الجنسيات**"، المكتب العربي الحديث، مصر، 2007، ص 287.

2-حسين عبد المطلب الاسرج ،"**سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية**"، العدد 83 ،2005، ص29.

3- عبد الكريم بعداش ،"**الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة(1996-2005)**"،أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2008 ص59.

المفتوحة ترفع بدورها معدل النمو الاقتصادي وتدفعه نحو الاستدامة التنموية التي تصل بالمجتمعات الى الازدهار وارتفاع مستوى المعيشة، [1] ويمكن تقسيم الاستثمار الى مكونات اقتصادية ومكونات غير اقتصادية.

أولا: المكونات الاقتصادية لمناخ الاستثمار.

تشمل على مجموعة من العناصر الدالة على مستوى اداء الاقتصاد الوطني ومن اهمها:

1- السياسة الاقتصادية:

ينظر للسياسة الاقتصادية بخصوص مناخ الاستثمار من خلال أربعة مراحل فرعية هي: السياسة المالية والسياسة النقدية وسياسة التجارة الخارجية والسياسة السعرية.[2]

أ-السياسة المالية:

تعد السياسة المالية للدولة من أهم الأدوات الاقتصادية الرئيسية وذلك لما لها من تأثيرات على المتغيرات الاقتصادية، إذ تؤثر في الطلب الفعلي وبالتالي في مستويات النشاط والتشغيل والمستوى العامل لأسعار وغيرها.[3]

ومن نتائج هذه السياسة وقوع توازن أو عجز أو فائض في الميزانية العمومية، إلا أن الأمر غير المرغوب فيه بخصوص مناخ الاستثمار هو العجز المفرط المؤدي الى ارتفاع كبير في معدل التضخم او انكماش حاد وكساد اقتصادي، اذ كلما احتفظت السياسة المالية بمعدل من عجز الموازنة العامة للدولة لا يؤدي الى تضخم مرتفع ولا يؤدي الى انكماش وكساد كبير، كلما كان ذلك جاذبا للاستثمار بحيث لا يكون العجز عائقا لنمو الاستثمار بأي حال من الأحوال.[4]

1- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،"**مناخ الاستثمار في الدول العربية 2014**"، الكويت،2014، ص23.

2 - عبد الكريم بعداش، **مرجع سابق**، ص 60.

3- نفس المرجع، نفس الصفحة.

4- عبد المطلب عبد الحميد، "**السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي**"، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، مصر،2003، ص195.

ب-السياسة النقدية:

كلما كانت السياسة النقدية توسيعية كلما كانت جاذبة للاستثمار والعكس صحيح، ويتم ذلك باستخدام الادوات النقدية المناسبة، والمهم ان تكون متوافقة مع التغير في حجم النشاط الاقتصادي المطلوب وتتسم بالاستقرار كما ان روتينية اجراءات التعامل في سوق الصرف تحول دون انسياب الاستثمار الاجنبي الى الدولة اضافة الى ان انخفاض قيمة سعر الصرف يحسن من موقف الدولة في السوق الدولية ويؤدي الى زيادة الاستثمار الاجنبي المباشر.[1]

ج-سياسة التجارة الخارجية:

كلما كانت تلك السياسة تحررية، محفزة لتنمية الصادرات ومشجعة للاستثمار الاجنبي المباشر من اجل التصدير كلما كانت جاذبة للاستثمار والعكس صحيح، وكلما كانت تلك السياسة تحررية للواردات ومرنة وتعمل على ازالة القيود الكمية وتتجه الى معدلات منخفضة للتعريفة الجمركية كانت جاذبة للاستثمار والعكس صحيح.[2]

د-: السياسة السعرية:

كلما كانت تحررية، وعملت بآليات السوق في تحديد الاسعار بحرية، كلما كانت جاذبة للاستثمار والعكس صحيح.[3]

2- درجة الانفتاح الاقتصادي:

فكلما زادت درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم والخارج، وهو ما يعزز ثقة المستثمرين في الاقتصاد،ويستدل على درجة الانفتاح الاقتصادي من خلال قياس نسبة الصادرات والواردات إلى الناتج القومي حيث كلما ارتفعت النسبة دلت على ارتفاع درجة الانفتاح التجاري، ويستدل أيضا

1- عمر يحياوي،" **دور المناخ الاستثماري في الدول العربية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر للفترة2002-2012)**"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2013، ص14.

2 -عبد المطلب عبد الحميد،" **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي** "، **مرجع سابق**، ص195.

3- عمر يحياوي، **مرجع سابق**، ص 14.

بنسبة الصادرات إلى الناتج القومي،[1] حيث كلما كانت كبيرة دلت على جاذبية الاقتصاد القومي والعكس صحيح.[2]

3-قوة الاقتصاد المحلي ونموه:

يعتبر معدل النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي يستند عليها المستثمرون في عملية اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، واعتبر معظم المحللون الاقتصاديون ان ظهور الاقتصادات الناشئة، كل وراءه الارتفاع في معدل النمو، حيث اثبتت هذه الاقتصادات مقدرتها على تحقيق معدلات نمو مرتفعة والمحافظة عليها لفترة طويلة[3] ومن العوامل التي تؤخذ في الاعتبار عند قياس القوة الاقتصادية لأي دولة ما يلي:

- مقدار الموارد الطبيعية المتاحة في الدولة
- درجة المنافسة داخل السوق المحلية من جهة وقدرته على مواجهة المنافسة الخارجية من جهة اخرى
- مدى كفاءة الجهاز المالي والمصرفي وحجم ونوعية الخدمات التي يقدمها
- مستوى التقدم التكنولوجي
- مدى توافر الموارد البشرية الكفؤة والمؤهلة بمستويات متدرجة وتخصصات متنوعة.[4]

4-التكاليف والبنية الاساسية:

يهتم المستثمر الاجنبي بثلاث عناصر اساسية للتكاليف هي تكلفة المواد الخامة واليد العاملة والضرائب على الأرباح بالإضافة إلى مستوى معدل التضخم.

فعند تحديد قيمة تكاليف المواد الخامة واليد العاملة ينبغي النظر في مدى توفرها في الدولة المضيفة ام انها ستستورد من الخارج، وفي الحالة الاخيرة يؤخذ عنصر جديد في حساب هذه التكاليف وهو سعر صرف عملة الدولة المضيفة للاستثمار ومدى استقراره أو تقلبه.

1- عمر يحياوي، **مرجع سابق**، ص 8.

2- عبد المطلب عبد الحميد،" **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي**"، **مرجع سابق**، ص 196.

3- خير قدور،" **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الاصلاح والواقع** "،رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2003، ص88.

4 - عبد الكريم بعداش ، **مرجع سابق**، ص 62.

وقد أوضحت بعض الدراسات التطبيقية أن الشركات متعددة الجنسيات تتفاعل بردود فعل عكسية مع تقلبات أسعار الصرف حيث أوضحcushmanأن الشركات متعددة الجنسيات تنجذب بعد حدوث تخفيض في قيمة العملة، أو عندما تتوقع تضخم في الدول المضيفة.[1]

كما ان عدم استقرار سعر الصرف عملة دولة ما لا يحفز تدفق الاستثمار الاجنبي اليه، بسبب صعوبة اجراء دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية وخسائر الصرف الغير المتوقعة التي لا يمكن للمستثمر التحكم أو التأثير فيها.

وبخصوص اليد العاملة تشير الى ان انخفاض تكلفتها لم يعد عنصر جذب قوي للاستثمار الاجنبي اذ ينبغي أن يصحب انخفاض التكلفة "الجودة المرتفعة والعمالة المنتجة".

وقد ركزت الدول التي نجحت في اجتذاب الاستثمار الاجنبي المباشر على تحسين التعليم العام، والتدريب على المهارات الصناعية، وتحقيق الانضباط لعنصري العمل والادارة.[2]

وينظر للضرائب على الأرباح من زاوية مدى ثقلها وشفافيتها ووضوح قواعد حسابها وإجراءات تسديدها دون التأثير سلبا على سيولة المشروع.

أما بالنسبة لمعدل التضخم فإنه يؤثر على تكاليف الإنتاج وأسعار البيع ومن ثم على ربحية مشروع الاستثمار "وقد أوضح كل من **SchneiderandFrey"** في دراسته عن 54 دولة نامية وجود ارتباط سلبي بين معدلات التضخم العالية والاستثمار الاجنبي المباشر، نظرا لأن ذلك يمثل مؤشرا عن ضعف الاقتصاد في الدولة المضيفة، ومن ثم يمثل مخاطر للمستثمرين في شكل توقع سياسات غير مرغوبة وبخصوص البنية الاساسية يهتم المستثمر بمدى توفر المرافق العامة وجودة الخدمات التي تقدمها، وشبكة النقل البحري والبري والجوي واتساعها ووفرتها ومدى توفر أدوات الاتصال المتقدمة والطاقة وغيرها من البنى المكملة والميسرة للنشاط الانتاجي والتجاري لمشروع الاستثمار، والتي يقع انجازها على عاتق الدولة المضيفة للاستثمار وليس للمستثمر.[3]

1 – عمر صقر، **مرجع سابق**، ص 52.

2 – عبد الكريم بعداش، **مرجع سابق**، ص63.

3 – عمر صقر، **مرجع سابق**، ص 53.

5-حجم السوق:

ويشتمل سوق الدولة المضيفة للاستثمار بالإضافة إلى أسواق الدول المجاورة التي يمكن التصدير اليها دون عوائق، ويقاس حجم السوق بعدد المستهلكين والمستخدمين للمنتوج حاليا ومستقبلا، مع الأخذ بعين الاعتبار القوة الشرائية للأفراد ومستوى الإنفاق الحكومي ومعدلات التضخم والوضعية الاقتصادية الحالية والمحتملة في المستقبل من نمو أو انكماش وغيرها من المؤشرات المؤثرة في الطلب على منتجات المشروع الاستثماري المعني.

فكلما كان حجم سوق أي دولة كبير قابل للنمو مع الزمن ساهم ذلك في تحسين مناخ الاستثمار فيه، والعكس كلما كان حجم سوق اي دولة صغير او ينكمش مع الزمن ساهم ذلك في تراجع المناخ الاستثمار.[1]

6-درجة مخاطر الاستثمار:

قد يتساوى عائد الاستثمار في دولتين مختلفتين غير أن المخاطر التي قد يتعرض لها الاستثمار حالا أو مستقبلا في أحدهما تكون اقل من الأخرى، مما يجعل المستثمر يفضل الاستثمار حيث تقل المخاطر بمختلف أنواعها الاقتصادية والسياسية.

لهذا كلما قلت هذه المخاطر ساهم ذلك في تحسين مناخ الاستثمار، وكلما ارتفعت ساهمت في رداءة هذا الأخير ونفرت المستثمرين الأجانب على الخصوص.[2]

ثانيا: المكونات غير الاقتصادية لمناخ الاستثمار.

وتتمثل في العناصر التي ليس لها علاقة مباشرة بالنشاط الاقتصادي ولكنها تؤثر فيه بطريقة غير مباشرة من خلال تسهيل العمل الاقتصادي وتسييره وتوفير البيئة المناسبة للأعمال، أو العكس وهي متعددة ومتنوعة. نورد فيما يلي أكثرها أهمية.

1 - عبد الكريم بعداش، **مرجع سابق**، ص 64.

2 -نفس المرجع، نفس الصفحة.

1- البيئة السياسية:

يعتبر النظام السياسي القائم في الدول أحد أهم العوامل المشكلة للبيئة السياسية،حيث أن الاستقرار السياسي في اي دولة تأثيرا كبيرا على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر او غير مباشرة، فالمستثمر الأجنبي يتخذ قرارا بقبول او رفض المشروع، ليس على أساس حجم السوق او العائد وحسب وإنما على أساس درجة الاستقرار للنظام السياسي في الدولة،فالمستثمرون يفضلون الأنظمة الديمقراطية لأنها مستقرة، أما الأنظمة الاخرى فهي عرضة للتغيير.[1]

2- البيئة التشريعية والقانونية:

يعتمد الاستثمار بصفة رئيسية على وجود قوانين وتشريعات تكفل للمستثمر حوافر وإعفاءات جمركية وضريبية بالإضافة لضمانات ضد المخاطر الغير الاقتصادية مثل: مخاطر التأميم والمصادرة بالإضافة لحق المستثمر في تحويل أرباحه لأي دولة وفي اي لحظة حيث تتنافس دول العالم على إصدار تشريعات للاستثمار تفوق الحوافر التي تقدمها الدول الأخرى يشرط ان لا تؤدي هذه الحوافر لضياع الموارد القومية والأخذ من سيادة الدولة المضيفة ومكانتها.[2]

3- القيود القانونية:

وأهم هذه القيود تلك المتعلقة بالملكية وإمكانية تحويل الأرباح وحرية الاستيراد والتصدير، فقد تضع الدولة المضيفة للاستثمار نسبة قصوى للملكية الأجنبية تحد من سيطرة المستثمر على إدارة المشروع الأمر الغير المرغوب فيه من الطرف الأجنبي، كما ان منع تحويل أرباح الاستثمار الى الدولة الام كليا او جزئيا او تحت شروط ما يتعارض مع الهدف الأساسي للمستثمر الأجنبي.[3]

4- موقف الرأي العام:

قد يكون هذا الرأي له موقف مناهض للاستثمار الأجنبي أو مرحبا به ،مهما اختلفت مصادره وقد يكون مرحبا ببعضه ومناهضا لبعضه الأخر، سواء بالنظر إلى مصادره أوالى قطاع النشاط الذي ينتمي اليه فالاستثمار العربي البيئي يعتبر مقبول لدى الرأي العام العربي بينما الاستثمار الأجنبي غير عربي المصدر داخل هذه الدول قد

[1]- علي عباس، "**إدارة الاعمال الدولية**"، دار الحامد، الأردن، 2007، ص17.

2 - حاتم عبد الجليل القرنشاوي، "**تجارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**"، مؤتمر الاستثمار والتمويل، مصر، 2006، ص 5.

[3]-عبد الكريم بعداش، **مرجع سابق**، ص67.

يرفضها الرأي العام مطلقا ويعمل على منعها لأسباب سياسية او تاريخية أو دينية مثل الاستثمار الإسرائيلي في الدول الإسلامية.[1]

المطلب الثالث: أسس ومبادئ مناخ الاستثمار.

انطلاقا من كتابات المفكرين الاقتصاديين حول الاستثمار وكل ما يحيط به، فان مناخ الاستثمار يرتكز على الأسس والمبادئ التالية:

أولا: أسس مناخ الاستثمار

ويتضمن ما يلي[2]:

1-أساس حرية التجارة:

توصي إحدى المدارس بضرورة تفعيل سبل المبادلات التجارية بين الدول، حيث ذكر "**توماس جريشام**"أن التجارة بين الدول البعيدة تعطي أرباحا أكبر من تجارة الدول القريبة، ومنه فالاستثمار يؤدي الى زيادة التصدير، ولهذا فتهيئة مناخ الاستثمار أساس قيام التجارة الخارجية.

2-أساس التقدم التقني:

لقد أوضح الكلاسيك الدور الهام الذي تلعبه العوامل التقنية في زيادة الإنتاج، حيث أشار "**ادم سميث**" في كتابة "**ثروة الأمم**"أن الاختراعات الميكانيكية مهمة للرفع من استثمار رأس المال وتطور الاقتصاد، أما "**ريكاردو** "فقد ربط بين التقنية والإنتاجية الأمر الذي يساهم في نمو التجارة الخارجية.

3-أساس التراكم الرأسمالي:

ويشمل رأس المال المادي حيث قال "**كينز**" أن مناخ الاستثمار المناسب يعتمد على تحفيز الاستثمار وتحويل رؤوس الأموال العاطلة إلى رؤوس أموال عاملة، ورأس المال البشري الذي يتعلق بالتقنيات اللازمة لدعم الصناعة والتجارة لخلق الميزة التنافسية والقدرة على التواجد في الأسواق الدولية.

---

1 - عبد الكريم بعداش ،**مرجع سابق**، ص6،7.

2 - علي لطفي، "**الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي**"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، امبرشن للطباعة، مصر ،2009، ص19،27.

4-أساس الربحية:

تسعى التجارة إلى تحقيق الربح بالاعتماد على العديد من الأوجه، حيث يرى" **ادم سميث**" ان التراكم الرأسمالي ينخفض بانخفاض العائد، ولهذا فان مناخ الاستثمار الملائم يتوقف على تحقيق الربح.

ثانيا: مبادئ مناخ الاستثمار.

ونعني بها الشروط اللازمة لإقامة مناخ استثمار جذاب قادر على استيعاب رؤوس الأموال الأجنبية، حيث تتعلق هذه الشروط بما يلي:[1]

1-شرط الشفافية والتناسق:

يجب الاعتماد على تأسيس قاعدة قانونية يعمل وفقها الاستثمار في وثيقة متناسقة تسمى بقانون الاستثمار، حتى يسهل الاطلاع عليها من طرف المستثمرين المحليين والأجانب، على ان يكون محتوى الوثيقة يتسم بالشفافية والحرية وعدم التمييز،وكذا إنشاء وكالة خاصة بمتابعة الاستثمار.

2-شرط الحركية:

ويشمل هذا الشرط الناحية المالية، حيث يجبان تتوفر على مبدأين أساسين وهما آلية تحويل رؤوس الاموال من والى الخارج، ومبدأ حرية الدخول الى اسواق العملات الصعبة.

3-شرط الاستقرار:

وهو شرط مهم جدا يتعلق بضمان ديمومة الاستثمار، حيث يتضمن توفر حد معين من الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقانوني ان تتصف القوانين والضمانات الممنوحة من طرف السلطات بقدر كاف من الرقابة والدوام في المستقبل.

1 – عبد المجيد تيماوي، مصطفى بن نواي، "**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم المناخ الاستشاري**"، مجلة الجزائر–، ملتقى حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف يومي 17،18 افريل2006، ص242.

المبحث الثاني: مؤشرات قياس مناخ الاستثمار.

هناك عدة مؤشرات مستخدمة من طرف الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية في قياس مناخ الاستثمار.

المطلب الأول: المؤشرات العامة لقياس مناخ الاستثمار.

هي تلك المؤشرات التي تقيس مدى ملائمة الاوضاع الاقتصادية في بلد ما لبيئة الاعمال بغض النظر عن وجود اخطار ومن هذه المؤشرات ما يلي:

1-المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية:

قامت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بالكويت، منذ1996 بتأسيس مؤشر مركب يقيس درجة التحسن أو التراجع في مناخ الاستثمار.[1]

ويحسب هذا المؤشر بالمتوسط الحسابي البسيط لدرجة ثلاث مؤشرات جزئية هي مؤشر السياسة المالية ومؤشر السياسة النقدية ومؤشر التوازن الخارجي، وتتراوح قيمته بين(**3-**، **3+**) حيث:[2]

إذا كان<1فيعني عدم تحسن في مناخ الاستثمار.

إذا كان[1+،2+] فيعني تحسن في مناخ الاستثمار.

إذا كان]2+،3+]فيعني تحسن كبير في مناخ الاستثمار.

غير أن هذا المؤشر لا يعكس التطورات النوعية وخاصة المؤسسية (فيما يدعى**soft data**) بل يقتصر على البيانات الكمية للمؤشرات الاقتصادية الثلاثة المختارة (التي تدعى **hard data**).[3]

---

1 – قويدري محمد،" **تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر**"رسالة دكتوراه، كلية علوم الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2005، ص167.

2 – المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "**مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005**"، الكويت، 2005، ص 107.

3 – المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،" **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2003**"، الكويت ،2003، ص30.

أ-مؤشر السياسة المالية:

يستخدم هذا المؤشر لتلخيص تطور السياسة المالية في سعيها نحو تأسيس التوازن الداخلي للاقتصاد، ويعبر عنه بنسبة عجز الميزانية العمومية من الناتج المحلي الاجمالي اي:

مؤشر السياسة المالية يساوي (عجز الميزانية العمومية/الناتج المحلي الإجمالي) ×100[1]

وتعطى الدرجات حسب تغير المؤشر من سنة الى أخرى على النحو التالي:

جدول رقم (2-1):درجات تغيير المؤشر من سنة الى اخرى.

انخفاض العجز بأكثر من 3,5نقطة منوية	+3درجات
انخفاض العجز من 2,5 الى 3,5نقطة منوية	+2درجات.
انخفاض العجز من 1الى اقل من 2,5نقطة منوية	+1درجات
انخفاض العجز اقل من 1الى ارتفاع حتى 1نقطة مئوية	0درجة
ارتفاع العجز أكثر من 1الى اقل من 5نقاط مئوية	-1.درجة.
ارتفاع العجز من 5 الى اقل من 10 نقاط مئوية	-2درجتان
ارتفاع العجز بأكثر من 10نقاط مئوية	-3درجات

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ،"**مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005**"، الكويت،2005، ص109.

[1]-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "**مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005** "،**مرجع سابق**، ص109.

ب–مؤشر السياسة النقدية:

يستخدم معدل التضخم كمؤشر للسياسة النقدية في سعيها نحو تدعيم استقرار التوازن الداخلي للاقتصاد، وتعطى الدرجات حسب تغير معدل التضخم من سنة الى اخرى على النحو التالي:[1]

جدول رقم (2–2):درجات تغير معدل التضخم من سنة لأخرى.

انخفاض معدل التضخم بأكثر من 25نقطة مئوية	+3درجات
انخفاض معدل التضخم من 5الى اقل من 25نقطة مئوية	+2درجتان
انخفاض معدل التضخم من 1الى اقل من 5 نقاط مئوية	+1درجة
انخفاض معدل التضخم اقل من 1الى ارتفاع أكثر من 7نقاط مئوية	0درجة

المصدر: **المؤسسة** العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ،"**مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005**"، الكويت،2005، ص111.

ج–مؤشر التوازن الخارجي:

يحسب هذا المؤشر بنسبة عجز الحساب الجاري من الناتج المحلي الاجمالي وفق الدرجات التالية:

1 –المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،" **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005**"، مرجع سابق، ص111.

جدول رقم(2-3): نسبة عجز الحساب الجاري من الناتج المحلي الاجمالي وقف الدرجات.

انخفاض العجز بأكثر من 4نقاط مئوية	+3درجة
انخفاض العجز من 2 الى اقل من 4نقاط مئوية	+2درجتان
انخفاض العجز من 1الى اقل من نقطتين مئويتين	+1درجة
انخفاض العجز بأقل من 1الى ارتفاع بنقطتين	+0درجة
ارتفاع العجز بأكثر من نقطتين إلى 5نقاط مئوية	-0درجة
ارتفاع العجز بأكثر من5الى اقل من 10 نقاط مئوية	-2درجة
ارتفاع العجز بأكثر من 10نقاط مئوية	-3درجات

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،" **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2002**، الكويت ،2002، ص17.

يستخدم هذا المؤشر لتلخيص تطورات سياسة سعر الصرف في سعيها نحو تأسيس التوازن الخارجي للاقتصاد.[1]

2-التقييم الائتماني السيادي:

تسعى العديد من الدول والمؤسسات الى الحصول على تقييم ائتماني يعكس مدى استقرار وتنافسية وضعها وقدرتها على تسديد ما يستحق عليها من التزامات. ويعتبر التقييم السيادي الذي تحصل عليه الدولة من وكالات التصنيف الائتماني العالمية مؤشرا لوضعها الاقتصادي والمالي بالإضافة إلى الاستقرار السياسي والاجتماعي مصحوبا بتوقعات لأداء ومستقبل الدولة او المؤسسة التي يتم تقييمها.

1- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "**مناخ الاستثمار في الدول العربية 2000** "، **مرجع سابق**، ص17.

يصدر هذا التقييم فصليا عن المؤسسة الفاينانشل تايمز بالاستناد إلى التصنيف السيادي المنفرد لوكالات التصنيف الائتماني العالمية التالية: ستاندرد أندبورز، وموديز ومجموعة فيتش ووكالة راينتغ أفد انفستنت اليابانية، وكابيتالانتيليجانس.[1]

3-مؤشر التنافسية العالمي:

يصدر مؤشر التنافسية العالمي سنويا منذ عام 1979 عن المنتدى الاقتصادي العالمي، ويعتبر أداة هامة في تشكيل السياسات الاقتصادية وتوجيه قرارات الاستثمار وتأثيرها على الأوضاع التنافسية العالمية، ويقيس قدرة الاقتصاديات العالمية على تحقيق معدلات نمو اقتصادية على المدين المتوسط والطويل.

ويتكون هذا المؤشر من النمو للتنافسية ومؤشر الأعمال للتنافسية.[2]

أ-مؤشر النمو التنافسية:

وهو مؤشر مركب يعكس تنافس الاقتصاد الكلي ويتكون من ثلاث مؤشرات فرعية: مؤشر وضع البيئة الاقتصادية الكلية، مؤشر نوعية المؤسسات العامة، مؤشر الجاهزية التكنولوجية، ويتراوح المؤشر بين واحد (أدنى درجة تنافسية) وسبعة (أعلى درجة تنافسية) بحيث كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط دل على مستوى أعلى من التنافسية.

ب-مؤشر الاعمال للتنافسية:

وهو مؤشر مركب يعكس تنافسية الوحدة من خلال تحليل جزئي لمؤشرين فرعيين: مؤشر عمليات واستراتيجيات الشركة الذي يستند إلى قياس العوامل الداخلية التي تؤثر على إنتاجية وكفاءة الوحدة الاقتصادية (الشركة)، والمؤشر الفرعي الثاني لنوعية بيئة أداء الأعمال في القطر على أساس منتوجات ميدانية.

1- قويدري محمد، **مرجع سابق**، ص 70.

2- نفس المرجع، نفس الصفحة.

4-مؤشر (كوف) للعولمة:

قد صدر عن معهد "**kof**" السويسري المتخصص بدراسات الدورة الاقتصادية، مؤشر يعني بقياس العولمة، ويغطي المؤشر الكلي للعولمة 123 دولة منها 12 دولة عربية ويستند الى سلسلة بيانات من 1971 الى 2003 يحسب هذا المؤشر من خلال ثلاث مؤشرات فرعية تقيس الأبعاد الثلاثة: العولمة الاقتصادية العولمة الاجتماعية والعولمة السياسية [1]كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم(2-4): مكونات مؤشر كوف العولمة.

المؤشر	عناصر المؤشر
مكونات المؤشر الفرعي للعولمة الاقتصادية (8عناصر) الوزن النسبي: 34 %	- حصة التجارة للناتج المحلي الاجمالي. - حصة الاستثمار الأجنبي المباشر للناتج المحلي الاجمالي. - حصة الاستثمار التحفظي للناتج المحلي الاجمالي. - دخول الرعايا الأجانب. - عوائق على الإيرادات. - معدل التعريفة الجمركية. - نسبة الضرائب على التجارة الدولية. - الإيرادات الجارية. - قيود على الحساب الرأسمالي.
مكونات المؤشر الفرعي للعولمة الاجتماعية (11عنصرا) الوزن النسبي:37%	- حجم المكالمات مع العالم الخارجي. - نسبة التحويلات للناتج المحلي الاجمالي. - الحصة من السياحة الدولية. - كلفة المكالمات الهاتفية للولايات المتحدة الأمريكية. - نسبة الأجانب من إجمالي السكان. - عدد خطوط الهاتف الثابت. - عدد مزودي خدمة الأنترنيت. - عدد مستخدمي الانترنت. - عدد مشتركي خدمة الكيبل.

[1]- قويدري محمد، **نفس المرجع**، ص،70.

المؤشر	عناصر المؤشر
	- عدد الصحف اليومية. - نسبة الاستماع للإذاعة.
مكونات المؤشر الفرعي للعولمة السياسية (3 عناصر) الوزن النسبي 28 %	- عدد السفارات في القطر. - عضوية المنظمات الدولية. - المشاركة في بعثات مجلس الأمن الدولي.

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ،"**مجلة ضمان الاستثمار 2006**"، الكويت، 2006، ص 16.

5-مؤشر الموارد البشرية والطبيعية:

تم ادراج مؤشر خاص بالموارد البشرية وطبيعية يقيس تلك المقومات وفق ستة متغيرات نوعية وكمية هي: نصيب عوائد الموارد الطبيعية من إجمالي الناتج المحلي ونصيب الفرد العامل من الناتج بمعيار القوة الشرائية ومتوسط سنوات الدراسة للبالغين ومؤشر التعليم في مؤشر التنمية البشرية، سنوات التعليم المتوقعة للأطفال وأخيرا جودة نظام التعليم وتغطية الحراك الاجتماعي[1].

6-مؤشر بيئة أداء الأعمال:

انطلاقا من الأهمية البالغة لبيئة أداء الأعمال واتصالها الوثيق بجاذبية الدول للاستثمار بشكل عام والاستثمار الأجنبي بشكل خاص تم ادراج مؤشر فرعي يرصد هذا العامل ضمن المؤشر العام للجاذبية حيث يتم قياس وضعية بيئة أداء الأعمال وفق 4 متغيرات أساسية منتقاة هي: كفاءة

1- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية2013**، الكويت، 2013، ص 54.

الاجراءات الحكومية حرية عمل الأسواق، درجة أمان المعاملات والعقود في أسواق السلع والخدمات ودرجة المنافسة في الأسواق.[1]

7-مؤشر الحرية الاقتصادية:

يصدر هذا المؤشر سنويا منذ 1955 عن معهد "**héritagefondation**" وصحيفة "**wallstreetjournal**" وهو أداة فعالة في أيدي صانعي السياسة الاقتصادية ومسؤولي الاستثمار ورجال الأعمال ويستقطب اهتماما متزايدا من الدول العربية.

تدخل في هذا المؤشر عشر مكونات ذات أوزان متساوية: السياسة التجارية الادارة المالية، حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد، السياسة النقدية تدفق الاستثمار الخاص والاستثمار الأجنبي وضع القطاع المصرفي والتمويل، مستوى الأجور والأسعار، حقوق الملكية الفردية التشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية أنشطة السوق غير الرسمية ويصنف هذا المؤشر الدول الى أربعة أصناف التالية:[2]

جدول رقم(2-5):اصناف مؤشر الحرية الاقتصادية.

اقتصاد حر	1 الى 1.99 نقطة
اقتصاد شبه حر	2 إلى 2.99 نقطة
حرية اقتصادية ضعيفة	3 إلى 3.99 نقطة
حرية اقتصادية ضعيفة جدا	من 4 إلى 5 نقاط

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،" **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004**"، الكويت،2004، ص232.

1- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية2006، مرجع سابق**، ص 50.

2- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "**مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004**"، **مرجع سابق**، ص 232.

8-مؤشر الشفافية:

يصدر مؤشر الشفافية سنويا منذ عام 1995 عن منظمة الشفافية الدولية التي تعرف عدم شفافية على أنه "استغلال المناصب العامة لتحقيق منافع خاصة" ويرصد المؤشر درجة الشفافية من خلال قياس مدى تفشي الفساد بين موظفي القطاع العام ورجال السياسة.[1]

ويتكون هذا المؤشر من 10 درجات حيث:

جدول رقم (2-6):مؤشر درجة الشفافية.

0	يدل على درجة فساد عالية
10	يدل على شفافية عالية.
ما بين 0 و10	يدل على مستويات متدرجة من الشفافية – النظرة للفساد-

المصدر: محمد أمين بن لكحل،" **أثر السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر (2000-2010)** "، رسالة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية ،2011. ض125.

9-مؤشر امكانية الحصول على رأس المال:

يصدر مؤشر إمكانية الحصول على رأس المال سنويا عن معهد ميلكن الأمريكي "**milkeninstitute**" ويهدف بشكل أساسي الى تقييم قدرة الشركات الجديدة والقائمة في الحصول على رأس المال لكون توافر التمويل عنصرا حيويا لدعم قطاع الأعمال المبادرة والرائدة ويلقي المؤشر الضوء على الدول التي يتعين عليها اتخاذ المزيد من الاجراءات المناسبة لتخفيف المعوقات التي تحول دون الحصول على مصادر التمويل وتحفيزها لتطوير البنية التحتية المالية اللازمة لدعم قطاع الأعمال المبادرة وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

1- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "**مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005**"، **مرجع سابق**، ص 71.

غطى المؤشر 121 دولة منها 12 دولة عربية.[1]

10-مؤشر الضبابية:

تصدر شركة" برايس ووترهاوسكويرز" مؤشر الضبابية أو (عدم الوضوح) منذ سنة 2001 لغرض قياس درجة الوضوح والدقة في الممارسات السائدة والمتعارف عليها في الدول وتأثيرها على كلفة رأس المال من حيث الكلفة الاقتصادية لرأس المال بدون خوض في الاعتبارات الأخلاقية والسياسية والثقافية لهذه الممارسات وجاء اطلاقها للمؤشر في إطار دراسة متكاملة قامت بها حول تأثير التغيير في السياسات ودرجة الشفافية على النمو الاقتصادي والاستثمار.

وقد غطى المسح 35 دولة تتوزع بين 10 دول من أمريكا اللاتينية و12 دولة من آسيا و3 دول في افريقيا و9 دول من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية في الشمالية.[2]أما خلال سنة 2004 فارتفع عدد الدول المغطاة الى 48 دولة من بينها ثلاث دول عربية هي السعودية، مصر ولبنان.[3]

يستند مؤشر الضبابية إلى خمس مجالات تشمل:

- الفساد.
- النظام القضائي.
- السياسية الاقتصادية الكلية (ضمنها السياسة المالية للحكومة).
- معايير المحاسبة (ضمنها سلامة ممارسة الشركات وتوافر المعلومات).
- الإطار المؤسساتي.

تستند المعلومات المستقاة إلى مسح ميداني موجه، وتحليل من كبار الخبراء الاقتصاديين وقد ساهمت منظمة الشفافية الدولية الى دعم هذا المؤشر الذي يتأثر بمعيار معدل الشفافية (أو النظرة للفساد) الذي تصدره هذه المنظمة سنويا، وتمنح هذه المكونات أوزانا متساوية ويضم مؤشر الشفافية

1- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "**مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005**"، **مرجع سابق**، ص 72.

2- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ،**مناخ الاستثمار في الدول العربية 2002**"، الكويت، 2002، ص 95.

3- عمار زودة، "**محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر**"، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2008، ص 162.

نسب التأثير على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تخسره الدول سنويا وفقا لسيناريو الحد الأدنى وسيناريو الحد الأعلى.[1]

المطلب الثاني: مؤشرات قياس المخاطر القطرية.

تهتم هذه المؤشرات بمدى تعرض الاستثمار لمختلف الأخطار في الدولة المضيف له، سواء كانت هذه الأخطار ناتجة عن تصرفات الدولة المضيفة أو عن غيره ومنها:

1-المؤشر المركب للمخاطر القطرية:

يصدر هذا المؤشر شهريا عن مجموعة (PRS) من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية (ICRG) منذ عام 1980 لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار، ويغطي 18 دولة عربية من أصل 140 دولة يشملها المؤشر ويتكون المؤشر من 3 مؤشرات فرعية هي: مؤشر تقييم المخاطر السياسية، مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية ومؤشر تقييم المخاطر المالية.

وتنخفض درجة المخاطرة كلما ارتفع المؤشر ويقسم المؤشر الدول إلى خمس مجموعات حسب درجة المخاطر كما في الجدول التالي:[2]

جدول رقم (2-7): درجات المؤشر المركب للمخاطر القطرية.

درجة المؤشر (نقطة مئوية)	التوصيف
100-80	درجة مخاطر منخفضة جدا
79.5-70	درجة مخاطر منخفضة
69.5-60	درجة مخاطر معتدلة

[1]- عمار زودة، **مرجع سابق**،ص162.

2- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "**مناخ الاستثمار في الدول العربية 2007**"، الكويت،2007، ص 97.

درجة المؤشر (نقطة مئوية)	التوصيف
59.5-50	درجة مخاطر مرتفعة
49.5-0	درجة مخاطر مرتفعة جدا

المصدر :المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "**مناخ الاستثمار في الدول العربية 2007**"، الكويت 2007، ص89.2.

2-مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية:

يصدر هذا المؤشر عن مجلة اليورمني بمعدل مرتين في العام الأولى في مارس والثانية في سبتمبر، ويقيس المؤشر قدرة القطر على الوفاء بالتزاماته الخارجية كخدمة الديون الأجنبية وسداد قيمة الواردات في مواعيد استحقاقها وكذلك حرية تحويل رأس المال المستثمر و أرباحه، ويرتب المؤشر الدول وفق النسبة المئوية التي تسجلها من صفر إلى 100 نقطة مئوية بالاستناد إلى نتائج عملية تنميط تسعة مؤشرات فرعية مرجحة بأوزان مختلفة، وكلما ارتفعت النسبة المئوية للمؤشر دل ذلك على انخفاض مخاطر عدم الوفاء بالتزامات القطر، ويغطي المؤشر 185 دولة من ضمنها 20 دولة عربية.[1]

ويستند المؤشر الى المكونات الرئيسية التالية:

جدول رقم (2-8): مكونات مؤشر اليورمني للمخاطر القطرية.

المكون	النسبة المئوية %
المخاطر السياسية	25

1- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،" **مناخ الاستثمار في الدول العربية2007**"، **مرجع سابق**، ص99.

المكون	النسبة المئوية %
الأداء الاقتصادي	25
مؤشرات المديونية	10
وضع الديون المتعثرة	10
التقييم الائتماني للقطر	10
توافر التمويل من القطاع المصرفي للمدى الطويل	05
توافر التمويل قصير المدى	05
توافر الأسواق الرأسمالية	05
معدل الخصم عند التنازل	05
المجموع	100

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،" **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2001**"،**الكويت**، 2001، ص 130.

3-مؤشر الأنسيتيوشالانفستور للتقويم القطري:

ويصدر عن مجلة الأنسيتيوشالأنفستور منذ عام 1998 بمعدل مرتين في العام في مارس وسبتمبر، ويتم احتساب المؤشر المكون من 100نقطة مئوية بالاستناد الى مسوح استقصائية تستهدف

كبار رجال الاقتصاد والمحللين في البنوك العالمية والشركات العالمية والشركات المالية الكبرى،ويغطي المؤشر173دولة من ضمنها 20 دولة عربية.[1]

4-مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية:

يقيس المؤشر مخاطر قدرة الدول على السداد ويبرز مدى تأثر الالتزامات المالية للشركات بالاقتصاد المحلي وبالأوضاع السياسية والاقتصادية بالاستناد الى مؤشرات فرعية تستخدم في تقييم العوامل السياسية، مخاطر نقص العملة الصعبة، قدرة الدولة على الايفاء بالتزاماتها المالية الخارجية، مخاطر انخفاض قيمة العملة المفاجئ الذي يعقب سحوبات رأسمالية ضخمة. مخاطر الازمات النمطية في القطاع المصرفي. مخاطر دورية وسلوك السداد في العمليات قصيرة المدى.

وتصنف الى مجموعتين رئيسيتين هما:

أ) -مجموعة الدرجة الاستثمارية (A)والتي بدورها تتفرغ الى اربعة فروع من A1الى A4

ب) -مجموعة درجة المضاربة ويشار إليها بالأحرفD.C.B[2]

والجدول التالي يوضح درجات هذا المؤشر:

جدول رقم: (2-4): درجات مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية.

درجات الاستثمار أو المضاربة	مستويات المؤشر	التوصيف
	A1	البيئة السياسية والاقتصادية مستقرة وسجل السداد جيدا جدا، وأن امكانية بروز مخاطر عدم القدرة على السداد ضعيفة جدا
درجات الاستثمار	A2	احتمال عدم السداد يبقى ضعيف جدا حتى في وجود بيئة سياسية واقتصادية أقل استقرار أو بروز سجل مدفوعات دولة ما بدرجة تقل نسبيا عن الدول المصنفة ضمن A1.
	A 3	بروز بعض الظروف السياسية والاقتصادية غير الملائمة قد تؤدي بسجل المدفوعات المنخفض أصلا لأن يصبح أكثر انخفاض من الفئات السابقة رغم استقرار استبعاد امكانية عدم القدرة على السداد.

1-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ،"**مناخ الاستثمار في الدول العربية 2006**"، **مرجع سابق**، ص81.

2-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،" **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004**"، **مرجع سابق**، ص230.

درجات الاستثمار أو المضاربة	مستويات المؤشر	التوصيف
	A4	سجل المدفوعات المتقطع قد يصبح أسوء مع تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية ورغم ذلك فإن امكانية عدم السداد تبقى مقبولة جدا.
درجة المضاربة	B	يرجع أن يكون للبيئة السياسية والاقتصادية غير المستقرة تأثير أكبر على سجل السداد السيء أصلا.
	C	قد تؤدي البيئة السياسية والاقتصادية شديدة التقلب الى تدهور أكبر في سجل السداد السيء أصلا.
أعلى درجات المضاربة	D	ستؤدي درجة المخاطرة العالية للبيئة السياسية والاقتصادية في دولة ما إلى جعل سجل السداد السيء جدا أكثر سوءا.

المصدر: عبد الكريم بعداش، "**الاستثمار الأجنبي المباشر واثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005** "، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص 77.

المبحث الثالث: اجراءات جلب الاستثمار الأجنبي المباشر والحوافز الممنوحة له.

تتنافس الدول على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر مزيلة للعراقيل المحلية التي تعيق هذه الأخيرة، ومقدمة لحوافز وضمانات متنوعة ومبرزة للميزات المكانية التي تتمتع بها بهدف جلب المزيد من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الى الداخل في شكل استثمار مباشر في مختلف القطاعات الاقتصادية.

المطلب الأول: اجراءات جلب الاستثمار الأجنبي المباشر.

تسعى الدول النامية من خلال وضع سياسات تحفيزية لجذب واستقطاب أكبر قدر ممكن من الاستثمار الأجنبي من جهة، وهذا لتحقيق أهداف مختلفة أهمها تشجيع الاستثمار والتصدير، وتختلف سياسات الحوافز من دولة إلى أخرى حسب أهداف كل دولة من وراء هذا الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولا: هيئات وأجهزة الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن إنشاء هيئة متخصصة تتولى تلقي طلبات المستثمر الأجنبي وتوفير البيانات اللازمة للقيام بدراسات واستخراج التراخيص اللازمة له، فتقوم الدول المضيفة بإنشاء أجهزة حكومية مخصصة لتخطيط وتنظيم وتوجيه الاستثمار الأجنبي بالإضافة الى تسويق والترويج للمشروعات الاستثمارية والتعريف بالسوق في الداخل والخارج، وتقوم بعض الهيئات الحكومية باختيار نوع التكنولوجيا الملائمة ومتطلبات التنمية المحلية ومستوى هذه التكنولوجيا ويتطلب ذلك في بعض الدول مشاركة بعض الأجهزة الحكومية أخرى في اتخاذ قرارات خاصة بنوعية التكنولوجيا.[1]

ويمكن تلخيص الأنشطة والمهام العامة لأجهزة الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة فيما يلي:[2]

- تخطيط الاستثمار الأجنبي في ضوء الخطة العامة للدولة.

- تنظيم وتوجيه مشروعات الاستثمار الأجنبي في المجالات الاقتصادية المختلفة.

1- بن عبد العزيز فطيمة،" **فعالية الاستثمار الأجنبي وآثاره على اقتصاديات الدول النامية. حالة الجزائر**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر،2005، ص268.

2 -عبد السلام ابو قحف، "**اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي**"، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2001 ص266.

- متابعة الانجازات والممارسات للشركات متعددة الجنسيات.

- حل المشكلات التي تواجه المستثمرين الاجانب.

- تصميم السياسات الخاصة بتحفيز وجذب المستثمرين الاجانب وتطويرها.

- توفير المعلومات والبيانات المختلفة للمستثمرين الاجانب.

- القيام بإجراءات القبول والاعتماد بمنح الموافقات على المقترحات الخاصة بمشروعات الاستثمار بعد الدراسة.

- التنسيق بين الوزارات والهيئات الحكومية وبين المستثمرين الاجانب.

تختلف الهيئات الخاصة بالاستثمار الأجنبي من دولة لأخرى وهذا من حيث الهيكل التنظيمي والاداري ودرجة المركزية في اتخاذ القرارات الاستثمار الاجنبي.[1]

ثانيا: اجراءات قبول واعتماد الاستثمار الأجنبي.

تمر هذه الاجراءات بعدة مراحل، وتعرف اشكالا مختلفة حسب طبيعة الاستثمار، ان التقدم بملف الاستثمار الى المصالح المعنية يعتبر بمثابة تصريح بالاستثمار. اما اعتماد المشروعات الاستثمارية فيعرف اشكالا مختلفة.

- تكوين الملف الذي يشمل عدة معلومات متعلقة بقطاع النشاط، الموقع، مناصب الشغل المستحدثة، التكنولوجيا المستعلمة والمخطط المالي للمشروع.

- التصريح بالاستثمار الذي يتم بتقديم الملف الى الهيئة المكلفة بدراسة ملفات المشاريع الاستثمارية لدى الدولة المستضيفة التي يرغب المستثمر الاستثمار بها.

- الاعتماد بعد دراسة الملف المقدم يتم اعتماده او رفضه وتأخذ هذه الدراسة مدة تختلف من دولة الى اخرى، كما يمكن ان يطعن في قرار رفض المشروع.[2]

1- عبد السلام أبوقحف،" **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**"، **مرجع سابق**، ص266.

2- عليوش قربوع كمال، "**قانون الاستثمارات في الجزائر** "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1999، ص41.

والملاحظ انه كلما كانت الفترة التي تتم فيها إجراءات القبول والاعتماد قصيرة، كانت التكاليف المصاحبة لها اقل والعكس صحيح وكلما كانت هذه الاجراءات ذات فعالية ومصداقية بالنسبة للمستثمر الاجنبي وتمنحه ثقة أكبر في مزاولة نشاطه.

المطلب الثاني: الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر.

يمكن استعمال الحوافز لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دولة مضيفة معينة، حيث تستعمل الحكومات ثلاث فئات رئيسية من حوافز الاستثمار من اجل جلب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه أكثر وهي:

اولا: الحوافر المالية.

وتكون هذه الحوافر المالية عن طريق:[1]

- منح الاستثمار اعانات مباشرة لتغطية جزء من رأس مال ،وتكاليف الانتاج او التسويق المتعلقة بمشروع الاستثمار.

- قروض مدعومة وضمانات وقروض تصدير مضمونة.

- تأمين حكومي بأسعار تفضيلية رأس مال استثماري ممول من القطاع العام والمشاركة في استثمار عالي المجازفة اقتصاديات ،وعادة ما يكون التأمين الحكومي بأسعار تفضيلية متاحا لتغطية بعض الانواع من المجازفة من قبيل تقلب اسعار الصرف او تدني قيمة العملة، او المخاطر غير التجارية مثل: نزع الملكية والاضطراب السياسي (وكثيرا ما تكون وكالة دولية الجهة المقدمة للتأمين).

ثانيا: الحوافر الضريبية.

نوجزها في:[2]

– حوافز متعلقة بالأرباح: خفض المعدل القياسي للضريبة على دخل الشركات، معدل الضريبة على الدخل، اعفاء ضريبي.

1- مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، الحوافز، "**سلسلة دراسات الاونكتاد بشأن مسائل اتفاقيات الاستثمار الدولية**"، ص6.

2 - نفس المرجع، تفس الصفحة.

– **حوافز متعلقة باستثمار رؤوس الاموال**: الاستهلاك المعجل، بدل الاستثمار واعادة الاستثمار.

– **حوافز متعلقة بالعمالة**: خفض اشتراكات الضمان الاجتماعي، خصوم من الايرادات الخاضعة للضريبة على اساس عدد من المستخدمين او اي نفقات اخرى متعلقة بالعمالة.

– **حوافز متعلقة بالمبيعات**: تخفيضات في الضريبة على دخل الشركات على أساس إجمالي المبيعات.

– **حوافز متعلقة بالاستيراد**: اعفاءات جمركية على رؤوس الأموال العينية والمعدات والأدوات الأولية والأجزاء والوسائل المتعلقة بعملية الإنتاج، واعتمادات ضريبية بالنسبة للرسوم الجمركية المؤداة على المعدات واللوازم المستوردة.

– **حوافز متعلقة بالتصدير**: اعفاءات ضريبية على الصادرات، ورد الرسوم، المعاملة الضريبة التفضيلية لإيرادات الصادرات، وخفض الضريبة على الدخل بالنسبة للأنشطة الخاصة المدرة للعملة او الصادرات من المواد المصنعة، ومنح اعتمادات ضريبية على الدخل بشأن صافي المحتوى المحلي من الصادرات، وخفض النفقات الخارجية ومنح علاوات رأسمالية للصناعات التصديرية.

–**حوافز مستندة إلى نفقات معينة أخرى**: خفض الضريبة على دخل الشركات على أساس النفقات المتعلقة بأنشطة التسويق والترويج مثلا.

– **حوافز متعلقة بالقيمة المضافة**: تخفيضات في الضريبة على دخل الشركات او منح اعتمادات على أساس صافي المحتوى المحلي للنواتج ،ومنح اعتمادات للضريبة على الدخل على أساس صافي القيمة المكتسبة.

– خفض ضرائب المغتربين.[1]

ثالثا: حوافز اخرى.

وتشمل:[2]

1–حوافز تنظيمية:

1– مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ،**مرجع سابق**، ص6،7.

2– نفس المرجع، ص7.

- تخفيض المقاييس المعمول بها في مجال البيئة أو الصحة أو السلامة أو العمل.

- الإعفاء المؤقت أو الدائم من امتثال المقاييس المعمول بها.

- النص على شروط للتثبيت تضمن عدم تعديل القوانين الحالية بما يضر بمصلحة المستثمرين.

2-خدمات مدعومة:

-تخفيض هياكل أساسية مدعومة: كهرباء، ماء، اتصالات سلكية ولا سلكية،نقل، هياكل أساسية محددة بأقل من الأسعار التجارية.

- خدمات مدعومة، منها المساعدة في تحديد مصادر التمويل وتنفيذ المشاريع وإدارتها وإجراء الدراسات الاستثمارية. وتقديم معلومات عن الأسواق ووجود المواد الأولية واللوازم للهياكل الأساسية وإسداء المشورة بشأن عمليات الإنتاج وتقنيات التسويق والمساعدة في التدريب وإعادة التدريب وإتاحة التسهيلات التقنية لتطوير المعارف أو تحسين مراقبة الجودة[1].

3-امتيازات سوقية:

-عقود حكومية تفضيلية.

- إغلاق السوق لمنع مزيد من الدخول او منح حقوق احتكارية، والحماية من منافسة الواردات[2].

4-امتيازات في المبادلات الخارجية:

معاملة خاصة فيما يتعلق بالمبادلات الخارجية،ومن ذلك منح أسعار خاصة لصرف العملات ،ومعدلات خاصة لتحويل الديون الخارجية الى استثمار. وإزالة خطر تقلب العملات فيما يتعلق بالقروض الأجنبية ،ومنح امتيازات لاعتمادات المبادلات الخارجية بالنسبة لإيرادات الصادرات، ومنح امتيازات خاصة بالنسبة لإعادة الإيرادات ورأس المال إلى الوطن[3].

1- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **مرجع سابق**، ص7.

2- نفس المرجع، نفس الصفحة.

3- نفس المرجع، نفس الصفحة.

خلاصة:

تتعدد مكونات مناخ الاستثمار وتتساوى أهميتها ،وتعتبر تلك المكونات من أهم العوامل المؤثرة في خلق جو مشجع ومغر للاستثمار الأجنبي المباشر فالقوانين التشجيعية، ووجود تنافسية، وتجهيزات أساسية في غاية من الحداثة والصيانة تشكل كلها عوامل تؤخذ بعين الاعتبار حين اتخاذ قرار الاستثمار وتعتبر المنظومة التشريعية من أبرز العوامل التي تحفز المستثمرين الأجانب على القيام بالاستثمار في دولة معينة ،من خلال تكييف تشريعاتها وتقديم حوافز ضريبية ومالية ،وضمانات لتشجيع و حماية الاستثمار الأجنبي المباشر من بعض الممارسات في الإدارات الحكومية ،ويؤكد بذل كسياسة الانفتاح التي انتهجتها تلك الدول ،ومحاولتها اعتماد سلسلة إجراءات مستهدفة للحد من التشوهات الهيكلية على المستويين السياسي والاقتصادي والسعي لضمان بيئة أعمال مواتية لمتطلبات المستثمرين.

الفصل الثالث: واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر،تونس والمغرب.

تمهيد:

تباينت وجهة نظر دول المغرب وكغيرها من الدول النامية اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، ويرجع ذلك إلى ما أحاط بها من ظروف في البداية، ولكن منذ استقلالها سعت هذه الدول لتحسين أوضاعها الاقتصادية وإيجاد مكان لها بين الدول المتقدمة عن طريق تحسين مناخ الاستثمار وتعزيز البيئة الناظمة لتدفقات رؤوس الأموال.

لذلك و من اجل معرفة مدى فشل أو نجاح السياسات المطبقة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ،تونس و المغرب سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مختلف هذه الدول، للوقوف على احد الصور السطحية لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر داخل هذه الدول ،ذلك أن نسب تدفقاته قد تمثل الخطوة الأولى لرصد عوامل جذب الاستثمار في كل دولة ، كما سنتطرق إلى دراسة توزيعات الاستثمار الأجنبي المباشر على مختلف القطاعات الاقتصادية و المناطق الجغرافية، أما الجزء الثاني من هذا الفصل فسنتطرق إلى أهم القوانين و كذا التحفيزات و الضمانات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي وفي الجزء الثالث من هذه الدراسة سنقيم الاستثمار الأجنبي المباشر وفقا للمؤشرات الإقليمية و الدولية وفي الأخير سنقيمها وفقا لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار .

المبحث الأول: تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تونس والمغرب.

عمدت كل من الجزائر، تونس والمغرب على تسطير مخططات تنموية تصبو لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة على الأجل الطويل، ولذلك كان لزاما عليها، ضخ مستويات مرتفعة من الاستثمار في اقتصادها الوطني سواء من خلال الاعتماد على الاستثمار العمومي أو الاستثمار المحلي والأجنبي.

المطلب الأول: حصيلة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المقارنة.

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق الى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة والصادرة وكذا أرصدته في كل من الجزائر، تونس والمغرب.

أولا: حصيلة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

يبين الجدول التالي حصيلة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2005-2015).

جدول رقم(3-1): حصيلة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر بملون دولار.

	التدفقات		الارصدة	
	الواردة	الصادرة	الواردة	الصادرة
2005	1،145.34	-20.19	8،222.01	574.84
2006	1،888.17	33.97	10،110.18	608.82
2007	1،743.33	150.63	11،853.51	759.44
2008	2،631.71	317.98	14،485.22	1،077.43
2009	2،753.76	214.81	17،238.98	1،292.24
2010	2،301.23	220.49	19،540.20	1،512.73
2011	2،580.35	533.51	22،120.56	2،046.24
2012	1،499.42	-41.3	23،619.98	2،004.94
2013	1،692.89	-268.29	25،312.87	1،736.65
2014	1،506.73	-18.3	26،819.60	1،718.35
2015	-587.31	-103.22	26،232.29	1،821.57

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،" **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية 2016**"، الكويت، 2016، ص 15.

لقد عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة بصفة عامة خلال الفترة (2005-2011) ارتفاعا، حيث قدرت هذه التدفقات سنة 2005 ب 1.145.39 مليون دولار وأصبحت سنة 2011 تقدر ب 2.580.35 مليون دولار، ونلاحظ أن داخل نفس الفترة، تذبذبات في حجم التدفقات الواردة من ارتفاع وانخفاض في قيمها فالسنوات التي عرفت ارتفاعا هي سنة 2006 مقارنة ب 2005ب 1.88.34مليون دولار و2008 مقارنة بسنة2007 ب 2.631.71 مليون دولار و2009 مقارنة بسنة2008 ب 2.753.76مليون دولار و2011مقارنة بسنة2010 ب 2.580.35مليون دولار.

أما السنوات التي شهدت انخفاضا هي سنة 2007 مقارنة بسنة2006 ب 1، 743.33 مليون دولار و2010 مقارنة بسنة 2009 ب 2، 301.23 مليون دولار.

أما الفترة الممتدة من2012إلى2015 فقد شهدت انخفاضا من 1.499.42إلى (587.31) مليون دولار.

وفيما يخص التدفقات الصادرة من الاستثمار الأجنبي المباشر فارتفعت من قيمتها السالبة سنة 2005ب (20.19) إلى33.97مليون دولار سنة 2006، وتزايدت قيمتها إلى غاية 2011إلى533.51 مليون دولار، ثم تراجعت إلى قيمتها السالبة في كل من سنة 2012و2013 و2014 وارتفعت بعدها سنة 2015إلى103.2مليون دولار، كما نجد أيضا أن قيمة الأرصدة الواردة شهدت زيادات خلال كل السنوات من (2005-2015) من 8.222.01إلى26.232.29وبمتوسط قدره 18.686.85 مليون دولار.

ونفس الأمر ينطبق على الأرصدة الصادرة من الاستثمار الأجنبي المباشر فكانت سنة 2005تقدر ب 574.84 مليون دولار وأصبحت سنة 2015 تقدر ب 1.821.57 مليون دولار وبمتوسط قدره 1.377.56 مليون دولار من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثانيا: حصيلة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس.

يبين الجدول التالي حصيلة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس خلال الفترة (2005-2015).

جدول رقم(3-2): حصيلة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس بمليون دولار.

	التدفقات		الارصدة	
	الواردة	الصادرة	الواردة	الصادرة
2005	783.07	12.33	16،839.52	52.08
2006	3،307.99	33.06	21،831.78	88.66
2007	1،616.25	20.29	26،193.17	117.15
2008	2،758.62	42.20	28،525.08	152.68
2009	1،687.81	77.02	31،276.85	230.78
2010	1،512.51	74.05	31،363.79	287.22

	التدفقات		الارصدة	
	الواردة	الصادرة	الواردة	الصادرة
2011	1،147.84	21.31	31،543.39	296.81
2012	1،603.19	13.45	32،604.15	296.66
2013	1،117.16	21.54	33،001.15	301.82
2014	1،063.22	21.79	31،554.37	285.84
2015	1،001.72	33.14	32،911.03	297.12

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "**الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية2016**"، الكويت، 2016، ص14.

لقد شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة حالة من الصعود والهبوط ففي سنة 2005 كانت التدفقات الواردة تقدر ب783.09مليون دولار وأصبحت1.001.72مليون دولار سنة2015.

كما نجد سنوات عرفت ارتفاعا هي: سنة 2006مقارنة بسنة 2005ب3.307.99مليون دولار، وسنة2008مقارنة بسنة 2007ب2.758.62مليون دولار وسنة 2012مقارنة بسنة 2011ب1.603.19 مليون دولار، أما السنوات التي عرفت انخفاضا هي 2007مقارنة بسنة 2006 ب 1.616.25مليون دولار، وسنة2009 مقارنة بسنة 2008ب1.687.81 مليون دولار وكل من سنة 2010و2011 و2013 و2014 و2015 على التوالي ب 1.512.51و1.147.84و 1.117.16و 1.063.22و 1.001.72مليون دولار.

أما التدفقات الصادرة من الاستثمار الأجنبي المباشر فنجد أن السنوات التي شهدت ارتفاعا هي سنة: 2006، 2008، 2009، 2013، 2014، 2015بمتوسط قدره 38.12 مليون دولار، مقارنة كل سنة بسنة 200،2007،2005،2014،2013،2012، على التوالي وسنوات الانخفاض هي سنة: 2007، 2010، 2011، 2012مقارنة بسنة 2011،2010،2009،2006 على التوالي بمتوسط قدر ب 32.27 مليون دولار.

أما فيما يخص الأرصدة الواردة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فنجدها متزايدة خلال الفترة الممتدة من 2005إلى2013 فكانت قيمتها 16.839.52 مليون دولار وأصبحت33.001.15مليون

دولار بعدها تناقصت سنة 2014إلى31.554.37مليون دولار، وتزايدت سنة 2015إلى32.911.03مليون دولار، ونفس الأمر يتعلق بالأرصدة الصادرة من الاستثمار الأجنبي المباشر ففي سنة 2005 كانت قيمة الأرصدة52.08مليون دولار وأصبحت سنة2013 تقدر ب301.82 مليون دولار. وتراجعت بعدها سنة 2014إلى285.84مليون دولار ثم ارتفعت سنة 2015إلى297.12مليون دولار من حجم الأرصدة الصادرة من الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثالثا: حصيلة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب.

يبين الجدول التالي حصيلة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب خلال الفترة (2005-2015).

جدول رقم (3-3): حصيلة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب بمليون دولار.

	التدفقات		الارصدة	
	الواردة	الصادرة	الواردة	الصادرة
2005	1،653.99	74.62	20،751.54	665.63
2006	2،449.45	444.88	29،938.72	1،053.64
2007	2،804.50	621.61	38،613.26	1،337.14
2008	2،487.09	485.19	39،388.35	1،699.09
2009	1،951.71	470.26	42،581.10	1،86.38
2010	1،573.86	588.77	45،081.59	1،913.98
2011	2،568.43	178.99	44،515.94	1،981.09
2012	2،728.36	405.12	45،245.67	2،156.72
2013	3،298.10	331.96	51،815.96	2،554.72
2014	3،560.93	436.21	51،192.04	4،187.01
2015	3،162.32	648.99	48،695.92	4،554.78

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،" **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية 2016**"، الكويت، 2016، ص 29.

عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة خلال ثلاث سنوات الأولى (2005-2007) ارتفاعا بمتوسط قدره 2.302.64 مليون دولار، ومن سنة (2008-2010) شهدت انخفاضا بمتوسط قدر ب 2.004.22 مليون دولار، وخلال السنوات2011و2012 و2013 و2014 كانت قيمة التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر متزايدة على التوالي: 2.568.43 مليون دولار و2.728.36مليون دولار و3.298.10مليون دولار و3.560.93 مليون دولار، أما سنة 2015فانخفضت قيمة التدفقات إلى3.162.32 مليون دولار.

كما تعرف التدفقات الصادرة من الاستثمار الأجنبي المباشر حالة من الصعود والهبوط فبمقارنة سنة2006 مع سنة 2005و 2007 مع سنة 2006و2010 مع سنة 2009 و2012 مع سنة 2011 و2014 مع سنة 2013 و2015 مع سنة 2014 فنجدها متزايدة بقيم 444.88و621.61 و588.77 و406.12 و436.21 و648.99 مليون دولار على التوالي.

والسنوات التي شهدت انخفاضا هي سنة 2008و2009 و2011 و2013 مقارنة هذه السنوات بسنة 2007 و2008و 2010و 2012 على التوالي بقيم485.19و470.26 و178.99 و331.96 مليون دولار.

أما فيما يخص الأرصدة الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر فنلاحظ أنها كانت متزايدة خلال ستة سنوات الأولى (2005-2010) بمتوسط قدره 36.059.09 مليون دولار، وتزايدت من 2011إلى غاية 2013إلى51.815.96مليون دولار وانخفضت على التوالي في سنة 2014و2015إلى48.659.92مليون دولار.

حيث أن الأرصدة الصادرة من الاستثمار الأجنبي المباشر فلقد كانت متزايدة خلال كل السنوات بداية من 665.63 مليون دولار سنة 2005إلى غاية 4.554.78مليون دولار من حجم الأرصدة الصادرة.

المطلب الثاني: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي

يشكل التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى دول المغرب العربي جوهر العملية التحليلية لمدى تحقيق هذه التدفقات لقيم مضافة تساهم في دفع اقتصاديات هذه الدول إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تجتمع كلها في سعي تحقيق التنمية.

أولا: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

يوضح الجدول التالي التوزيع القطاعي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر.

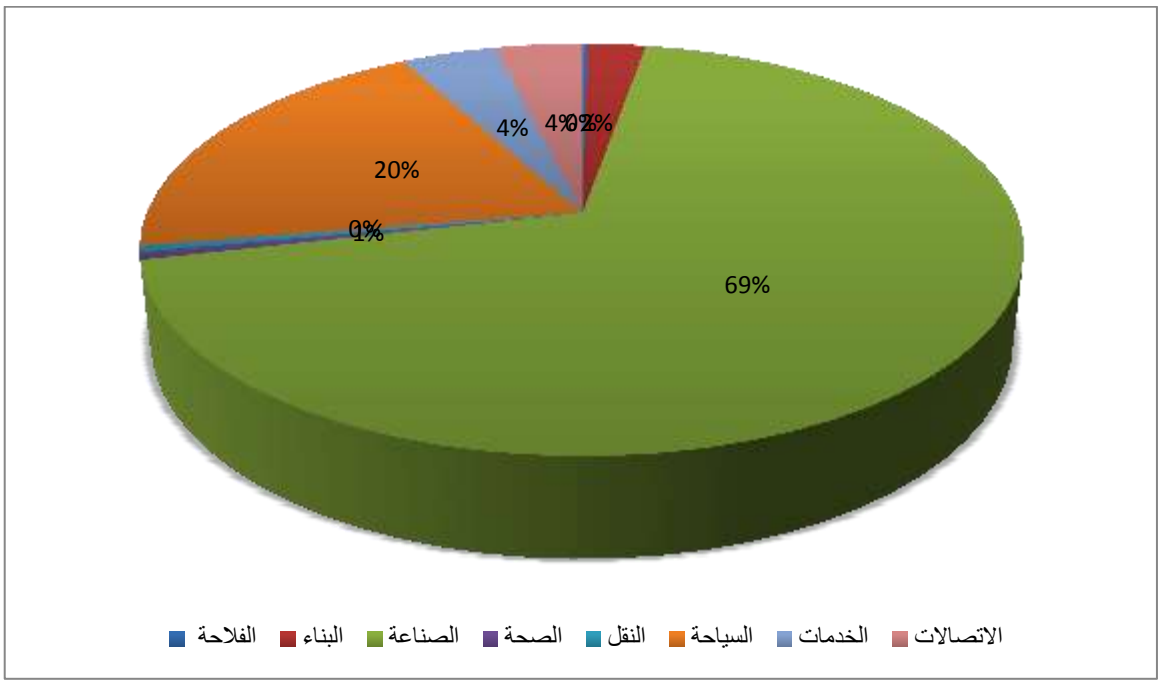
الجدول رقم (3-4): التوزيع القطاعي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2002-2014).

القطاع	المشاريع		القيمة	
	عدد	نسبة	قيمة بالمليون دج	النسبة
الفلاحة	9	1.59	5495	0.23
البناء	95	16.84	59713	2.53
الصناعة	324	57.44	1613708	68.54
الصحة	6	1.06	13573	0.57
النقل	19	3.36	12405	0.52
السياحة	10	1.77	462619	19.64
الخدمات	100	17.73	97145	4.12
الاتصالات	1	0.17	89441	3.79
المجموع	564	100	2354099	100

المصدر: بن لكحل محمد أمين، "**جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي**"، مجلة الاقتصاد والتنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة المدية، العدد 07، جانفي2017، ص 12.

حسب بيانات الجدول رقم(3-4) فإن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر قد توزع على مختلف القطاعات بنسب متفاوتة خلال الفترة (2002-2014)، وقد احتل قطاع الصناعة مرتبة الصدارة من حيث عدد المشاريع والقيمة، حيث بلغ عدد المشاريع الموجهة للصناعة 324 مشروع أي بنسبة 57.44%من الإجمالي، وبقيمة 1613708 مليون دج أي ما يعادل 68.54% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر أما في المرتبة الثانية جاء قطاع السياحة بقيمة 462619 مليون دج وهو ما يمثل أزيد من 19.64% من إجمالي التدفقات الواردة إلى الجزائر، أما عدد المشاريع فبلغت10 مشاريع ليأتي فيما بعد قطاع الخدمات بقيمة 97145 مليون دج، بما يمثل 4.12% من إجمالي التدفقات ،أما عدد المشاريع فقد بلغ 100 مشروع وبنسبة 17.73%، وبعدها يأتي كل من قطاع الاتصالات والبناء بنسب متقاربة وبقيمة 89441 مليون دج، و 59713 مليون دج على التوالي وبنسبة 3.79% و2.53%على التوالي أما باقي القطاعات والمتمثلة في قطاع الصحة وقطاع النقل والفلاحة فقد قدرت ب 13573 مليون دج و 12405 مليون دج، 5495 مليون دج وهي ما شكلت نسب متفاوتة اقل ما نقول عنها أنها ضعيفة.

شكل رقم (3-1): الدائرة النسبية للتوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2003-2014).



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(3-4).

ثانيا: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في تونس.

يوضح الجدول التالي التوزيع القطاعي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى تونس.

جدول رقم (3-5): التوزيع القطاعي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى تونس خلال الفترة (2002-2013).

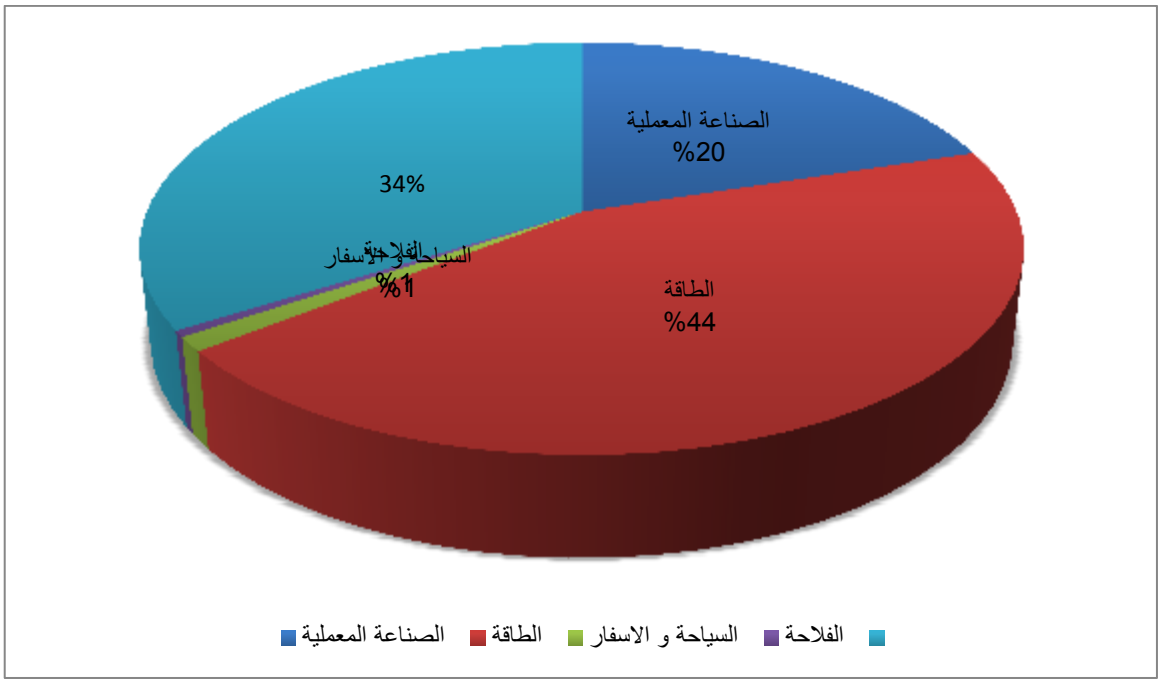
القطاع	القيمة (بالمليون دينار تونسي)	النسبة
الصناعة المعملية	1733.06	19.99
الطاقة	3840.73	44.31
السياحة والعقارات	98.1	1.13
الفلاحة	42.86	0.49
الخدمات	2951.9	34.06
الإجمالي	8666.65	100

المصدر: البنك المركزي التونسي،**"تطور الاستثمار الأجنبي في تونس حسب قطاعات النشاط"**، من الموقع الالكتروني:

http//www.bct.gov.tn /bct/siteprod/tableau-n.jsp ?params=pl120070.pl120060. اطلع عليه يوم 02-05-2017.على الساعة 23: 22.

حسب البيانات الرسمية للوكالة التونسية للنهوض بالاستثمار الخارجي FIPA، فإننا نلاحظ بأن قطاع الطاقة قد استحوذ على المرتبة الأولى بقيمة 3840.73 مليون دينار تونسي وهو ما يمثل نسبة 44.31% من الإجمالي، وقد تعود جاذبية قطاع الطاقة في تونس إلى مجموعة التخفيضات الضريبية التي أقرتها الحكومة التونسية في مجال الاستثمار، أما في المرتبة الثانية يأتي قطاع الخدمات بقيمة 2951.9 مليون دينار تونسي وهو ما يمثل نسبة 19.99% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى تونس، ثم تلتها قطاع الصناعة المعملية بقيمة 1733.06 وهو ما يمثل 19.99% من الإجمالي، أما المراتب الأخيرة فقد بقيت من نصيب قطاع السياحة والعقارات وقطاع الفلاحة بقيمة 98.1 مليون دينار تونسي و 42.86 مليون دينار تونسي على التوالي وهو ما يمثل 1.13%و 0.49% على التوالي من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى تونس خلال الفترة (2002-2013).

شكل رقم(3-2): الدائرة النسبية للتوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى تونس خلال الفترة (2002-2013).



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3-5).

ثالثا: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب.

جدول رقم (3-6): التوزيع القطاعي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المغرب خلال الفترة (2001-2012)

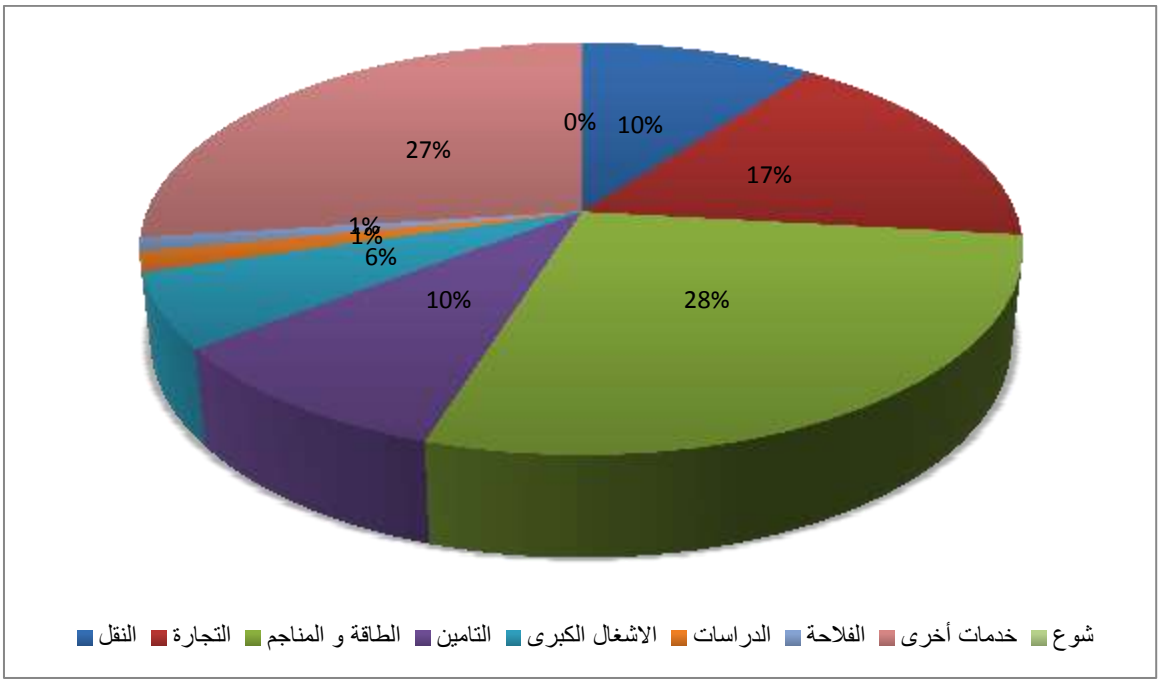
	القيمة بالمليون درهم مغربي	النسبة
الاتصالات	62619.3	20.87
العقارات	57002.7	19.00
البنوك	23960	7.98
الصناعة	59999.4	19.99
السياحة	41147.1	13.71
القابضة	7805.3	2.60

	القيمة بالمليون درهم مغربي	النسبة
النقل	4760.2	1.59
التجارة	7709.2	2.57
الطاقة والمناجم	13044.7	4.35
التامين	4503.2	1.5
الأشغال الكبرى	2739.1	0.91
الدراسات	710.8	0.24
الفلاحة	504.6	0.17
خدمات أخرى	12559.7	4.19
شوع	1025.7	0.34
الإجمالي	300091.6	100

المصدر: خرافي خديجة،" **دور السياسات المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة مقارنة ما بين الجزائر، تونس والمغرب**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان ،2014-2015، ص149.

نلاحظ وفقا لما ورد في بيانات الجدول (3-6)أن مختلف القطاعات عرفت تذبذبا جد واضح، حيث هيمنة قطاع الاتصالات، الصناعة والعقارات إضافة إلى قطاع السياحة على اغلب الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المغرب خلال كامل الفترة (2001-2012)، حيث احتل قطاع الاتصالات المرتبة الأولى بنسبة 20.87% يليه قطاع الصناعة بقيمة 59999.4 وبنسبة 19.99%، ثم قطاع العقارات بنسبة 19%، ليأتي بعد ذلك قطاع السياحة بحوالي 13.71مليون درهم مغربي ثم قطاع البنوك الذي استحوذ على 7.98 من الإجمالي، أما الباقي فيتوزع على باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى بنسب متفاوتة وبمتوسط 1.59 لكل قطاع.

شكل رقم (3-3): الدائرة النسبية للتوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى المغرب خلال الفترة (2001-2012).



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(3-6).

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي.

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر أساسا في مشاريع استثمارية تضم في طياتها أرقى الأساليب الفنية والتكنولوجية والعوامل الإنتاجية.

لذلك فإن تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر لا ينحصر فقط في دراسة تدفقاته، وإنما يمتد لدراسة توزيعه الجغرافي حسب الدول المصدرة، وذلك لمعرفة مدى قدرة الدولة المضيفة على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من مختلف الدول الأجنبية، وتنويع مصدرها وعدم التركيز على قطب أو أقطاب جغرافية معينة دون غيرها.

أولا: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

يبين الجدول التالي أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2003-2015).

جدول رقم (3-7): تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر حسب المنطقة الجغرافية خلال (2003-2015)

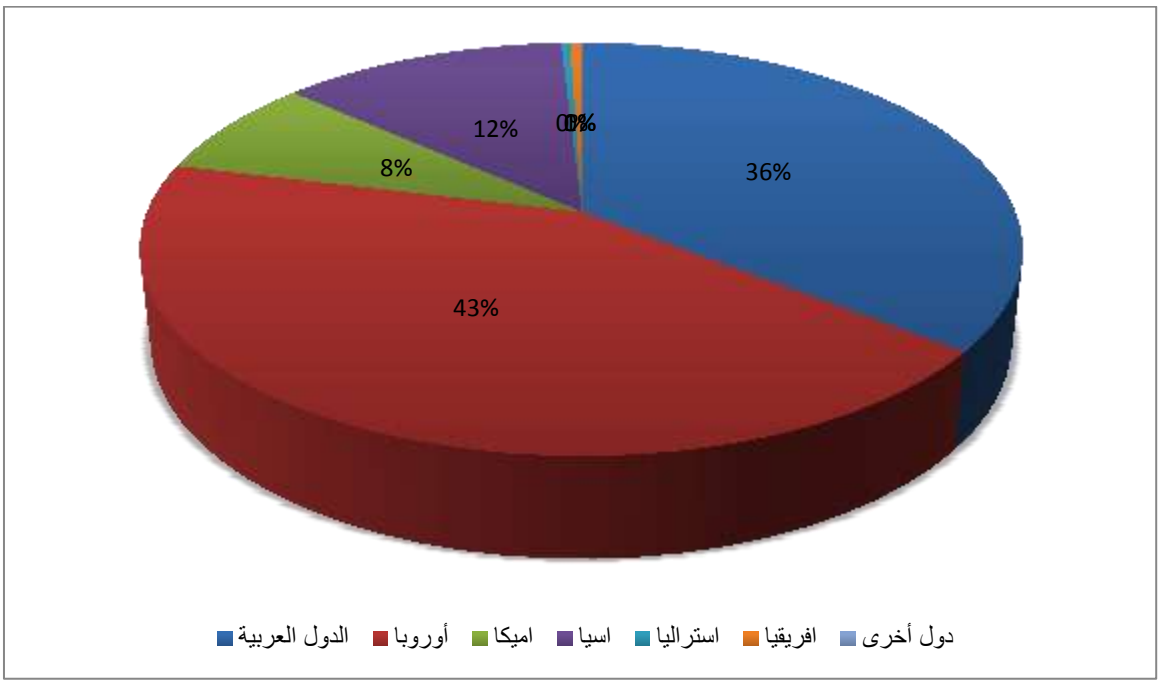
المنطقة	المشاريع		القيمة	
	العدد	النسبة%	القيمة بالمليون دولار	النسبة%
الدول العربية	82	21.86	24123	35.45
أوربا	180	48	29186	42.89
أمريكا	44	11.73	5277	7.75
آسيا	30	8	8415	12.36
استراليا	1	0.26	270	0.39
إفريقيا	1	0.26	350	0.51
أخرى	37	9.86	422	0.62
المجموع	375	100	68040	100

المصدر: بن لكحل محمد أمين، "**جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي**"، مجلة الاقتصاد والتنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة المدية، العدد 07جانفي2017، ص 129.

حسب ما جاء في الجدول رقم(3-7) نلاحظ بأن المجموعة الأوروبية قد احتلت المرتبة الأولى عالميا من حيث نصيبها من الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر خلال فترة (2003-2015) حيث استحوذت على النصيب الأوفر منها قدر بـ 29186 مليون دولار وبنسبة 42.89%من الإجمالي وقد وصل عدد المشاريع إلى180 مشروع أي ما يقارب 48% من إجمالي عدد المشاريع، وتأتي في المرتبة الثانية الدول العربية من حيث القيمة الإجمالية للاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر حيث بلغ24123 مليون دولار بما يمثل 35.45 من إجمالي الاستثمار الأجنبي، أما من حيث عدد المشاريع فقد بلغ 82 مشروع، أي

بنسبة 21.86% من إجمالي عدد المشاريع، في حين وفرت الدول الآسيوية30 مشروع وهو ما يمثل 8% من إجمالي عدد المشاريع، أي ما قدره 8415 مليون دولار وبنسبة 12.36% من الإجمالي، أما باقي القيمة والمتمثلة في 8.65% من الإجمالي، فوزعت على باقي دول العالم الأخرى والتي يبقى ضعيفا، إذ أن أمريكا قدرت استثماراتها بقيمة 5277 مليون دولار أما عدد المشاريع فقد قدر بـ 44 مشروع لتأتي فيما بعد إفريقيا واستراليا بنسب جد ضعيفة، أما باقي التدفقات والمتمثلة في شركات متعددة الجنسيات فقد قدرت بـ 422 مليون دولار أي ما يقابله 37 مشروع.

شكل رقم (3-4): الدائرة النسبية للتوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2003-2015).



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(3-7).

ثانيا: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في تونس

الجدول التالي يوضح لنا أهم الدول المنتشرة في تونس خلال الفترة(2003-2015).

جدول رقم (3-8): التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى تونس خلال الفترة (2003-2015).

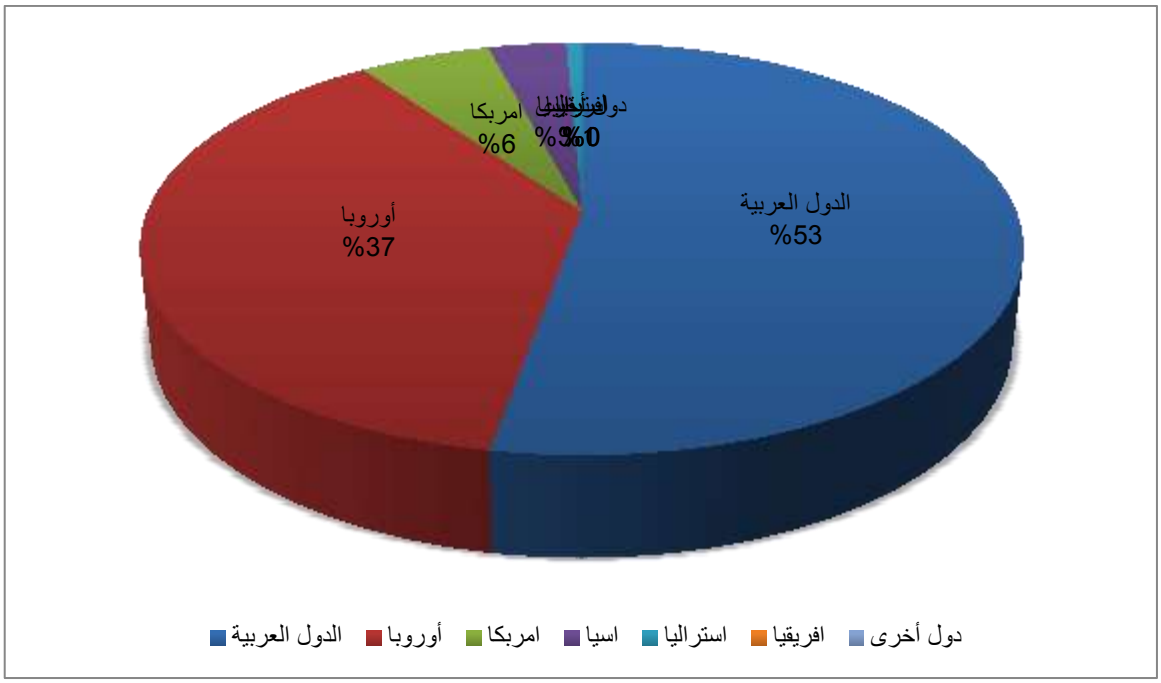
	المشاريع		القيمة	
	عدد	نسبة%	قيمة بمليون دولار	نسبة%
الدول العربية	31	8.17	21558	52.69
أوربا	278	73.35	15254	37.28
أمريكا	38	10.05	2333	5.70
آسيا	19	5.01	1388	3.39
استراليا	2	0.52	292	0.71
إفريقيا	0	-	0	-
أخرى	11	2.90	86	0.21
المجموع	379	100	40911	100

المصدر: بن لكحل محمد أمين، "**جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي**"، مجلة الاقتصاد والتنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة المدية، العدد السابع، جانفي2017، ص130.

على صعيد التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى تونس خلال فترة (2003-2015)، نلاحظ بان الدول العربية مثلت اكبر مستثمر أجنبي لهذه الدولة برصيد زاد عن 21558 مليون دولار إذ مثل 52.28%من القيمة الإجمالية أي أن نصف الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى تونس يأتي منه، أما عدد المشاريع، فقد قدر ب 31 مشروع اي بما نسبته 8.17%، تلتها أوروبا في المرتبة الثانية بقيمة 15254 مليون دولار وهو ما يمثل 37.28%من الإجمالي، وقد وصل عدد المشاريع إلى278 وهي تعد اكبر من حيث عدد المشاريع وما نسبته 73.35% من إجمالي عدد المشاريع أما بقية القيمة

فقد وزعت على دول العالم الأخرى، إذ أن أمريكا قدرت استثماراتها ب 2333 مليون دولار أي بما نسبته 5.70%أما عدد المشاريع فقد قدر بـ 38 مشروع أي بما نسبته 10.05%لتأتي بعد ذلك آسيا بقيمة 1388 مليون دولار بما نسبته 3.39% من الإجمالي لتأتي في الأخير استراليا والتي كانت نسبها جد ضعيفة أما إفريقيا فلم تسجل عنها أي استثمار وارد إلى تونس.

الشكل رقم (3-5): الدائرة النسبية للتوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى تونس خلال الفترة (2003-2015)



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3-8).

ثالثا: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب.

الجدول التالي يوضح لنا أهم الدول المستثمرة في المغرب خلال الفترة (2003-2015).

الجدول رقم (3–9): التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى المغرب خلال الفترة (2003-2015).

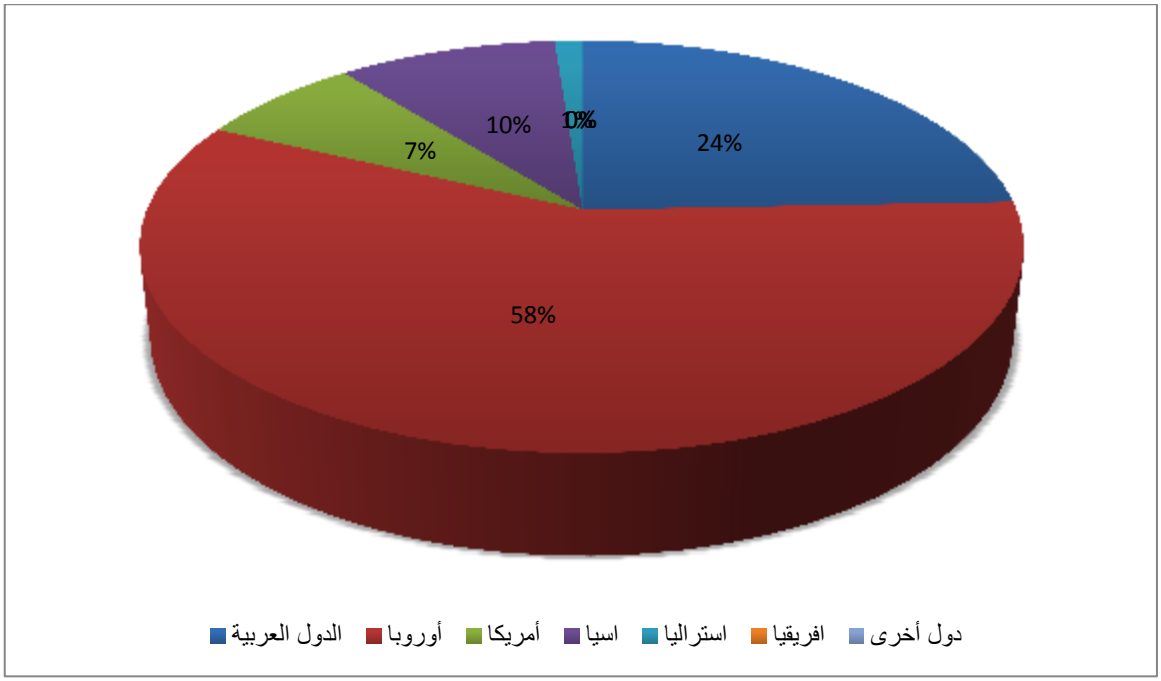
	المشاريع		القيمة	
	عدد	النسبة	القيمة مليار دولار	النسبة
الدول العربية	62	8.51	13356	23.93
أوروبا	499	68.54	31633	56.69
أمريكا	96	13.18	3933	7.04
آسيا	44	6.04	5224	9.36
استراليا	2	0.2	668	1.19
إفريقيا	0	0	0	0
أخرى	25	3.43	388	0.69
المجموع	728	100	55789	100

المصدر: بن لكحل محمد أمين، "**جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي**"، مجلة الاقتصاد والتنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة المدية، العدد السابع، جانفي2017، ص131.

حسب بيانات الجدول رقم (3-9) نلاحظ تصدر استثمارات دول أوربا المرتبة الأولى بقيمة 31633 مليار دولار وبنسبة 56.69%أما عدد المشاريع فقدرت بـ 499 مشروع وهو ما يمثل 68.54%أما المرتبة الثانية فحلت الدول العربية بقيمة 13356 مليار دولار وهو ما يمثل نسبة 23.93%أما عدد المشاريع فقد قدر بـ 62 مشروع و 8.51% من إجمالي عدد المشاريع، أما في المرتبة الثالثة جاءت آسيا بـ 5224 مليار دولار وهو ما يمثل 9.36%أما عدد المشاريع فقد وصل إلى44 مشروع أي بنسبة 6.04% من إجمالي، أما استراليا فقدرت استثماراتها بـ 688 مليار دولار وبنسبة 1.19% من الإجمالي

أمـا إفريقيـا لم تسـجل أي اسـتثمار لـديها و الشـركات متعـددة الجنسـيات قـدرت قيمتهـا بـ 388 مليـار دولار أما عدد المشاريع فقدر بـ 25 مشروع.

شكل رقم (3-6): الدائرة النسبية للتوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المغرب خلال (2003-2015).



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3-9).

المطلـب الرابـع: مقارنـة التوزيـع القطـاعي والجغرافـي للاسـتثمار الأجنبـي المباشـر فـي دول المغرب العربي.

لعـل أهـم نتيجـة قـد نـود الوصـول إليهـا في هـذا الفـرع مـن الدراسـة هـو معرفـة أهـم القطاعـات الـتي تعتمـد عليهـا دول المغـرب العـربي، غـير انـه مـن الجـدير الـذكر هنـا قبـل بـدا التحليـل، أن فـترات البيانـات المعتمـد عليهـا في هـذا الفـرع تختلـف مـن دولـة لأخـرى، وذلـك لعـدم قـدرتنا علـى الوصـول إلى بيانـات حـول التوزيـع القطاعي للاستثمار الأجنبي إلى تلك الدول الثلاثة خلال فترة زمنية مشتركة.

أولا: مقارنة التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي.

من خلال ما جاء من بيانات في الجدول رقم (3-4) نلاحظ هيمنة قطاع الصناعة على اغلب الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2002-2014)، فقد استحوذ هذا الأخير والمتمثل أساسا في الصناعات الاستخراجية على أزيد من 68% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، الأمر الذي يحمل في طياته الكثير من التعجب والاستفسار، فكثيرا ما نقرا ونسمع عن جهود الحكومة الجزائرية في مجال ترقية الصادرات الوطنية خارج المحروقات في مخططاتها التنموية، اعترافا منها بأن قطاع المحروقات يرتكز على النفط، والذي يمثل موردا طبيعيا غير متجدد يجب الحفاظ عليه، من خلال ترشيد استهلاكه والتقليل منه، عن طريق تنمية باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، ولا سيما القطاع الزراعي[1].

كما نتساءل عن سبب توجه الجزائر نحو الصناعات التحويلية والإنتاجية، هذا ما يترجم بتهميش هذه القطاعات، بالرغم من أهميتها بالنسبة للاقتصاد الوطني.

وكذا هو الحال بالنسبة لقطاع النقل والصحة اللذان لم يحظيا بذلك الاهتمام الذي يضاهي أهميتها الاقتصادية، أما فيما يخص قطاع الخدمات والاتصالات والبناء فقد كانت تدفقاتها ضئيلة.

أما بالنسبة لتونس، فنلاحظ هيمنة قطاع الطاقة والخدمات على اغلب التدفقات الواردة إلى هذه الدولة، حيث استحوذت على أزيد من 80% من الإجمالي، وبذلك لم يتعدى نصيب باقي القطاعات، وعلى رأسها قطاع السياحة والفلاحة بنسبة 2% من إجمالي[2]، الأمر الذي يحمل في جعبته نوعا ما نفس التحليل الوارد في التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، خاصة وان قطاع الصناعة في تونس غلبت عليه الصناعات الاستخراجية، كما هو الحال في الجزائر، حيث مثلت حوالي ثلثي ما استقطبه القطاع. أما الثلث الباقي، والمتمثل في حوالي 22.5% من الإجمالي، وهو نسبة جد معتبرة، فقد كانت وجهته قطاع الصناعة المعملية، الذي يضم صناعات إنتاجية مختلفة، على رأسها صناعة المنتجات الالكترونية، الكهربائية والميكانيكية وصناعة المنتجات الفلاحية الغذائية، إضافة إلى صناعة النسيج والملابس

1-انظر الجدول رقم (3-4) من هذه الدراسة.

2-انظر الجدول رقم (3-5)، من هذه الدراسة.

أما المغرب فنلاحظ توزيعا عادلا نسبيا لتدفقاتها على مختلف القطاعات الاقتصادية، ما عدا قطاع الفلاحة، حيث نلاحظ بأن كل من قطاع الصناعة، الخدمات، البناء والأشغال العمومية وقطاع السياحة، قد تحصلوا على نسب متقاربة من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال الفترة (2001-2012). قدرت في المتوسط بحوالي 25% من الإجمالي، أما قطاع الفلاحة فلم يحصل خلال كامل تلك الفترة إلا على 0.17%الإجمالي.[1]

ثانيا: مقارنة التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي.

من خلال ما جاء من بيانات في الجدول رقم (3-7)[2]. نلاحظ توزع معظم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2003-2015) على مجموعتين هما: مجموعة أوربا بنسبة 42.89%من الإجمالي، ومجموعة الدول العربية بنسبة 35.45%، ليأتي الاستثمار الآسيوي بنسب ضعيفة نوعا ما، قدرها 12.36% من الإجمالي، أما الباقي فيتوزع على باقي دول العالم بنسب جد ضعيفة.

وفي تونس فنلاحظ أن هناك نوعا ما تنويع فيما يخص التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها، خلال الفترة (2003-2015)[3]. حيث استطاعت هذه الدولة استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة من دول مختلفة، وبنسب نوعا ما متقاربة، حيث مثل الاستثمار العربي نسبة 52.69% من الإجمالي، يليها الاستثمار الأوروبي بنسبة 37.28%من الإجمالي ثم الاستثمار الاسيوي بنسبة 12.36% من الإجمالي، ليتوزع الباقي على دول العالم بنسب ضعيفة نوعا ما.

أما المغرب فنلاحظ تركز معظم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها خلال الفترة (2003-2015)[4] في دول أوروبا، حيث مثلت استثماراتها في المغرب خلال تلك الفترة حوالي 56.69% من الاجمالي، الأمر الذي قد يوقع الدولة المضيفة (المغرب) في رزمة من المخاطر لعل أهمها التبعية الاقتصادية، وما تحمله من أثار سلبية على النظام الاقتصادي المغربي، كإمكانية التأثر بأي أزمة قد تعصف بالدول المستثمرة، ولعل أهم أزمة تواجها الدول الأوروبية هي الأزمة المالية العالمية، وهذا إضافة إلى ما قد

[1]-الوكالة الوطنية للنهوض بالاستثمار الخارجي، ا من الموقع الالكتروني: www.inverstistunisia.tn اطلع عليه يوم 02-02-2017.

2-انظر الجدول رقم (3-7)، من هذه الدراسة.

3-انظر الجدول رقم (3-8) من هذه الدراسة.

4-انظر الجدول رقم (3-9) من هذه الدراسة.

تحمله التبعية الاقتصادية من أثار سلبية على النظام الاجتماعي الوطني، خاصة وان الأوضاع الاجتماعية بما فيها العادات والتقاليد، وكذا الديانة لتلك الدول المستثمرة صاحبة النصيب الأوفر تختلف عن تلك المتعلقة بالدول المغربية المضيفة.

المبحث الثاني: واقع مناخ الاستثمار في دول المغرب العربي.

تزايد اهتمام دول المغرب العربي وبشكل كبير بالاستثمار الأجنبي المباشر منذ أواخر الثمانينات، لذلك عملت تلك الدول على جذب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال العمل على تشجيع المستثمر الأجنبي وذلك بمنحه العديد من المزايا والحوافز المالية، إضافة إلى سن العديد من القوانين والتنظيميات.

المطلب الأول: قوانين الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي.

تعتبر المنظومة التشريعية من أبرز العوامل التي تحفز المستثمرين الأجانب على القيام بالاستثمار في دول معينة، وهذا ما سعت عليه كل من الجزائر، تونس والمغرب، لضمان بيئة أعمال مواتية لمتطلبات المستثمرين.

أولا: قوانين الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: نذكر منها:

1- قانون الاستثمار الصادر في 1963:

لقد صدر أول قانون للاستثمار في 26 جويلية 1963 وهو القانون رقم 63-277 المتعلق بالاستثمار الخاص الوطني والأجنبي، وكان موجها بالدرجة الأولى إلى رؤوس الأموال الأجنبية مركزا على ضرورة الاهتمام بالاستثمار الأجنبي من أجل تنمية وتطوير الدولة[1].غير أنه لم يعرف هذا القانون تطبيقا وذلك راجع للتشكيك في مدى مصداقيته وعدم مطابقته للواقع.

2-قانون الاستثمار 1966:

بعد فشل قانون الاستثمار الصادر في سنة 1963 تبنت الجزائر قانونا جديدا لتحديد دور رؤوس الأموال في إطار تنمية الاقتصادية ارتكز هذا القانون على مبدأين أساسيين[2]:

- يشير المبدأ الأول إلى تأكيد الدولة لاحتكار المجالات الحيوية (مادة 02) وللمستثمرين حق الاستثمار في قطاعات اخرى بعد الحصول على اعتماد مسبق من قبل السلطات الإدارية (المادة 04).

[1]- القانون رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963 المتعلق بالاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية، الجريدة الرسمية، العدد53.

[2]- الأمر رقم 284/66، المؤرخ في 15-06-1966 يتضمن قانون الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 80 المؤرخة في 17 سبتمبر 1966.

يمكن للدولة أن تكون لها مبادرة للاستثمار إما عن طريق الشركات المختلطة وإما عن طريق إجراء مناقصات لإحداث مؤسسات معينة (المادة 05)

- اما المبدأ الثاني: فتمثل في منح الضمانات والامتيازات (المادة 10-11-14) وفصل قانون 1966 في جلب المستثمرين الأجانب لأنه كان ينص على اتفاقية التأميم ولأن الفصل في النزاعات كان يخضع للمحاكم والقانون الجزائري.

3- قانون الاستثمار لسنة 1982:

صدر في 28 أوت 1982 حيث جاء في نص المادة " يخضع كل مشروع يقل مبلغه عن 30 مليون دج يبادر به شخص أو عدة اشخاص طبيعيين ذوي الجنسية الجزائرية، والمقيمين بالجزائر لأحكام هذا القانون وينجر وفقها".
كما تبنت قانون يخص تأسيس المؤسسات الاقتصادية المختلطة وسيرها وإدراج قاعدة 51% مع ضمان التسويق بالنسبة للجزائر، أما الشركات الأجنبية فلا يمكنها ان تتجاوز 49% مع ضمان تكوين المستخدمين ونقل التكنولوجيا[1].

4- قانون الاستثمار لسنة 1988:

ظهر قانون 25/88 المؤرخ بتاريخ 12 جويلية 1988 تم إلغاء إجراء الحصول على الرخصة واختفى معه أيضا القيد المتعلق بالقيمة الإجمالية للاستثمار.
وانطلاقا من تعديلات التي يتضمنها القانون 25/88 حيث أن أبرز ما جاء به وهو إلغاء إجراء طلب الاعتماد الذي كان يعتبر المعرقل الوحيد بالإضافة إلى إجراءات أخرى.

5- قانون النقد والقرض10/90:

يعتبر صدور قانون النقد والقرض 10/90 بمثابة تنظيم جديد لمعالجة ملفات الاستثمار الأجنبي على مستوى بنك الجزائر، كما أسند لمجلس النقد والقرض مهمة إصدار قرارات المطابقة للمشاريع المقدمة، ولقد نص هذا القانون على الاستثمار وهو ليس بقانون استثمار لكنه تنظيم لسوق الصرف وحركة رؤوس الأموال[2].

[1]- القانون رقم 13/82 المؤرخ في 1982/08/28 يتعلق بتأسيس الشركات المختلطة وسيرها، الجريدة الرسمية العدد 35 المؤرخة في 1982/08/31.

[2]- القانون رقم 10/90 المؤرخ في 1990/04/14 المتعلق بالنقد والقرض.

إضافة على قانون النقد والقرض حدثت تعديلات في نوفمبر 1991 على القانون 86-14 المتعلق بالمحروقات (تخفيف من العبء الضريبي).

6- قانون ترقية الاستثمار لسنة 1993:

يعد قانون الاستثمار لسنة 1993 المتعلق بترقية الاستثمار تعبير عن إرادة الانفتاح الاقتصادي وللسياسة الجديدة لترقية الاستثمار.

كما تم تحديد هيئة وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمارAPSI تتكفل بتدعيم المستثمرين[1].

7- قانون الاستثمار رقم 01-03:

الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 جاء هذا القانون ليحرر الاقتصاد ويشجع الاستثمار الأجنبي الذي تهدف إلى إنتاج سلع وخدمات في القطاعات الإنتاجية والخدماتية مع حماية البيئة والإقليم والسماح بتطبيق أسلوب الامتياز والرخصة في الاستثمار الأجنبي المباشر.

والجديد في هذا القانون هو تطوير مفهوم الاستثمار ليشمل عمليات الخوصصة بالإضافة إلى إنشاء شباك موحد على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمار ANDI تضم كل الهيئات ذات العلاقة بالاستثمار، وإصدار التراخيص وتقوم بتقديم الخدمات الإدارية والمعلومات المتعلقة بالاستثمار للمهتمين سواء كانوا مقيمين او غير مقيمين وتبلغهم بقرار قول او رفض منح المزايا والحوافز في مدة أقصاها 30 يوم ابتداءا من تاريخ إيداع الطلب.

كما تم إنشاء المجلس الوطني للاستثمار والذي يشرف عليه الوزير الأول، هذا الأخير مكلف باقتراح الاستراتيجيات المناسبة لتطوير الاستثمار وتحديد أولوياته واقتراح التدابير التحفيزية للاستثمار والفصل في اتفاقيات المبرمة بين المستثمرين والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بالإضافة إلى الفصل في المزايا التي تمنح للمستثمرين وشروط الحصول عليها[2].

[1]- المرسوم التشريعي رقم 9312 المؤرخ في 1993/10/05، المتعلق بالاستثمارات.

[2]- الأمر 03-01 المؤرخ في 2001/08/20 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية العدد 47 المؤرخة ب2001/08/22.

8-الأمر رقم 06-08 المعدل والمتمم للأمر01-03:

جاء الأمر 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 ليعدل ويتمم الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار الذي سبق ذكره، والذي أتاح عدة امتيازات للمستثمرين المحليين والأجانب، وعلى قدر المساواة فهو يسمح لكل مستثمر مهتم بغرض الاستثمار، سواء كان شخصا معنويا أو طبيعيا أن يقيم مشروعا استثماريا سواء من خلال إنشاء كيان قانوني باسم شخصي خاضع للقانون الجزائري في حدود 100%من رأس المال المقيم أو غير المقيم أو بمشاركة شخص او مجموعة أشخاص طبيعيين كانوا او معنويين خاضعين للقانون الجزائري، او من خلال المساهمة في رأس مال المؤسسة القائمة في شكل مساهمات نقدية أو عينية او استعادة النشاطات في إطار خصخصة كلية أو جزئية[1].

9-الأمر09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009 (المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009.

وهو متمم للأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 بتطوير الاستثمار والمتمم وتحرر كما يلي:

لا يمكن إنجاز الاستثمار الأجنبي إلا في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة نسبة 51% على الأقل من رأس المال الاجتماعي، ويقصد بالمساهمة الوطنية جمع عدة شركاء كما يجب أن يخضع كل مشروع استثمار أجنبي مباشر أو استثمار بالشراكة مع رؤوس أموال أجنبية إلى الدراسة المسبقة من المجلس الوطني للاستثمار.

تتمتع الدولة وكذا المؤسسات العمومية الاقتصادية بحق الشفعة على كل التنازلات عن حصص المساهمين الأجانب أو لفائدة المساهمين الأجانب، ويمارس حق الشفعة طبقا لأحكام قانون التسجيل، يحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عند الحاجة عن طريق التنظيم[2].

10-قانون16-09 المؤرخ في 3 سبتمبر 2016:

حيث تضمن هذا القانون على[3]:

[1]- المادة 07 من الأمر 06-08 لمتمم والمعدل للأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار الجريدة الرسمية، عدد 47، 2006.

[2]- المادة 62 من الأمر 09-01.

[3]- المادة 27 من الأمر 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد46، 2016.

تنشأ لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار أربعة مراكز تضم مجموع المصالح المؤهلة لتقديم الخدمات الضرورية لإنشاء المؤسسات ودعمها وتطويرها وكذا لإنجاز المشاريع:

- **مركز تسيير المزايا:** ويكلف بتسيير المزايا والتحفيزات المختلفة الموضوعة لفائدة الاستثمار بواسطة التشريع الساري المفعول، باستثناء تلك الموكلة.
- **مركز استيفاء الإجراءات:** ويكلف بتقديم الخدمات المرتبطة بإجراءات إنشاء المؤسسات وإنجاز المشاريع.
- **مركز الدعم لإنشاء المؤسسات:** ويكلف بمساعدة ودعم وإنشاء وتطوير المؤسسات.
- **مركز الترقية الإقليمية:** ويكلف بضمان ترقية الفرص والإمكانات المحلية.
- يكون لقرارات أعضاء هذه المراكز الحجية أمام الإدارات التابعة لها وتحدد صلاحيات هذه المراكز وتنظيمها وسيرها عن طريق التنظيم كما تبين في هذا القانون أنه لم يذكر قاعدة 51-40 ولم يلغها.

ثانيا: قوانين الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس.

لقد كان قانون 120/93 من أهم القوانين التي صدرت في التشريع التونسي.

جاء قانون عدد 71 لسنة 2016 مؤرخ في 30 سبتمبر 2016 المتعلق بقانون الاستثمار، حيث جاء نص المادة " المستثمر حر في امتلاك العقارات غير الفلاحية، وتسوغها واستغلالها لإنجاز عمليات استثمار مباشر أو مواصلتها مع مراعاة مجلة التهيئة الترابية والتعمير وأمثلة التهيئة الترابية"[1].

- **الاستثمار حر:** تراعي عمليات الاستثمار التشريع الخاص بممارسة الأنشطة الاقتصادية وتضبط بمقتضى أمر حكومي في أجل أقصاه سنة من إصدار هذا القانون قائمة الأنشطة الخاضعة إلى ترخيص وقائمة الترخيص الإدارية لإنجاز المشروع وآجال وإجراءات وشروط إسنادها بالاعتماد خاصة على مقتضيات الأمن والدفاع الوطنية وترشيد الدعم والمحافظة على الموارد الطبيعية وعلى التراث الثقافي وحماية البيئة والصحة[2].

[1]- قانون عدد 71 لسنة 2016 مؤرخ في 30 سبتمبر 2016 المتعلق بالاستثمار.

[2]- الفصل 4.

- يعامل مستمر الأجنبي بنفس المعاملة مع المستثمر التونسي[1].

ثالثا: قوانين الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب.

لقد صدر أول قانون للاستثمار في المغرب سنة 1960 ثم بعد ذلك تلته قوانين 1973و1983 المنظمة للاستثمار وكانت جميعها قطاعية إلى أن جاء ميثاق الاستثمار في 01 نوفمبر 1995 الذي اعتبر نقطة تحول في السياسة الاستثمارية بالمغرب وشكل إطارا قانونيا خاصة بمجال الاستثمار وقد جاء فيه:

- يعني بتخفيف وتبسيط الإجراءات الإدارية المرتبطة بإنجاز الاستثمار وفي جميع الحالات التي تدعو فيها الضرورة إلى الإبقاء على رخصة إدارية لتحويل المنافع المنصوص عليها في هذا القانون، تعتبر هذه الرخصة ممنوحة إذا سكتت الإدارة عن الجواب، على الطلب المتعلق بها داخل أجل ستين يوما من تاريخ إيداع الطلب المذكور.

- يحتفظ بالحقوق التي اكتسبها المستثمرون فيما يخص المنافع التي يستفيدون منها عملا بالنصوص التشريعية المتعلقة بتدابير التشجيع على الاستثمار، ويظل العمل جاريا بالمنافع المذكورة الى غاية انصرام المدة التي منحت من أجلها ووفق الشروط المقررة لذلك.[2]

- أما القطاع الفلاحي فقد استثنى من أحكام قانون الاستثمار المغربي، حيث أخضع لنظام تشريعي وضريبي خاص به[3].

المطلب الثاني: التحفيزات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي.

تسعى دول المغرب العربي جاهدة لتقديم حوافز ضريبية ومالية لتشجيع وحماية الاستثمار الأجنبي المباشر من بعض الممارسات في الإدارات الحكومية ويؤكد ذلك سياسة الانفتاح التي انتهجتها تلك الدول وسنتطرق إلى كل هذا فيما يلي:

---

[1]- الفصل 7.

[2]- المادة 22 من قانون إطار رقم 18-95 ميثاق الاستثمار ص6،5.

[3]- المادة24، **مرجع سابق**، ص6.

أولا: التحفيزات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

يستفيد الاستثمار من الحوافز المحددة في المادة 12 من قانون الاستثمار مذكور في الجريدة الرسمية لسنة 2016 حيث ينص على ما يلي[1]:

1-بعنوان مرحلة الإنجاز:

أ-الإعفاء من الحقوق الجمركية، فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

ب-الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، فيما يخص السلع والخدمات المستوردة او المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

ج-الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني.

د-الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية، وتطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز الممنوح.

هـ-تخفيض بنسبة 90% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة إنجاز الاستثمار.

و-الإعفاء لمدة 10 سنوات من الرسم العقاري على المكينات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار ابتداء من تاريخ الاقتناء.

ز-الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.

2-بعنوان مرحلة الاستغلال:

بعد معاينة المشروع في مرحلة الاستغلال بناء على محضر تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر لمدة ثلاثة سنوات من المزايا التالية:

[1]- المادة 12، الجريدة الرسمية الجزائرية، **مرجع سابق**، ص20.

أ-الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.

ب-الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

ج-تخفيض بنسبة 50% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

أما المادة 13 فقد نصت على:

- يستفيد الاستثمار المنجز في المناطق المحددة قائمتها عن طريق التنظيم التابعة لمناطق الجنوب والهضاب العليا، وكذا كل منطقة أخرى تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة، مما يأتي[1]:

1-بعنوان مرحلة الإنجاز:

زيادة على المزايا المذكورة في الفقرة الأولى، البنود: أ، ب، ج، د، و، ز، من المادة 12 أعلاه مما يأتي:

أ-تتكفل الدولة كليا أو جزئيا بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار، وذلك بعد تقييمها من قبل الوكالة.

تحدد كيفيات تطبيق البند (أ) أعلاه عن طريق التنظيم.

ب-التخفيض من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة بعنوان منح الأراضي عن طريق الامتياز من أجل إنجاز مشاريع استثمارية بالدينار الرمزي للمتر المربع خلال فترة عشر سنوات وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50%من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في ولايات الجنوب الكبير.

2-بعنوان مرحلة الاستغلال:

من المزايا المنصوص عليها في الفقرة 2: البندان: أ، و، ب، من المادة 12، لمدة عشر سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في مرحلة الاستغلال والمحددة في محضر المعاينة الذي تعده المصالح الجبائية بناء على طلب المستثمر.

أما المادة 14 فقد نصت على:

[1]- المادة 13، الجريدة الرسمية الجزائرية، **مرجع سابق**، ص20.

بغض النظر عن أحكام المادة 8، يخضع منح المزايا لفائدة الاستثمار التي يساوي مبلغها أو يفوق خمسة ملايير دينار (5000000000دج) للموافقة المسبقة من المجلس الوطني للاستثمار المذكور في المادة 18 من الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، المعدل والمتمم تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

ثانيا: التحفيزات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في تونس.

ينص قانون عدد 71 لسنة 2016 المؤرخ في 30 سبتمبر 2016 المتعلق بقانون الاستثمار حيث جاء نص الفصل المتعلق بالمنح والحوافز.

- تسند المنح بعنوان إنجاز عمليات الاستثمار المباشر كمايلي[1]:

1-منحة الترفيع من القيمة المضافة والقدرة التنافسية:

بعنوان إنجاز عمليات الاستثمار المباشر في:

- القطاعات ذات الأولوية.
- المنظومات الاقتصادية.

بعنوان الأداء الاقتصادي في مجال:

- الاستثمار المادي للتحكم في التكنولوجيات الحديثة وتحسين الإنتاجية.
- الاستثمار اللامادي.
- البحث والتطوير.
- تكوين الأعوان الذي يؤدي إلى المصادقة على الكفاءات.

2-منحة تطوير القدرة التشغيلية بعنوان تكفل الدولة:

- بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي بعنوان الأجور المدفوعة للأعوان التونسيين على فترة لا تتجاوز العشر سنوات الأولى ابتداء من تاريخ الدخول طور النشاط الفعلي.

[1]- الفصل 19، قانون عدد 71 لسنة 2016، **مرجع سابق**.ص28.

- بنسبة من الأجور المدفوعة للأعوان التونسيين حسب مستوى التأطير.

3-منحة التنمية الجهوية اعتمادا على مؤشر التنمية الجهوية في بعض الأنشطة بعنوان:

- إنجاز عمليات الاستثمار المباشر.
- المصاريف الناتجة عن أشغال البنية الأساسية.

4-منحة التنمية المستدامة بعنوان استثمارات مقاومة التلوث وحماية البيئة:

وينص الفصل 20 من قانون الاستثمار التونسي على[1]:

- تنتفع المشاريع ذات الأهمية الوطنية بالحوافز التالية:
- طرح الأرباح من قاعدة الضريبة على الشركات في حدود عشر سنوات.
- منح استثمار في حدود ثلث كلفة الاستثمار بما في ذلك المصاريف الناتجة عن أشغال البنية الأساسية الداخلية.
- مساهمة الدولة في تحمل المصاريف الناتجة عن أشغال البنية الأساسية تحال وجوبا ملفات المشاريع ذات الأهمية الوطنية على الهيئة التي تتولى دراستها وتقييمها وعرضها على المجلس.

وتضبط بمقتضى أمر حكومي:

- المشاريع ذات الأهمية الوطنية بناء على حجمها الاستثماري أو طاقتها التشغيلية واستجابتها على الأقل لأحد الأهداف المنصوص عليها بالقانون.
- سقف منحة الاستثمار المنصوص عليها بالفقرة الأولى من هذا الفصل لكل مشروع ذي أهمية وطنية بمقتضى أمر حكومي بعد أخذ رأي المجلس.

أما الفصل 21 فينص على[2]:

[1]- المادة 20 عدد 71 لسنة 2016، **مرجع سابق**.ص31.

[2]-المادة 21، عدد 71 لسنة 2016، **مرجع سابق**، ص31.

تخضع المؤسسات المنتفعة بالحوافز المنصوص عليها بهذا القانون إلى متابعة ومراقبة المصالح الإدارية المختصة.

ويعتبر التصريح بالاستثمار لاغيا في صورة عدم الشروع في إنجاز الاستثمار خلال سنة من تاريخ الحصول عليه.

وتسحب الحوافز من المنتفعين بها في الحالات التالية:

- عدم احترام أحكام هذا القانون أو نصوصه التطبيقية.
- عدم إنجاز برنامج الاستثمار خلال أربع سنوات من تاريخ التصريح بالاستثمار قابلة للتمديد بصفة استثنائية ولمرة واحدة لمدة أقصاها سنتان بمقرر معلل من الهيئة.
- تحويل الوجهة الأصلية للاستثمار بصفة غير قانونية.

أما الفصل 22 تنص على:

توظف على المبالغ المطالب بدفعها طبقا لأحكام الفصل 21 من هذا القانون خطايا التأخير بنسبة 0.75% عن كل شهر أو جزء من الشهر ابتداء من تاريخ الانتفاع بالحوافز.

وستمع الهيئة للمنتفعين بالحوافز المالية رأسا أو باقتراح من المصالح المعنية وتبدي رأيها في سحب واسترجاع الحوافز،ويتم سحب واسترجاع الحوافز بموجب قرار معلل من الوزير المكلف بالمالية وفقا للإجراءات المنصوص عليها بمجلة المحاسبة العمومية.

ولا يشمل السحب والاسترجاع الحوافز الممنوحة بعنوان الاستغلال خلال المدة التي يتم فيها الاستغلال الفعلي طبقا للفرض الذي على أساسه أسندت الحوافز وترجع الحوافز المنتفع بها بعنوان مرحلة الاستثمار بعد طرح العشر عن كل سنة استغلال فعلي في الغرض الذي على أساسه أسندت الحوافز.

ثالثا: التحفيزات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب.

تهدف التدابير المنصوص عليها في الميثاق إلى التحفيز على الاستثمار عن طريق:

- تخفيض العبء الضريبي المتعلق بعمليات شراء المعدات والآلات والسلع التجهيزية والأراضي اللازمة لإنجاز الاستثمار.

- تخفيض نسبة الضريبة المفروضة على الدخول والأرباح.
- سن نظام ضريبي تفضيلي لفائدة التنمية الجهوية.
- تعزيز الضمانات الممنوحة للمستثمرين بتسيير طرق الطعن فيما يتعلق بالنظام الضريبي الوطني والمحلي.
- إنعاش المناطق المالية الحرة ومناطق التصدير الحرة ونظام المستودعات الصناعية الحرة.
- تحقيق توزيع أفضاء للعبء الضريبي وتطبيق أحسن للقواعد المتعلقة بالمنافسة الحرة وخاصة عن طريق مراجعة نطاق تطبيق الإعفاء من الضريبة.

كما ترمي هذه إلى:

- تشجيع التصدير.
- إنعاش التشغيل.
- تخفيض تكلفة الاستثمار.
- تخفيض كلفة الإنتاج.
- ترشيد استهلاك الطاقة والمال.
- المحافظة على البيئة.

المبحث الثالث: الضمانات المقدمة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي.

تعد الضمانات المكفولة للاستثمار الأجنبي المباشر من أهم العوامل المؤثرة على استقرار مناخ الاستثمار للدولة المضيفة، ومن ثم فهي تمثل أحد المؤثرات الأساسية في قرار المستثمر الأجنبي في توظيف أمواله داخل هذه الدولة ذلك أنها توفر له الحماية اللازمة ضد الأخطار غير التجارية.

أولا: الضمانات المقدمة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المقارنة.

I:الضمانات المقدمة للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر.

جاءت أهم الضمانات كما يلي:

- مع مراعاة أحكام الاتفاقيات الثنائية والجهوية والمتعددة الأطراف الموقعة من قبل الدولة الجزائرية يتلقى الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الأجانب معاملة منصفة وعادلة، فيما يخص الحقوق والواجبات المرتبطة باستثماراتهم[1].

كما أنه لا ستري الآثار الناجمة عن مراجعة أو إلغاء هذا القانون التي قد تطرأ مستقبلا على الاستثمار المنجز في إطار هذا القانون، إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة[2].

زيادة على القواعد التي تحكم نزع الملكية لا يمكن أن يكون الاستثمار المنجز موضوع استيلاء إلا في الحالات المنصوص عليها في التشريع المعمول به يترتب على هذا الاستيلاء ونزع الملكية تعويض عادل ومنصف[3].

يخضع كل خلاف بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية يتسبب فيه المستثمر أو سيكون بسبب إجراء اتخذته المختصة إقليميا، إلا في حالة وجود اتفاقيات ثنائية او متعددة الأطراف أبرمتها الدولة الجزائري تتعلق بالمصالحة والتحكيم، أو في حالة وجود اتفاق بين المستثمر ينص على بند تسوية يسمح للطرفين بالاتفاق على تحكيم خاص[4].

---

[1]- المادة 21، الجريدة الرسمية الجزائرية، **مرجع سابق**.

[2]- المادة 22.

[3]- المادة 23.

[4]- المادة 24.

يستفيد من ضمان تحول الرأسمال المستثمر والعائدات الناجمة عنه، الاستثمارات المنجزة انطلاقا من حصص في رأس المال في شكل حصص نقدية مستوردة عن طريق المصرفين ومدونة بعملة حرة التحويل يسعرها بنك الجزائر بانتظام، ويتم التنازل عنها لصالحه والتي تساوي قيمتها او تفوق الأسقف الدنيا المحددة عن طريق التنظيم.

كما تقبل كحصص خارجية إعادة الاستثمار في الرأسمال للفوائد وأرباح الأسهم المصرح بقابليتها للتحويل طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

يطبق ضمان التحويل وكذا الأسقف الدنيا المذكورة في الفقرة الأولى أعلاه على الحصص العينية المنجزة حسب الأشكال المنصوص عليها في التشريع المعمول به شريطة أن يكون مصدرها خارجيا، وأن تكون محل تقييم طبقا للقواعد والإجراءات التي تحكم إنشاء الشركات[1].

II: الضمانات المقدمة للاستثمار الأجنبي المباشر في تونس.

يعامل المستثمر الأجنبي معاملة لا تقل عن المعاملة الوطنية التي يعامل بها المستثمر التونسي عندما يكون في وضعية مماثلة لوضعيته، وذلك فيما يتعلق بالحقوق والواجبات المنصوص عليها بهذا القانون[2].

حماية أموال المستثمر إلا من أجل المصلحة العمومية وطبقا للإجراءات القانونية ودون تمييز على أساس الجنسية ومقابل تعويض عادل ومنصف.

لا تحول احكام هذا الفصل دون تنفيذ الأحكام القضائية أو القرارات التحكيمية[3].

للمستثمر حرية تحويل أمواله إلى الخارج بالعملة الأجنبية وفق التشريع الجاري به العمل المتعلق بالصرف، وفي الحالات التي يقتضي فيها التحويل إلى الخارج الحصول على ترخيص من البنك المركزي التونسي[4].

[1]- المادة25،الجريدة الرسمية ،**مرجع سابق**.

[2]- الفصل 7، قانون 71 لسنة 2016، **مرجع سابق**.

[3]- الفصل 8.

[4]- الفصل 9.

يتعين على المستثمر احترام التشريع الجاري به العمل المتعلق خاصة بالمنافسة والثقافية والشغل والضمان الاجتماعي وحماية البيئة وحماية الثروات الطبيعية والجباية والتهيئة الترابية والتعمير وتوفير كل المعلومات المطلوبة في إطار تطبيق مقتضيات هذا القانون مع ضمان صحة ودقة وشمولية المعلومات التي يقدمها.[1]

III: الضمانات المقدمة للاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب.

1-ضمانات تحويل رأس المال وعوائده:

ذهب ميثاق الاستثمار في المغرب المؤرخ في 1995 إلى أبعد من تونس والجزائر، حيث منح حرية تحويل الأرباح والرساميل إلى الخارج لكل من قام باستثمار بالعملة الصعبة، كما منح الأشخاص الطبيعيين او المعنويين الأجانب سواء كانوا مقيمين او غير ذلك، وكذا الأشخاص الطبيعيين المغاربة المقيمين بالخرج والذين قاموا بتأسيس مشاريع استثمارية ممولة بعملات أجنبية، حرية تحويل الأرباح الخالصة من الضرائب، دون تحديد للمبلغ أو المدة وحرية تحويل حصيلة بيع الاستثمار او تصفيته كليا او جزئيا، بما في ذلك الفائض عن القيمة المستثمرة في البداية[2].

وبهذا يتبين لنا بأن المغرب كانت السباقة في منح هذا النوع من الضمانات حيث كان ذلك منذ سنة 1995، وبصورة جد واسعة مقارنة بتونس والجزائر.

2-ضمان عدم تطبيق المراجعات او الإلغاءات القانونية التي تطرأ في المستقبل على الاستثمار الأجنبي:

لم يقر المشرع المغربي صراحة بضمان عدم تطبيق المراجعات او الإلغاءات القانونية، غير أنه نص على ضمان احتفاظ المستثمرين الأجانب والوطنيين بالحقوق المكتسبة، والمنافع المستفادة منها، عملا بالنصوص التشريعية المتعلقة بتدابير تشجيع الاستثمار إلى غاية انصرام المدة القانونية التي منحت من أجلها.

3-ضمان حماية ضد التأميم والمصادرة:

لم تنص قوانين المغرب على هذا الضمان ومع ذلك، فيجد الإشارة هنا إلى أنها قامت بإجراء العديد من الاتفاقيات الثنائية والدولية المتعلقة بحماية وتشجيع الاستثمار والتي تنص بدورها على ضمان حماية المستثمر ضد العديد من الأخطار كالتأميم والمصادرة.

---

[1]- الفصل 10.

[2]- وزارة الاقتصاد والمالية "**ميثاق الاستثمار، قانون – إطار رقم 18-95**" **مرجع سابق**، ص 5،4.

4-التحكيم الدولي:

لقد نص ميثاق الاستثمار في مادته 17 على إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي لفض النزاعات التي قد تنشأ بين الدولة المغربية والمستثمر الأجنبي، وذلك وفقا للاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب في هذا الميدان، غير أنه لم يعمم ذلك على مختلف الاستثمار، وإنما خصه للمنشآت التي يكتسي برنامجها الاستثماري أهمية كبرى بالنظر إلى مبلغ، أو عدد مناصب الشغل التي يوفرها، أو المنطقة التي سينجز فيها أو التكنولوجيا التي سيحولها، او مدى مساهمته في المحافظة على البيئة[1].

وهذا فإن ميثاق الاستثمار بالمغرب الذي يمثل القانون الأساسي الذي يسير مختلف الاستثمار بالمغرب لم ينص صراحة على التحكيم الدولي بالنسبة لمختلف الاستثمار الأجنبي المباشر بعمس قوانين الاستثمار في الجزائر وتونس والتي منحت المستثمرين الأجنبي ضمانات قانونية حول كيفية حل النزاعات واللجوء إلى التحكيم الدولي.

5-الضمانات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية:

صادقت المغرب على العديد من الاتفاقيات والمعاهدات التي تتعلق بحماية الملكية الفكرية، كما نصت العديد من تشريعاتها الوطنية على حماية براءة الاختراع والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية وغيرها من حقوق الملكية الفكرية[2].

ثانيا: الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف لدول المغرب العربي.

1. الاتفاقيات الثنائية:

الجدول التالي يوضح اهم الاتفاقيات الثنائية.

[1]- المادة 17 من " ميثاق الاستثمارات، قانون- إطار رقم 18-95" **مرجع سابق**، ص5.

[2]- الويبو، المنظمة العلمية للملكية الفكرية : " **القوانين والمعاهدات الملكية الفكرية – المغرب**" آخر تحديث 07 جانفي 2013 www.wipo.int/wipolex/ar.proile.jsp?codeMo أطلع عليه يوم 2017/05/06 على الساعة 09:25.

جدول رقم (3–10): الاتفاقيات الثنائية لدول المغرب العربي.

	الجزائر	تونس	المغرب
دول العربية	13	11	12
أوروبا	21	13	15
أسيا	7	14	16
أمريكا	2	2	7
إفريقيا	6	19	18
المجموع	49	61	80

Source: unctad .international investment agreements .web site: http://investment policy hub .uncted.org/ila.viowing date:22/05/2017

حسب بيانات الجدول فقد وقعت الجزائر 49 اتفاقية ثنائية، وقد تركزت اغلبها في أوروبا ب 21 اتفاقية ثم تلتها الدول العربية ب 13 اتفاقية ثم أسيا ب7 اتفاقية بعدها إفريقيا ب 7 اتفاقية وفي الأخير جاءت كل من أمريكا ب2اتفاقية.

أما تونس فقد وقعت على 61 اتفاقية ثنائية وقد تركزت اغلبها في إفريقيا ب 19 اتفاقية ثم تلتها أسيا ب14 اتفاقية ثم أوروبا ب 17 اتفاقية ثم الدول العربية ب 11 اتفاقية وفي الأخير جاءت أمريكا ب 2.

أما المغرب فقد قامت بالتوقيع على 80 اتفاقية ثنائية وقد كانت اغلبها موجهة إلى إفريقيا ب 18 اتفاقية ثم آسيا ب 16 اتفاقية ثم أوروبا ب15اتفاقية ثم دول العربية ب 12اتفاقية ثم أمريكا ب 7 اتفاقيات.

وبمقارنة عدد الاتفاقيات التي أبرمتها كل من الجزائر، تونس والمغرب نلاحظ بان المغرب قد احتلت المرتبة الأولى تلتها تونس وفي الأخير الجزائر، الأمر الذي يزيد من قدرة كلا من المغرب وتونس على جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالجزائر.

2. اتفاقيات متعددة الأطراف:

الجدول التالي يوضح اهم الاتفاقيات متعددة الاطراف

جدول رقم(3-11): اتفاقيات متعددة الأطراف لدول المغرب العربي.

	الجزائر	تونس	المغرب
عدد الاتفاقيات	23	30	30

Source: unctad ."**International investment agreements**".web site: http://investment policy hub .uncted.org/ila.viowing date: 22/05/2017

من الجدول أعلاه فان الجزائر قد وقعت على 23 اتفاقية أما تونس فقد وقعت على 30 اتفاقية وهو نفس الحال بالنسبة للمغرب.

وبمقارنة عدد الاتفاقيات التي أبرمتها كل من الجزائر، تونس والمغرب فان تونس والمغرب قد احتلتا المرتبة الأولى والجزائر في المرتبة الأخيرة.

المبحث الثالث: تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر وفقا للمؤشرات الإقليمية والدولية.

سنحاول تقييم مدى فعالية مناخ الاستثمار في دول المقارنة بالاعتماد على المؤشرات الدولية والإقليمية المتاحة والمستخدمة في قياس مستوى بيئة الأعمال ومدى ملاءمتها لاحتضان الاستثمار الأجنبي.

المطلب الأول: تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي وفقالاهم المؤشرات الدولية.

يمكن معرفة وضعية دول المغرب العربي من خلال مؤشرات قياس مناخ الاستثمار التي تناول عدة تصنيفات في مراتب مختلفة.

أولا: مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانيات للاستثمار الأجنبي المباشر.

يصدر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية منذ 2001 ويهدف هذا المؤشر للتعرف الى مدى نجاح جهود الدولة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور جديد ويحاول مقاربة قوة الدولة الاقتصادية، ومدى توافق ذلك مع درجة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في نشاطها المحلي والخارجي وإيجاد وظائف في سوق العمل، وقد تم تطوير المؤشر عام 2002 ليكون مؤشرين مقارنين:

1- مؤشر الأداء: ويقاس بقسمة (حصة البلد من تدفقات الاستثمار الأجنبي/ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا) / (حصة الناتج الإجمالي للبلد من الناتج المحلي الإجمالي العالمي) ويؤخذ متوسط ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية أو التطورات التي تحدث لمرة واحدة. وحصول الدولة على معدل واحد صحيح أو أكثر يعني أن قوة الدولة الاقتصادية منسجمة مع قدرتها على جذب الاستثمار وعلى العكس من ذلك، إذا كان المعدل دون الواحد، يعني أن وضعها ضعيف من حيث قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر[1].

1-أسماء بن طراد، شريط عابد،" **آليات تهيئة مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**"، بحوث اقتصادية عربية، العددان 82-83، الجزائر، خريف 2015، شتاء 2016، ص 201، 202.

2- مؤشر الإمكانات:

يقيس الإمكانات الاقتصادية المستقبلية للدولة في جذب الاستثمار الأجنبي، ويستند هذا المؤشر إلى مجموعة مكونات لقياس إمكانات الدولة وتشمل: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومتوسط دخل الفرد، ونسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي عدد خطوط الهاتف لكل الف نسمة، حجم استهلاك الطاقة، ونسبة الإنفاق على البحوث والتطوير للدخل الوطني، ونسبة الملتحقين بالدراسات العليا لإجمالي السكان والتصنيف السيادي للدولة، وفي مؤشر الإمكانات الذي يتراوح بين الصفر والواحد يحتسب بقسمة الفرق بين قيمة المتغير في الدولة وأدنى قيمة للمتغير على الفرق بين أعلى قيمة وأدنى قيمة للمتغير.

ومن مقارنة وضع الدولة وفقا لمؤشري الأداء والإمكانات يتم تصنيفها ضمن إحدى المجموعات الأربع التالية:[1]

- **مجموعة الدول السباقة:** تحظى الدول بمؤشر أداء مرتفع ومؤشر إمكانات مرتفع.
- **مجموعة الدول الأعلى من الإمكانات:** وهي التي تحظى بمؤشر أداء مرتفع ومؤشر إمكانات منخفض.
- **مجموعة الدول الأقل من الإمكانات:** وهي التي تحظى بمؤشر أداء منخفض ومؤشر إمكانات منخفض.
- **مجموعة الدول ذات الأداء المنخفض:** وهي التي تحظى بمؤشر أداء منخفض ومؤشر إمكانات منخفض[2].

1- صنفت الجزائر ضمن الأداء المنخفض فيما يخص مؤشر الأداء والإمكانيات خلال الفترة 2003/2002 ثم تحولت للمجموعة الثانية وهي دون إمكاناتها خلال الفترة2007/2004وهذا لتحسين مركزها على المستوى العالمي خلال نفس الفترة بالنسبة لمؤشر الإمكانات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر[3] وفي سنة 2014صنفت الجزائر بناء على تقاطع مؤشر الأداء والإمكانات ضمن دائرة

---

[1] – **أسماء بن طراد وشريط عابد، مرجع سابق، ص202.** -

2-. نفس المرجع، نفس الصفحة.

3-وليد بيبي، "**آليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الأزمة المالية الحالية – دراسة حالة دول شمال إفريقيا –**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2014/ 2015، ص211.

الدول ذات الجذب المنخفض والإمكانات المرتفعة، وعليه وفقا لهذا المؤشر يتبين ضعف نصيب الجزائر من الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بما تتمتع به من إمكانات.

2- أما تونس فقد صنفت سنة 2012حسب تقرير الاستثمار العالمي ضمن مجموعة الإمكانيات المنخفضة والأداء المرتفع.

3- واحتلت المغرب مكانة متميزة مقارنة بالجزائر وإنها تتميز بإمكانات مرتفعة حسب مؤشر الأداء والإمكانات.[1]

ثانيا: مؤشر التنافسية العالمي:

يصدر هذا المؤشر العالمي عن المنتدى الاقتصادي العالمي ويعد الأداة المهمة في توجيه السياسيات الاقتصادية وقرارات الاستثمار وتأثيرها في الأوضاع التنافسية العالمية وأداة لتفحص نقاط القوة والضعف في بيئة أداء الأعمال[2].

1- منذ عام 2000 لم تظهر الجزائر ضمن مؤشر التنافسي العالمي إلى غاية 2004 حين احتلت الجزائر المرتبة 71عالميا[3]، ثم تراجعت في عام 2005 لتحتل المرتبة 76 مقارنة بالمرتبة 82 لعام 2006 ولتحتل المرتبة 81 عالميا عام 2007 ب 3.90 نقطة.[4]

ويرجع أساس هذا التحسن إلى صدور قانون الاستثمار الأجنبي وانفتاح السوق الوطنية على المستثمرين الأجانب خاصة بعد صدور قانون الاستثمار 2001، وتعديله سنة 2006[5]، وفي عام 2010 فقد شهدت الجزائر تقدما ملحوظا في المؤشر متقدمة بـ 13 مركزا محتلة بذلك المرتبة 86 عالميا مما يدل أن الجزائر تعاني من تنافسية ضعيفة رغم تحسن ترتيبها بسبب ضعف الإدارة الاقتصادية[6] ثم تقدمت ب 4 مراكز سنة 2009 محتلة بذلك المرتبة 113 متحسنة في كفاءتها المؤسساتية، أما في عام 2010 جاءت الجزائر في المرتبة 80 من حيث المتطلبات الأساسية برصيد 4.32 نقطة والرتبة 107 من حيث معززات

1-أسماء بن طراد، شريط عابد، **مرجع سابق**، ص202.

2-نفس المرجع، نفس الصفحة.

3-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "**مناخ الاستثمار في الدول العربية2004**"، **مرجع سابق**، ص105.

4-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "**مناخ الاستثمار في الدول العربية 2006**"،**مرجع سابق**، 2006، ص86.

5- وليد بيبي، **مرجع سابق**، ص240.

6-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،" **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009**"، الكويت، 2009، ص240.

الكفاءة ب 3.49نقطة والمرتبة 108 واحتلت الجزائر ضمن 100 دولة التي تتمتع بإمكانيات تنافسية عالمية[1].

وقد صنفت الجزائر من أصل144 دولة سنة 2015 في المرتبة 65من حيث مجموعة المتطلبات الأساسية برصيد 4.64، وتقدمت ب 27 مراكز مقارنة بسنة 2014 ومن حيث مجموعة معززات الكفاءة عرفت أيضا تقدما ب 8 مراكز بعدها احتلت المرتبة133خلال عام 2014 تقدمت إلى رتبة 125 خلال العام 2015 برصيد 3.18، أما من حيث مجموعة الابتكار والتطوير تقدم ترتيب الجزائر حسب هذه المجموعة بعشرة مراتب مقارنة بترتيب عام 2014 برصيد 2.91 محتلة بذلك المرتبة 133[2].

2- جاءت تونس في مؤشر التنافسية في المرتبة الأولى إفريقيا ب 1.0العام 2000، وهو معدل ذات مدلول يوحي بتنافسية عالية، وهو ما يدل على استقرار سياسي، ونمو مستدام ومدى عمق السياسة الديمقراطية مع ثبات السياسات الاقتصادية الصحيحة، وعلى توطين التكنولوجيا وانتشار تقنيات التجارة الالكترونية وضيق الفجوة الرقمية، أما عام 2002 وهي أول سنة يدخل فيها الاقتصاد التونسي لهذا المؤشر، حيث احتلت تونس المرتبة 34 عالميا[3]، وجاءت تونس في المرتبة 37 عالميا عام 2005، والمرتبة 30عالميا عام 2006 وصلت تونس إلى أحسن مراتبها في عام 2007 لتحقق المرتبة 3 عالميا، أما في عام 2011 فقد صنفت تونس في المرتبة 32 من أصل139 دولة حيث حصلت 4.7 نقطة من أصل07 وكان تقرير سنة 2008-2009قد صنف تونس في المرتبة 6 عالميا ويأتي هذا التحسن المرتبة الأولى مغاربيا[4].

وحسب تقرير التنافسية العالمية لسنة 2014أوضح تراجع وتدهور مرتبة تونس في سنة 2013إلى المرتبة 83 عالميا وبعدها إلى المرتبة 87 لسنة 2014 وهو دليل على تدهور مناخها الاستثماري وتدهور قدرتها التنافسية[5].

1-وليد بيبي، **مرجع سابق**، ص259، 260.

2-أسماء بن طراد، شريط عابد، **مرجع سابق**، ص203.

3- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،" **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2002**"، **مرجع سابق**، ص125.

4-وليد بيبي، **مرجع سابق**، ص132، 244.

5-بن لكحل محمد أمين، "**جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي-دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب**"، **مرجع سابق**، ص 20.

3- جاءت المغرب في مؤشر التنافسية العالمي في المرتبة الخامسة إفريقيا ب 0.4 لعام 2000، وهو معدل ذات مدلول يوحي بتنافسية عالية[1]، أما في عام 2002 وهي أول سنة يدخل فيها الاقتصاد المغربي لهذا المؤشر، حيث احتلت المغرب المرتبة76 عالميا[2] عام 2005، أما في عام 2006 فقد جاءت في المرتبة 70 عالميا وصنفت ضمن الرتبة 7 عالميا في عام 2007من أصل128دولة ضمن هذا المؤشر ولقد احتلت المغرب المرتبة 75 عالميا في تقرير التنافسية العالمي 2011 بتنقيط بلغ 4.1 من أصل7.0 وجاءت هذه المرتبة بعد فترة الاستقرار السياسي الذي أفصح عنه التقرير فيما يخص تنافسية الاقتصاد المغربي حيث احتل المرتبة 73 خلال سنتي 2009-2010-2011[3] كما لوحظ تقدم المغرب من المرتبة 77 سنة 2013إلى المرتبة 72 سنة 2014 لتحتل بذلك المرتبة الثامنة عربيا[4].

ثالثا: مؤشر سهولة أداء الأعمال.

يصدر مؤشر سهولة أداء الأعمال سنويا من البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية وذلك منذ سنة 2003. ويهتم بقياس مدى توثيق مختلف القوانين والإجراءات الحكومية في الأوضاع الاقتصادية، وبدوره يتكون من متوسط " 10 مؤشرات فرعية" تشتمل على بدء المشروع، التعامل مع التراخيص، توظيف العمال، تسجيل الملكية، الحصول على القروض، حماية المستثمرين، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، تنفيذ العقود وإغلاق المشروع[5].

1- احتلت الجزائر المرتبة 56 عالميا سنة 2001، وفي عام 2005 احتلت المرتبة 128، أما عام 2006فقد تم إصدار تعليمات للبنوك والمؤسسات المالية لإبلاغ مكتب تسجيل الائتمان العام عن الائتمان والقروض غير مسددة، ما زاد من المعلومات المتاحة بشأن المقترضين المحتملين[6] كما تم تخفيض معدل الضريبة الخاص بالشركات من 30%إلى25% وهو ما مكنها من احتلال المرتبة العاشرة عربيا

1-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "**مناخ الاستثمار في الدول العربية 2001**"، **مرجع سابق**، ص123، 125.

2 -المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "**مناخ الاستثمار في الدول العربية 2002** "،**مرجع سابق**،ص125.

3-وليد بيبي، **مرجع سابق، ص142، 248**.

4-بن لكحل محمد أمين، "**جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي-دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب**"، **مرجع سابق**، ص20.

5-أسماء بم طراد، شريط عابد، **مرجع سابق**، ص203.

6-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "**مناخ الاستثمار في الدول العربية 2006** "، **مرجع سابق**، ص89.

و116 عالميا، ولكنها عاودت الصعود لتحتل المرتبة 178 عالميا عام 2007 مما يدل على ملاءمة مناخ الاستثمار لشروط استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية[1].

استناد إلى وصف البنك الدولي في تقريره الأخير لسنة 2015 واصلت الجزائر تراجعها في هذا المؤشر إلى المرتبة 154 في سنة 2015 من أصل189 دولة، بعدما كانت تحتل المرتبة 143 سنة 2011والمرتبة 132 سنة 2009، وما يبين أن الجزائر مازالت غير قادرة على إصلاح مناخ الاستثمار. ومن خلال استقرائنا المؤشرات الفرعية العشرة نلاحظ تراجعا في مؤشر تأسيس الكيان القانوني للمشروع حيث تتطلب المرحلة 13إجراء إلزامياو14 وثيقة بمعدل 22يوما لكل مرحلة، أما فيما يخص الحصول على رخص البناء، فان الأمر يتطلب 17 وثيقة وإجراء، لذلك صنفت الجزائر في المرتبة 127. من جانب آخر صنف التقرير الجزائر في المرتبة 157 في تسوية الملكية، كما جاءت الجزائر في الرتبة 171 في مؤشر الاستفادة من القروض البنكية، مع الإشارة إلى عدم ليونة القوانين في هذا المجال، وهو ما جعل البنك يضع الجزائر ضمن أسوء الدول في هذا المؤشر، ويلاحظ عدم تمتع المستثمر بحماية أفضل حيث يواجه المستثمرون مشاكل عديدة في مجال تسوية الضرائب والرسوم، رغم اقدام الجزائر على خفض الضغط الجبائي، ولاحظ التقرير تحسنا في عمليات الجمركة، ومع ذلك ظل الترتيب الجزائر متواضعا فقد حلت الجزائر في المرتبة 171 في مجال الضرائب والرسوم والمرتبة 97 فيما يخص مرحلة التصفية[2].

جدول رقم (3-12): وضع الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال للفترة (2009-2015).

مكونات المؤشر الفرعية/ السنوات	2009	2010	2011	2012	2014	2015
الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال	132	136	143	48	147	154
تأسيس الكيان القانوني للمشروع	141	148	150	153	139	141
استخراج تراخيص البناء	112	110	117	118	1221	27
توظيف العمال	118	122	122	-	-	-
تسجيل ملكية الأصل العقاري	162	160	165	167	156	157

1-وليد بيبي، **مرجع سابق**، ص241.

2-أسماء بم طراد، شريط عابد، **مرجع سابق**، ص203.

مكونات المؤشر الفرعية/ السنوات	2009	2010	2011	2012	2014	2015
الحصول على الائتمان	131	135	139	150	169	171
التجارة عبر الحدود الدولية	118	122	123	127	131	131
حماية المستثمر	70	73	74	79	123	132
سداد الضرائب	166	168	62	164	174	176
تنفيذ العقود التجارية	126	123	123	122	120	120
تصفية وإغلاق المشروع	49	51	52	59	94	97

المصدر: أسماء بم طراد، شريط عابد ،"**اليات تهيئة مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر** "، بحوث اقتصادية عربية، العددان 82-83، الجزائر، خريف 2014-شتاء 2016، ص204.

وإجمالا نلاحظ أن بيئة الأعمال في الجزائر لم تسجل تحسنا ملحوظا، وهو ما يلزم الدولة على التحسين المتواصل لمناخها ليس فقط على مستوى الإجراءات المؤسساتية والتنظيمية المشجعة للاستثمار وإنما أيضا بالمكونات الأخرى التي لها علاقة ببيئة الأعمال التي ستسمح بازدهار نشاط المستثمرين.

2- احتلت تونس المرتبة السادسة سنة 2001، من حيث أداء المناطق الجغرافية، وهو مؤشر ضعيف جدا، أما خلال سنة2002[1] فقد احتلت تونس المرتبة 68 بقيمة تقدر ب 2.95، وفي عام 2005جاءت ضمن المرتبة 58 عالميا من أصل155 دولة، وهذا يدل على تحسن أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأثر تونس بمختلف القوانين والتشريعات الاقتصادية وفعاليتها على الاقتصاد التونسي، أما في عام 2006، زادت تونس من حماية المستثمرين عن طريق السماح للمساهمين بالاطلاع على سجلات الشركات وتدعيم مسؤولية المراجعين وحظر تقديم قروض من الشركات لموظفيها[2]، لتحتل بذلك المرتبة 80 عالميا والسادسة عربيا، أما في عام 2007 فقد جاءت تونس في المرتبة 80 لترتفع بعدها بنسبة إلى المرتبة 88 من أصل178 دولة[3]، كما تبين تراجع تونس في الترتيب العام للمؤشر العام لسهولة أداء الأعمال بين 2014 و 2015 حيث احتلت مراتب متأخرة حيث

1-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "**مناخ الاستثمار في الدول العربية 2002**"،**مرجع سابق**، ص102.

2- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "**مناخ الاستثمار في الدول العربية 2006**"، **مرجع سابق**، ص89.

3-وليد بيبي، **مرجع سابق**، ص245.

تراجعت بأربعة مراتب لتحل المرتبة 60، كما تراجعت تونس في معظم المؤشرات الفرعية واحتلت المرتبة السادسة عربيا ب 14إصلاح من حيث عدد الإصلاحات.[1]

جاءت المغرب في المرتبة السادسة سنة 2001 من حيث أداء المناطق الجغرافية، وهو مؤشر ضعيف جدا، وحتلت المغرب ضمن المرتبة 102 عالميا عام 2005 وبذلك فهي في تحسن مستمر وفي طريق النمو وتحسن أداء مؤسساتها المتوسطة والصغيرة[2]، وفي عام 2006 احتلت المغرب المرتبة 115 عالميا. وفي عام 2007 حقق المغرب قفزة نوعية لاحتلاله المرتبة 115 عالميا، والمرتبة 129 عام 2008[3].

وحسب بيانات مجموعة البنك الدولي حول أنشطة الأعمال في دول المغرب العربي لسنة 2015 تبين تراجع المغرب في الترتيب العام للمؤشر العام لسهولة أداء الأعمال بين 2014و2015 حيث احتلت مرتبة متأخرة حسب الترتيب العالمي إذ أنها تراجعت بثلاث مراتب مقارنة بسنة 2014 لتحتل المرتبة 71 عالميا.

أما فيما يخص المؤشرات الفرعية فقد حققت المغرب مراتب متقدمة في معظم المؤشرات الفرعية، فيما يخص مؤشر بدء المشروع جاء المغرب في مرتبة متقدمة حيث احتل المرتبة 54 عالميا والأولى عربيا حيث لا يتطلب بدء النشاط التجاري سوى 5إجراءات، أما تكلفة الرسوم فلا تتعدى 9.2% من متوسط الدخل الوطني للفرد، وفي مؤشر استخراج تراخيص البناء جاء المغرب متقدما مقارنة بتونس والمغرب حيث احتلت المرتبة 54 عالميا والسابعة عربيا.

كما قد جاءت المغرب الأولى بين دول المغرب العربي والثالثة عربيا من حيث عدد الإصلاحات حيث قامت ب 19إصلاح مس أهم المؤشرات الفرعية[4].

رابعا: مؤشر الحرية الاقتصادية.

يصدر مؤشر الحرية الاقتصادية سنويا عن معهد هيرتاج بالاشتراك مع صحيفة وول ستريت جورنال (**The Wall Street Journal**) منذ عام 1995، ويتعمد المؤشر على اختبار 50 متغيرا

1-بن لكحل محمد أمين، "**جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي-دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب**"، **مرجع سابق**، ص21، 22.

2-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،" **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005**"، **مرجع سابق**، ص74.

3-وليد بيبي، **مرجع سابق**، ص249.

4-بن لكحل محمد أمين، "**جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي-دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب**"، **مرجع سابق**، ص23.

اقتصاديا مدرجة في 10 مجموعات تشمل ما يلي: السياسات التجارية، العبء المالي للحكومة، التدخل الحكومي في مجالات الاقتصاد، السياسة النقدية، استقطاب راس المال الأجنبي، التمويل والنظام المصرفي، سياسات الأجور والأسعار، حقوق الملكية، أنشطة السوق الموازية، التشريعات والإجراءات.[1]

تمنح هذه المكونات أوزانا متساوية فيما بينها، ويحسب هذا المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية كما يلي:

من1إلى1.95	حرية اقتصادية كاملة
من2إلى2.95	حرية اقتصادية شبه كاملة
من3إلى3.95	ضعف الحرية الاقتصادية
من4إلى5	انعدام الحرية الاقتصادية

المصدر: أسماء بن طراد، شريط عابد،" **آليات تهيئة مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**"، بحوث اقتصادية عربية، العددان 82-83، الجزائر، خريف 2015، شتاء 2016، ص205.

1- تراوحت قيمة مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة(2009-2015) بين 56.6و48.9 ما يعني أن الجزائر تقع في منطقة الحرية الاقتصادية الضعيفة واحتلت بذلك المرتبة 107 سنة 2009 من أصل179 دولة لتتراجع إلى المرتبة 157 سنة 2015 من أصل182 دولة يغطيها مؤشر الحرية الاقتصادية. أما عربيا فقد تحصلت الجزائر على المرتبة15من أصل17 دولة عربية من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2012 والمرتبة 14 من أصل15 دولة عربية خلال سنة 2015.[2]

2- في عام 2001، احتلت تونس المرتبة 57عالميا[3]، ب 2.75 نقطة مقارنة بعام 2000 ب 2.90 نقطة وهو مؤشر ايجابي يدل على حرية اقتصادية شبه كاملة، وجاءت في المرتبة 83 عالميا من أصل155 دولة لعام 2005، حيث تراجعت وأصبحت ضمن الدول ذات الحرية الاقتصادية الضعيفة، بعدما كانت تحتل المرتبة 67 عالميا عام

1-أسماء بن طراد، شريط عابد، **مرجع سابق**، ص205.

2-أسماء بن طراد، شريط عابد، **مرجع سابق**، ص205.

3-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، " **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2001**"،**مرجع سابق**، ص82.

2004[1]، وبقيت تونس ضمن نفس الصنف حتى عام 2007، وخلال الفترة (2010-2015) سجلت تونس نقاط ما بين 5.89و 5.77 وكانت في المرتبة 107[2].

3- بداية من عام 2001 احتلت المغرب المرتبة 76عالميا[3]ب3.05 نقطة مقارنة بعام 2000ب 2.70 نقطة، وهو مؤشر يدل على حرية اقتصادية ضعيفة، أما في عام 2002 احتلت المغرب المرتبة 68 عالميا بقيمة مؤشر قدر ب 2.95 وهو ما يدل على حرية اقتصادية شبه كاملة[4]، وتراجعت المغرب في عام 2005 لتصبح من الدول ذات الحرية الاقتصادية الضعيفة حيث جاءت في المرتبة 85 عالميا بعدما كانت في المرتبة 66 لعام 2004. بينما سجلت المغرب نقاط تتراوح ما بين59.2 و60.1 نقطة مئوية خلال الفترة 2010-2015 محتلة بذلك المرتبة 89دوليا سنة.[5]

خامسا: المؤشر المركب للمخاطر القطرية.

يصدر المؤشر المركب للمخاطر القطرية شهريا عن مجموعةPRSCROUP(الدليل الوطني للمخاطر القطرية) منذ عام 1980 ويهدف هذا المؤشر لقياس المخاطر الكلية (مالية، سياسية واقتصادية) المرتبطة بالاستثمار الأجنبي ويغطي هذا المؤشر18 دولة عربية من أصل140 دولة يشملها المؤشر ويتكون هذا المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية هي: مؤشر تقويم المخاطر السياسية الذي يشكل نسبة 50% من المؤشر المركب، مؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية بنسبة 25% ومؤشر تقويم المخاطر المالية بنسبة 25%.

ويشير دليل المؤشر إلى خمس مجموعات، وبذلك بحسب درجة المخاطرة على الشكل التالي:

من صفر إلى49.5 نقطة	درجة مخاطرة مرتفعة جدا
من 50.0إلى59.9 نقطة	درجة مخاطرة مرتفعة
من 60.0إلى69.9 نقطة	درجة مخاطرة معتدلة
من 70.0إلى79.0 نقطة	درجة مخاطرة منخفضة
من 80.0إلى100.0 نقطة	درجة مخاطرة منخفضة جدا

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات"، **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2007**"، الكويت، 2007.ص97.

1-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "**مناخ الاستثمار في الدول العربية"2005"مرجع سابق**، ص125.

2- بن لحكل محمد أمين، "**جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي، دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمغرب"، مرجع سابق**، ص17.

3-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، " **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2001"،مرجع سابق**، ص82.

4-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "**مناخ الاستثمار في الدول العربية 2002"،مرجع سابق**، ص102.

5-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،"**مناخ الاستثمار في الدول العربية2005"، مرجع سابق**، ص135.

إذن درجة المخاطرة تنخفض كلما ارتفع المؤشر في حين ترتفع درجة المخاطرة في حالة انخفاض قيمة المؤشر[1].

1- فنجد أن مناخ الاستثمار في الجزائر تميز بدرجة معتدلة عام2003 برصيد 65.8 نقطة مقارنة ب 63.8 نقطة عام 2002[2]، وحافظت على نفس التصنيف منذ سنة 2000، حيث قدرت قيمة المؤشر ب 62.3 نقطة لعام 2003-2004، وفي عام 2006 تحسنت وضعية الاقتصاد الجزائري بأقل من نقطة مئوية واحدة، حيث صنفت الدول ذات المخاطر المنخفضة، محافظة على نفس التصنيف بقيمة 77.8 نقطة مئوية مقارنة بعام 2005أين حققت قيمة 77.3 نقطة مئوية، ما يعني بداية نقص المخاطر بأنواعها خاصة السياسية في الجزائر[3].

وفي عام 2010 عرفت الجزائر تقدما مقارنة بسنة 2009، حيث أن درجة المخاطرة في الجزائر كانت منخفضة وانخفضت في عام 2008 مقارنة ب 2007أي أنها كانت بين 70إلى79.5 نقطة مئوية حسب دليل المؤشر[4]، أما في سنة 2011 سجلت درجة مخاطرة منخفضة تراوحت بين 70 نقطة.

2- أما تونس فقد جاءت في المرتبة 7بقيمة 72.8 مقارنة بعام 2000 حيث جاءت بقيمة 74.0 نقطة مئوية، وهو ما يدل على درجة مخاطرة منخفضة[5]. حيث كلما ارتفع المؤشر المركب كلما قلت درجة المخاطرة أما فيما يخص عام 2002 فقد احتلت تونس المرتبة 56 بقيمة مؤشر 72 نقطة مئوية أي أنها ضمن مؤشر درجة مخاطرة منخفضة، أما في عام 2006 فقد جاءت تونس بمجموع نقاط يقدر ب 73.3 وهو نفس المعدل المحقق لعام 2007 والذي جاء عكس سنة 2005 والتي قدرت ب 72.8 نقطة مئوية[6].

أما سنة 2010 كانت قيمة المؤشر 64.3 وفي عام 2012كانت 72.8، أما ترتيب تونس في هذا المؤشر فكانت 106 عالميا سنة 2014 وتقدمت بعدها سنة 2015إلى الرتبة 99 عالميا.

3- كما جاءت المغرب في هذا المؤشر بالمرتبة 8 بقيمة 71.8 نقطة مقارنة بعام 2000 حيث جاءت بقيمة نقطة، وهو ما يدل على درجة مخاطرة منخفضة أما فيما يخص عام 2002 فقد احتلت المغرب

1-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "**مناخ الاستثمار في الدول العربية 2007**"، **مرجع سابق**، ص97،98.

2-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،"**مناخ الاستثمار في الدول العربية 2003**"، **مرجع سابق**، ص139.

3-وليد بيبي، **مرجع سابق**، ص 240، 241.

4-نفس المرجع، ص 262.

5-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،" **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2001**"، **مرجع سابق**، ص 128.

6-وليد بيبي، **مرجع سابق**، ص 244.

المرتبة 53 بقيمة 72.8نقطة أي أنها ضمن مؤشر درجة مخاطرة منخفضة، وحلت بمعدل 73 عام 2005و76.3 نقطة في عام 2006، و73.3 نقطة عام 2007[1]، كما سجلت درجة مخاطرة منخفضة تراوحت بين 79.9 نقطة وكانت ترتيبها 72 عالميا سنة 2014 بعدها تراجعت إلى الرتبة 80عالميا لسنة 2015.

سادسا: مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية.

يصدر منذ 1996 عن المؤسسة الفرنسية لضمان التجارة الخارجية (كوفاس)ويقيس مخاطر قدرة الدول على السداد ويبرز مدى تأثير الالتزامات المالية للشركات بالاقتصاد المحلي وبالأوضاع السياسية والاقتصادية[2] ويسند إلى مؤشرات فرعية تستخدم في تقييم العوامل السياسية، مخاطر نقص العملة الصعبة، قدرة الدولة على الإيفاء بالتزاماتها المالية الخارجية، مخاطر انخفاض قيمة العملة المفاجئ الذي يعقب سحوبات رأسمالية ضخمة، مخاطر الأزمات النمطية في القطاع المصرفي، المخاطر الدورية وسلوك السداد في العمليات قصيرة المدى، وصنف دليل المؤشر الدول إلى مجموعتين رئيسيتين هما[3]:

درجة الاستثمار A: وتقسم إلى أربعة مستويات:

A_1 : البيئة السياسية والاقتصادية مستقرة وسجل السداد جيد جدا، وان إمكان بروز مخاطر عدم القدرة على السداد ضعيفة جدا.

A_2 : احتمال عدم السداد يبقى ضعيف جدا حتى في وجود بيئة اقتصادية وسياسية اقل استقرار أو بروز سجل مدفوعات لدولة ما بدرجة تقل نسبيا عن الدول المصنفة ضمن A_1.

A_3 : بروز بعض الظروف السياسية والاقتصادية غير الملائمة قد تؤدي بسجل المدفوعات المنخفض أصلا لان يصبح أكثر انخفاضا من الفئات السابقة، رغم استمرار استبعاد إمكان عدم القدرة على السداد.

A_4 : سجل المدفوعات المتقطع قد يصبح أسوا حالا مع تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية ورغم ذلك، فان إمكان عدم السداد يبقى مقبولا جدا.

درجة المضاربة: وتقسم إلى ثلاثة مستويات:

1-نفس المرجع، ص248.

2-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "**مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005**"، **مرجع سابق**، ص67.

3-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "**مناخ الاستثمار في الدول العربية 2003**"، **مرجع سابق**، ص79، 80.

B : يرجح أن يكون للبيئة السياسية والاقتصادية غير المستقرة تأثير اكبر في سجل السداد السيئ أصلا.

C : قد تؤدي البيئة السياسية والاقتصادية شديدة التقلب إلى تدهور اكبر في سجل السداد السيئ أصلا.

D : ستؤدي درجة المخاطرة العالية للبيئة السياسية والاقتصادية في دولة ما إلى جعل سجل السداد السيئ جدا أكثر سوءا[1].

1- صنفت الجزائر وفق مؤشر الكوفاس ضمن درجة المضاربة خلال ثلاث سنوات 2002-2004 نتيجة للبيئة الاقتصادية والسياسية غير المستقرة التي عرفتها في التسعينات، لكن بحلول سنة 2005تحسن مستوى هذا المؤشر وانتقل إلى درجة الاستثمار بدلا من المضاربة وحافظ على نفس الدرجة حتى سنة 2015 نتيجة لتحسين الوضعية المالية للجزائر الناتجة من توافرها على احتياطي صرف يفوق 100 دولار سنة 2007، غير أنها تبقى قريبة جدا من درجة المضاربة الأمر الذي يحتم العمل أكثر من اجل الحصول على تصنيف أحسن وانسب[2].

2- أما في تونس فقد تحصلت على درجة التصنيف المناخي الاستثماري A1 في عام 2002 وهو نفس التصنيف لعام 2003-2004-2005-2006-2007[3]، أما في عام 2011و2012 صنفت ضمن الصنفA4،أما سنة 2016 صنفت ضمن B والتي تعني أن يكون للبيئة السياسية والاقتصادية غير المستقرة تأثير أكبر على سجل السداد السيئ.

3- وتحصلت المغرب عام 2002 على درجة التصنيف المناخي A_4[4] وهو نفس التصنيف لعام 2003 حتى عام 2016 محتلة بذلك الرتبة الرابعة عربيا.

1-أسماء بن طراد، شريط عابد، **مرجع سابق**، ص207.

2- نفس المرجع، ص208.

3-وليد بيبي، **مرجع سابق**، ص246.

4- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،"**مناخ الاستثمار في الدول العربية 2003**"، **مرجع سابق**، ص139.

المطلب الثاني: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي وفقا لأهم المؤشرات الإقليمية.

أولا: المؤشر المركب للتنافسية العربية.

يقوم المعهد العربي للتخطيط بالكويت بإصدار تقرير دوري منذ 2003 لدراسة تنافسية الاقتصاديات العربية في الأسواق الدولية، يستند في حساباته إلى مقارنة الدول العربية بمجموعة من الدول غير العربية تم اختبارها مؤشر مركب لقياس مستوى التنافسية[1] وينقسم مؤشر التنافسية العربية إلى مؤشرين أساسين هما: مؤشر التنافسية الجارية، ومؤشر التنافسية الكامنة وعندما يتم التميز بين هذين النوعين من التنافسية فان الهدف يكمن في الوصول إلى محددات استدامة القدرة التنافسية وليس إلى تقييم حالتها الراهنة فقط.

ومن اجل إجراء مقارنة ما بين دول المقارنة، حسب مؤشر الإجمالي للتنافسية العربية.

جدول رقم (3-13): وضع دول المقارنة ضمن مؤشر الإجمالي للتنافسية العربية لسنة 2009-2012.

	القيمة		الترتيب	
	2009	2012	2009	2012
الجزائر	0.36	0.36	20	24
تونس	0.42	0.45	15	16
المغرب	0.38	0.33	19	27

المصدر: من إعداد الطالبتين، حسب بيانات:

- المعهد العربي للتخطيط، "**تقرير التنافسية العربية**"، الإصدار الثالث، الكويت، 2009.
- المعهد العربي للتخطيط،"**تقرير التنافسية العربية**"، الإصدار الرابع، الكويت، 2012.

حسب تقرير التنافسية لسنة 2009، احتلت الجزائر الرتبة 20 ما بين الدول التي يتضمنها مؤشر التنافسية العربية الأمر الذي يعني تدهور مستوى التنافسية والأداء الاقتصادي للدولة الجزائرية سنة 2012 مقارنة بالنتائج المحققة سنة 2009إلى الرتبة 24.

1-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،" **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2003**"، **مرجع سابق**، ص 3،8.

كما نلاحظ تصدر تونس مقارنة بالجزائر والمغرب خلال سنة 2009و2012 ضمن مؤشر التنافسية العربية حيث كان ترتيبها سنة 2015 الخامس عشر، وتراجعت بمرتبة واحدة خلال سنة 2012إلى الرتبة 16،إلا ان المغرب لا تزال متأخرة جدا مقارنة بتونس والجزائر، حيث تراجعت من الرتبة 19 سنة 2009إلى الرتبة 27 سنة 2012.

ثانيا: مؤشر التنافسية الجارية.

يركز مؤشر التنافسية الجارية على الأداء الجاري للاقتصاديات العربية في إطار القطاعات والأنشطة التي تتعرض للمزاحمة من قبل الاقتصاديات الأجنبية وذلك من خلال تحديد وقياس العوامل المؤثرة عليه، مثل بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار وديناميكية الأسواق وعمليات الشركات واستراتيجياتها. إضافة إلى عوامل الإنتاجية والتكلفة عليه يتكون مؤشر التنافسية الجارية من أربع مؤشرات فرعية ثانوية تتمثل في مؤشر الأداء الاقتصادي، مؤشر بيئة الأعمال والجاذبية، مؤشر ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص. ومؤشر الإنتاجية والتكلفة[1].

جدول رقم (3-14): وضع دول المقارنة ضمن مؤشر التنافسية الجارية لسنة 2009 و2012.

المؤشر		الجزائر	تونس	المغرب
الأداء الاقتصادي		0.63	0.58	0.59
بيئة الأعمال والجاذبية		0.37	0.48	0.39
ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص		0.25	0.30	0.27
الإنتاجية والتكلفة		0.40	0.45	0.4
مؤشر التنافسية الجارية	**سنة 2009**	0.37	0.43	0.42
	سنة 2012	0.39	0.46	0.40
الترتيب	**سنة 2009**	20	16	17
	سنة 2012	24	14	21

المصدر: من إعدادا لطالبتين حسب بيانات:

1-خرافي خديجة، **مرجع سابق**، ص249.

- المعهد العربي للتخطيط، "**تقرير التنافسية العربية**"، الإصدار الثالث، الكويت، 2009.
- المعهد العربي للتخطيط، "**تقرير التنافسية العربية**"، الإصدار الرابع، الكويت، 2012.

حسب نتائج تقرير التنافسية العربية لسنة 2012، الموضحة في الجدول صنفت الجزائر وفقا لمؤشر التنافسية الجارية في مرتبة متأخرة مقارنة بتونس والمغرب بالرغم من تحسنها نسبيا في قيمة المؤشر ما بين سنتي 2009-2010إلا أن تصنيفها قد تراجع من الرتبة 20إلى الرتبة 24 والذي قد يكون أحد أسبابه تحسن الأداء الجاري لدى بعض الدول التي يتضمنها المؤشر كما حدث في تونس، حيث ارتفعت من الرتبة 16 سنة 2009إلى الرتبة 14 في سنة 2014، كما سجلت المغرب مرتبة متأخرة في سنة 2012إلى الرتبة 21 حينما كانت في سنة 2009 في الرتبة 17.

ثالثا: مؤشر التنافسية الكامنة.

يتكون مؤشر التنافسية الكامنة من ثلاث مؤشرات فرعية، تتمثل في مؤشر راس المال البشري، مؤشر نوعية البنى التحتية التكنولوجية ومؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين التقافة.

جدول رقم (3-15): وضع دول المقارنة ضمن مؤشر التنافسية الكامنة.

	السنة	البنية التحية	رأس المال البشري	مؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين الثقافة	مؤشر التنافسية الكامن	الترتيب
الجزائر	2009	0.32	0.49	0.25	0.36	17
	2012	0.36	0.48	0.16	0.33	22
تونس	2009	0.39	0.61	0.24	0.41	13
	2012	0.41	0.60	0.32	0.44	11
المغرب	2009	0.27	0.32	0.22	0.27	22
	2012	0.29	0.31	0.21	0.27	27

المصدر: من إعداد الطالبتين حسب بيانات:

- المعهد العربي للتخطيط،"**تقرير التنافسية العربية**"، الإصدار الثالث، الكويت، 2009.
- المعهد العربي للتخطيط،"**تقرير التنافسية العربية**"، الإصدار الرابع، الكويت، 2012.

تعاني كل من الدولة الجزائرية والمغربية نقصا في مجال التنافسية الكامنة مقارنة بترتيب متأخر مع الدولة التونسية، وما زاد الطين بلة هو تدهور وضع الجزائر والمغرب ضمن هذا المؤشر مقارنة بسنة 2009 التي صنفوا فيها في المرتبة 17و27، في حين وصل ترتيبهم سنة 2012إلى المرتبة 22و27 هذا مقابل تحسن مستوى الدولة التونسية حيث انتقلت من الرتبة 13 سنة 2009إلى الرتبة 11 سنة 2012 بالرغم من الأحداث الأخيرة التي شهدتها الساحة التونسية.

المبحث الرابع: تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر وفقا لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار.

المطلب الأول: تعريف ومكونات مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار.

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق الى تعريف مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار وكذا مكوناته.

أولا: تعريف مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار.

يستند بناء مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار إلى تعريف ثم تبنيه بعد استقراء الأدبيات التي تناولت الموضوع، حيث ينظر للجاذبية الدولية على أنها " قدرة البلد في فترة زمنية محددة على جذب المشاريع الاستثمارية والفرص الاقتصادية المجدية في مجالات متعددة واستقطاب عناصر الإنتاج المتنقلة من شركات و رؤوس أموال وخبرات ومبدعين في مختلف الميادين"، كما توضح الأدبيات الاقتصادية المتخصصة أن جاذبية الدول للاستثمار الأجنبي ذات صلة وثيقة بثلاث مجموعات رئيسية من المحددات، تتألف كل مجموعة من عدد من المكونات الأساسية (المعبر عنها بالمؤشرات الفرعية) وكل مكون من عدد من المتغيرات الأساسية والفرعية التي تساهم في حصر العوامل الكلية والمؤسسية والمعايير المعتمدة من طرف المحرك والفاعل الرئيسي في مجال الاستثمار الأجنبي، أي الشركات متعددة الجنسيات عند تقييمها لوضع الدولة المضيفة المحتملة للاستثمار[1].

ثانيا: مكونات مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار.

يتكون مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار من 3 مجموعات رئيسية يندرج تحتها 11مؤشرا فرعيا تتفرع بدورها إلى58 متغيرا كميا، غالبيتها العظمى متوسط قيمة المتغير خلال السنوات الثلاث من 2011إلى2013 وذلك لتعزيز قوة الناتج وتقليل أثار التقلبات في البيانات الناجمة عن الصدمات الخارجية والداخلية والتي قد تبعد مؤقتا بعض المتغيرات عن مستواها العادي، ثم تجميعها من مصادر وقواعد وبيانات دولية وإقليمية ومحلية، تقيس في مجموعها قدرة الدول على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر[2].

1- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "**مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015** "، الكويت،2015، ص25.

2-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "**مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015** "**نفس المرجع**، ص25.

وتتمثل المجموعات الثلاث فيما يلي[1]:

I. **مجموعة المتطلبات الأساسية أو المسبقة:** تمثل الشروط المسبقة اللازم توافرها من اجل جذب الاستثمار الأجنبي والتي لا يمكن في حال عدم توافرها توقع قدوم المستثمرين وطنيين كانوا أم أجانب. وتضم تلك المتطلبات 4 مؤشرات فرعية تضم بدورها مجموعة من المتغيرات هي كالآتي:

1- مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي:

- تقلب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي-معدل التضخم.
- تقلب سعر الصرف الحقيقي الفعال.
- عدد أزمات سعر الصرف خلال السنوات العشر الأخيرة.
- نسبة عجز أو فائض الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- نسبة عجز أو فائض الميزانية العمومية إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- نسبة الدين العام الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

2- مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية:

- معدل عرض النقد لمفهومه الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

3- مؤشر البيئة المؤسسية:

- مؤشر المشاركة والمحاسبة
- مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف
- مؤشر فعالية السياسات والإجراءات الحكومية
- مؤشر نوعية الأطر التنظيمية
- مؤشر سيادة القانون
- مؤشر السيطرة على الفساد.

1 -المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،" **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2016**"، 2016، الكويت، ص26.

4- مؤشر بيئة أداء الأعمال:

- سهولة بدء الأعمال.
- التعامل مع تراخيص البناء.
- تسجيل الملكية.
- الحصول على الكهرباء.
- الحصول على الائتمان.
- حماية المستثمرين.
- تنفيذ العقود.[1]

II. **العوامل الكامنة:** وتتمثل بالأساس في المعايير المعتمدة من قبل الشركات متعددة الجنسيات أو الشركات عابرة الدول والقارات الاختيار الموقع الملائم لتنفيذ الاستثمار وتتضمن بدورها 5 مؤشرات فرعية:[2]

1- **مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه:**

- الطلب المحلي الحقيقي للفرد.
- تقلبات الطلب المحلي.
- مؤشر الأداء التجاري.
- نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- تطبيق التعريفة الجمركية.
- مؤشر الانفتاح على العالم الخارجي.

2- مؤشر الموارد البشرية والطبيعية:

- نصيب عوائد الموارد الطبيعية من إجمالي الناتج المحلي.
- متوسط نمو إنتاجية العمل.
- متوسط سنوات الدراسة للبالغين.
- سنوات التعليم المتوقعة للأطفال

[1]-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،" **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2016**"، الكويت ،2016،ص26.

[2]- نفس المرجع، نفس الصفحة.

- مؤشر التنمية البشرية.

3- مؤشر عناصر التكلفة:

- ضريبة العمل والمساهمات كنسبة من الأرباح التجارية.
- إجمالي معدل الضريبة كنسبة من الأرباح التجارية.
- زمن دفع الضرائب بالساعات سنويا.
- تكلفة التصدير وفق الالتزامات الموثقة.

4- مؤشر الأداء اللوجيستي:

- كفاءة أداء التلخيص الجمركي.
- كفاءة أداء البنية التحتية للتجارة والنقل.
- أداء الشحن الجوي.
- جودة وكفاءة الخدمات اللوجستية.
- تتبع وتعقب الأداء.
- زمن انجاز الإجراءات.
- كثافة الطرق البرية (مساحتها لكل 100 كيلو متر مربع أو نسبتها إلى إجمالي المساحة).
- مؤشر أداء النقل الجوي.

5- مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:

- اشتراكات خدمات النطاق العريض.
- اشتراكات الهاتف الثابت لكل 100 نسمة.
- نسبة مستخدمي الانترنت من السكان.
- اشتراكات الهاتف النقال لكل 100 من السكان.[1]

III. **العوامل الخارجية الايجابية:** تمثل مختلف العوامل التي ترصد الاختلافات فيما بين الدول على صعيد عوامل التميز والتقدم التكنولوجي وطبيعة العلاقات الخارجية في المجال الاقتصادي ولا سيما على

1-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،" **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2016** "، **مرجع سابق**، ص 27.

صعيد كثافة الاتفاقات الثنائية وكذلك الدور المهم الذي تقوم به الشركات متعددة الجنسية في تشجيع المزيد من الاستثمارات الأجنبية بأثر المحاكاة:[1]

1-مؤشر اقتصاديات التكتل:

عدد الشركات متعددة الجنسيات المنتمية ل 24دولة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية داخل الدولة.

- رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الإجمالي العالمي.
- الرصيد التراكمي لعدد اتفاقيات تشجيع الاستثمار التي أبرمتها الدولة.

2-مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي:

- مؤشر تطور السوق.
- مؤشر تطور بيئة الأعمال.
- مؤشر المعرفة.
- المشاركة في إجمالي طلبات التصميم.
- مؤشر الحكومة الالكترونية.

المطلب الثاني: أسباب إطلاق مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار والمزايا الذي يتمع بها.

من خلال هذا المبحث سيتم التعرف لاهم الأسباب إطلاق هذا المؤشر وكذا المزايا الذي يتمتع بها.

[1]-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،" **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2016**"، **مرجع سابق**،ص27.

أولا: أسباب إطلاق مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار.

يعتبر مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، كمقياس يتم اشتقاقه من سلسلة من المكونات التي تعكس الوضع النسبي لأداء الدول العربية في مجال استقطاب التدفقات الاستثمارية الخارجية، هذا ويطمح المؤشر إلى تحقيق الغايات التالية[1]:

1- تعزيز دور المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات الوارد في اتفاقية تأسيسها والتي تنص على مساهمتها في نشر الوعي الاستثماري في المنطقة العربية وتعميق هذا الدور بالتوافق مع ما تضمنته الخطة الاستراتيجية للمؤسسة 2007-2014.

2- رصد جوانب الضعف والقوة المحددة لمناخ الاستثمار في دول المنطقة والمساهمة في تزويد المستثمرين والقائمين على إدارة الهيئات المعنية بتشجيع الاستثمار الخارجي بمعلومات تفصيلية وتحاليل حول النواقص التي تعاني منها تلك الدول والتي تحول دونها ودون جذب للمستثمرين الأجانب.

3- تقديم توضيحات ومقترحات للحكومات الوطنية حول أفضل الطرق التي يتعين أن تتدخل بها في نطاق تطوير سياسات الاستثمار لكي تحسن مناخ الاستثمار في بلدانها بشكل متوافق مع المرحلة التنموية التي تمر بها.

4- استكشاف العوامل التي تسببت في وجود تركز جغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في بعض دول المنطقة العربية دون غيرها من الدول الأخرى، وكذلك تركزها في بعض القطاعات دون غيرها، وبما يؤدي إلى اقتراح سياسات أكثر جدوى لجذب المزيد من الاستثمار والقطاعات التي تعاني من نقص التدفقات.

5- بناء قاعدة بيانات معرفية شاملة تمكن من انجاز البحوث وتقييم أداء الدول وتقويم السياسات في مجال جذب الاستثمار الأجنبي وتحديد أثر تلك التدفقات الأجنبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية واستدامتها في البلد المضيف.

1-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "**مناخ الاستثمار في الدول العربية 2012-2013**"، الكويت ،2012-2013،ص22.

ثانيا: مزايا مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

لقد تم إصدار مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار كمؤشر مركب يقيس جاذبية دول العالم والدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر، ولتحقيق الغايات التالية[1]:

- تنفيذ ما ورد في اتفاقية تأسيس المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات والتي تنص على مساهمتها في نشر الوعي الاستثماري في المنطقة العربية وتعميق هذا الدور بالتوافق مع ما تضمنته الخطة الاستراتيجية الجديدة للمؤسسة 2014-2018.
- تحديد جوانب الضعف والقوة للدول العربية في مجال جذب الاستثمار والمساهمة في تزويد المستثمرين والقائمين على إدارة الهيئات المعنية بتشجيع الاستثمار الخارجي للمعلومات تفصيلية وتحاليل حول النواقص التي تعاني منها تلك الدول، والتي تحول دونها ودون جذب المستثمرين الأجانب.
- التوصل إلى توصيات عملية وتطبيقية حول أفضل الطرق التي يتعين أن تتدخل بها حكومات المنطقة في نطاق تطوير سياسات الاستثمار لكي تحسن مناخ الاستثمار في بلدانها بشكل متوافق مع المرحلة التنموية التي تمر بها.
- محاولة تحديد أسباب التركز الجغرافي للاستثمار الاجنبي المباشر في بعض دول المنطقة العربية دون غيرها من الدول الأخرى، وكذلك تركزها في بعض القطاعات دون غيرها، وبما يؤدي إلى اقتراح سياسات أكثر جدوى لجذب المزيد من الاستثمارات.
- بناء قاعدة بيانات معرفية شاملة تمكن من انجاز البحوث وتقييم أداء الدول وتقويم السياسات في مجال جذب الاستثمار الأجنبي وتحديد أثر تلك التدفقات الأجنبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية واستدامتها في البلد المضيف.

1-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،" **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2016**"،**مرجع سابق**، ص29.

جدول رقم (3–16): الدول المدرجة في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار (حسب الترتيب الأبجدي).

دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (33)	الدول العربية (16)	أمريكا اللاتينية (14)
– اسبانيا	– الأردن	– الأرجنتين
– استراليا	– الإمارات	– الإكوادور
– استونيا	– البحرين	– الاورغواي
– إسرائيل	– تونس	– الباراغواي
– ألمانيا	– الجزائر	– البرازيل
– ايرلندا	– السعودية	– بنما
– ايطاليا	– السودان	– بوليفيا
– البرتغال	– سلطنة عمان	– بيرو
– بلجيكا	– قطر	– دومينيكال
– بولندا	– العراق	– غواتيمالا
– تركيا	– الكويت	– فنزويلا
– التشيك	– لبنان	– كولومبيا
– الدنمارك	– مصر	– شيكاراغو
– سلوفاكيا	– المغرب	– هندوراس
– السويد	– موريتانيا	**افرقيا23**
– سويسرا	– اليمن	– اثيوبيا
– تشيلي	**– اوروبا ووسط اسيا(10)**	– افريقيا الوسطى
– فرنسا	– اذربجان	– انغولا
– فنلدا	– اوكرانيا	– اوغندا
– قبرص	– بلغاريا	– بنين
– كندا	– روسيا	– بونسوانا
– كوريا الجنوبية	– رومانيا	– بوركينافاسو
– المكسيك	– صربيا	– تشاد
– المملكة المتحدة	– كازخستان	– تنزانيا
– النرويج		

دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (33)	الدول العربية (16)	أمريكا اللاتينية (14)
– النمسا	– اتفيا	– توغو
– نيوزلندا	– ليتوانيا	– جنوب افريقيا
– هنغاريا	– مالطا	– السنغال
– هولندا	**– شرق اسيا والمحيط الهادي**	– الغابون
– الولايات المتحدة	**(9)**	– غانا
– اليابان	– اندونيسيا	– الكاميرون
– اليونان	– تايلاند	– كوت ديفوار
– جنوب اسيا (4)	– سنغافورة	– كينيا
– إيران	– الصين	– مالي
– باكستان	– الفلبين	– مدغشقر
– نيبال	– فيتنام	– موريشيوس
– الهند	– كمبوديا	– موزمبيق
	– ماليزيا	– ناميبيا
	– هونغ كونغ	– نيجيريا

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "**مناخ الاستثمار في الدول العربية 2016**"، الكويت، 2016، ص28.

يتضمن الجدول السابق 109 دولة مدرجة ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار كما تم تقسيم هذه الدول حسب المجموعات الجغرافية وهي مرتبة حسب الترتيب الأبجدي، و لقد حلت دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية في المرتبة الأولى ب33 دولة و بنسبة 30.3%من الإجمالي ، تليها إفريقيا ب 23دولة بنسبة 21.1% من الإجمالي ثم الدول العربية ب16 دولة بنسبة 14.7% من الإجمالي ثم أمريكا اللاتينية ب 14دولة بنسبة 12.8% ثم أوروبا ووسط آسيا ب 10دول و بنسبة 9.2% ثم منطقة شرق آسيا و المحيط الهادي ب9 دول و بنسبة 8.3% من الإجمالي و أخيرا منطقة جنوب آسيا ب 4 دول بنسبة 3.7%.

المطلب الثالث: أداء دول المغرب العربي في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار.

سيتم تقييم دول المغرب العربي ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار.

أولا: قيمة وترتيب دول المقارنة في المؤشر العام للجاذبية.

جدول رقم (3-17): قيمة وترتيب دول المقارنة في المؤشر العام للجاذبية.

السنوات	الجزائر		تونس		المغرب	
	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب
2013	24.1	82	30.8	60	27.8	66
2014	32.2	75	39.5	63	38.4	68
2015	33.9	87	41.9	61	41.8	64
2016	34	87	40.2	71	41.8	62

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،"**مناخ الاستثمار في الدول العربية**"، الكويت، 2013، 2014، 2015، 2016.

توضح نتائج المؤشر العام للجاذبية أن دول المغرب العربي جاءت في المرتبة الثالثة عربيا بقيمة 26.9نقطة من إجمالي100 نقطة خلال العام 2013 وهو مستوى ضعيف، كما أن تونس تتصدر ترتيب هذه الدول خلال نفس السنة بقيمة 30.8 نقطة تليها المغرب بقيمة 27.8نقطة وفي المرتبة الأخيرة جاءت الجزائر بقيمة 24.1 نقطة، ومن حيث الترتيب العالمي احتلت تونس والمغرب والجزائر على الرتبة 60 و66و 82 على التوالي.

وفي سنة 2014 احتلت هذه الدول على نفس المرتبة السابقة ولكن بقيمة 34.5 نقطة من إجمالي100 نقطة وبمستوى منخفض ولكن قد تحسن أدائها وجاذبيتها بنسبة 1.9% مقارنة بعام 2013 وتواصل تصدر تونس بقيمة 39.5 نقطة بمرتبة 63 عالميا بعدها المغرب بقيمة 4. 83 نقطة بمرتبة 68 عالميا ثم الجزائر ب 24.1 نقطة والرتبة 75 عالميا.

أما سنة 2015فقد تحسن أداء دول المغرب العربي وجاذبيتها بنسبة 1.38%مقارنة بمؤشر عام 2013 وكان نصيب تونس والمغرب متقارب ب 41.9و 41.8 نقطة، أما الجزائر فكانت درجتها 33.9 نقطة بترتيب عالمي لكل من تونس والمغرب والجزائر ب 61و64 و87 على التوالي. واستمر تحسن دول

المقارنة خلال سنة 2016 بنسبة 0.21% مقارنة بمؤشر عام 2015 وفي هذه السنة تفوقت المغرب على تونس بقيمة 41.8 نقطة وترتيب 72 عالميا وكانت قيمة تونس 40.2 نقطة وبرتبة 71 عالميا والجزائر 34 نقطة برتبة 87 عالميا.

ثانيا: أداء دول المقارنة في المجموعات الثلاث الرئيسية.

يبين الجدول التالي أداء دول المقارنة في المجموعات الثلاث الرئيسية لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار.

جدول رقم (3-18): أداء دول المقارنة في المجموعات الثلاث الرئيسية.

		2013	2014	2015	2016
الجزائر	**مجموعة المتطلبات الأساسية**	41.6	46.6	45.8	45.1
	مجموعة العوامل الكامنة	35.9	37.5	37.7	38.3
	مجموعة العوامل الخارجية الايجابية	60	15.0	18.6	19.4
تونس	**مجموعة المتطلبات الأساسية**	52.4	55.8	54.8	54.0
	مجموعة العوامل الكامنة	38.3	45.5	54.8	42.1
	مجموعة العوامل الخارجية الايجابية	10.3	19.2	25.0	24.5
المغرب	**مجموعة المتطلبات الأساسية**	49.7	56.7	56.4	55.7
	مجموعة العوامل الكامنة	31.1	44.8	46.0	44.3
	مجموعة العوامل الخارجية الايجابية	10.1	17.4	23.6	25

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،"**مناخ الاستثمار في الدول العربية**"، الكويت،2012-2013، 2014، 2015، 2016.

لقد حلت دول المغرب العربي في الرتبة الثالثة عربيا ضمن مجموعة المتطلبات الأساسية في كل من سنة 2013 بقيمة 45.1 نقطة وسنة 2014 بقيمة 47.4وبأداء منخفض بعدها تقدمت هذه الدول إلى المرتبة الثانية عربيا لكن بقيت في نفس أدائها في سنة 2015 و 2016 بقيمة 52.3 نقطة و 51. 6 نقطة، كما أننا نلاحظ تفوق المغرب ضمن هذه المجموعة في كل السنوات ابتداء من سنة 2013 بقيمة 49.7 نقطة إلى غاية سنة 2016 بقيمة 55.7 نقطة ثم تليها تونس ب 52.4 نقطة سنة 2013إلى54.0 نقطة سنة 2016وأخيرا جاءت الجزائر متحصلة سنة 2013 على 41.6 نقطة وعلى 45.1 نقطة سنة 2016، وفي نفس التصنيف(الثاني عربيا) حلت دول المغرب العربي ضمن مجموعة

العوامل الكامنة سنة 2013 بدرجة 36.9 نقطة وبأداء متوسط، وبعدها تراجعت إلى المرتبة الثالثة عربيا في كل من سنة 2014 و 2015 و 2016 وبدرجات متتالية: 47.4 و 44.2 و 41.6 نقطة وكان الأداء فيها ضعيف، وهنا نلاحظ تفوق تونس على كلا الدولتين في هذا المؤشر بداية من 38.3 نقطة سنة 2013 حتى 42.1 سنة 2016 بعدها المغرب جاءت متفوقة على الجزائر من سنة 2014إلى2016 من 44.8إلى44.3نقطة مع تراجعها سنة 2016 مقارنة ب 2015 التي كانت القيمة فيها 46.0 نقطة.

أما من حيث مجموعة العوامل الخارجية الايجابية فجاءت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة عربيا بقيمة متزايدة خلال السنوات ابتداء من 8.3نقطة سنة 2013 حتى 23.0 نقطة سنة 2016 ومجمل أدائها كان ضعيفا، حيث سجلت الجزائر تفوقا سنة 2013 بقيمة 60نقطة مقارنة بتونس التي تحصلت على 10.3 نقطة والمغرب 10.1نقطة. بعدها تراجعت الجزائر لتتصدر تونس في السنتين 2014و 2015 بدرجة 19.2 نقطة و25.0 نقطة أما سنة2016 فتفوقت المغرب على الدولتين بقيمة 25نقطة تليها تونس ب 24.5 نقطة ثم الجزائر ب 19.4 نقطة.

ثالثا: وضع دول المغرب مقارنة بالدول العربية في مؤشر الفرعية.

يوضح الجدول والشكل الآتيين وضع الدول العربية في المؤشرات الفرعية لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار:

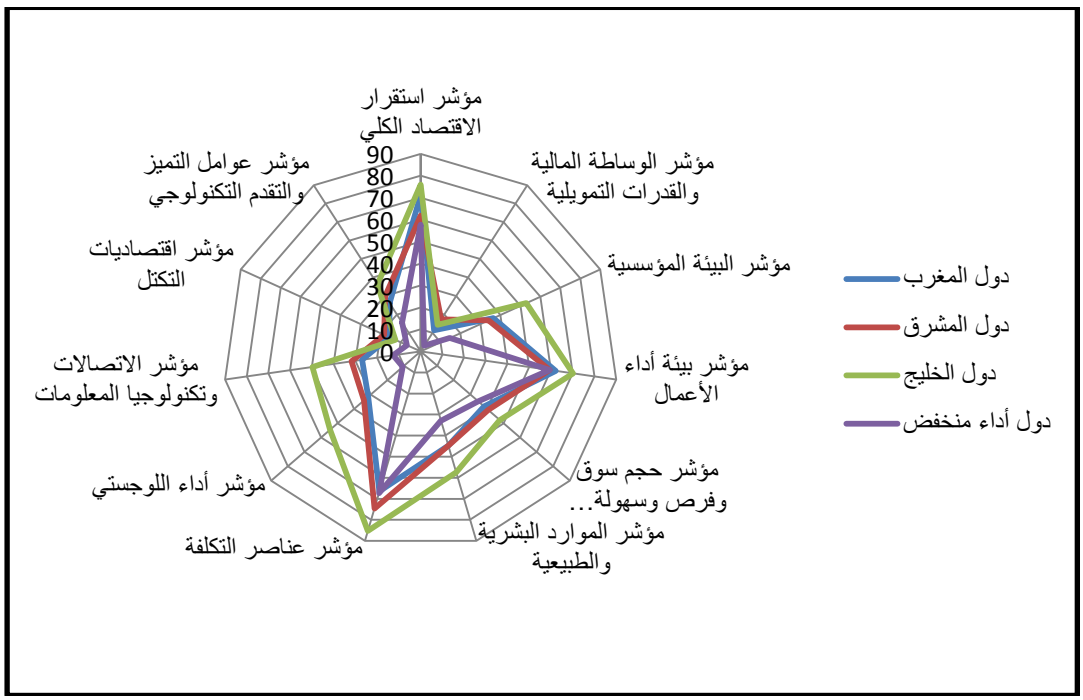
جدول رقم(3– 19):وضع دول العربية في المؤشرات الفرعية

	دول المغرب	دول المشرق	دول الخليج	دول أداء منخفض
مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي	71.2	61.8	75.9	57.7
مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية	11.5	17.4	14.3	3.1
مؤشر البيئة المؤسسية	36.4	34.1	52.9	14.6
مؤشر بيئة أداء الأعمال	62.25	59.4	70.2	59.4
مؤشر حجم سوق وفرص وسهولة النفاذ إليه	38.2	40.7	47.8	34.7
مؤشر الموارد البشرية والطبيعية	44.9	44.9	57.5	32.9
مؤشر عناصر التكلفة	66.4	74.6	85.2	67.3
مؤشر أداء اللوجستي	31.5	34	54.6	10.7

	دول المغرب	دول المشرق	دول الخليج	دول أداء منخفض
مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	26.9	31.7	49.8	12.6
مؤشر اقتصاديات التكتل	15.6	18.3	12.6	6.8
مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي	26.2	29.8	36.2	15.6

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،"**مناخ الاستثمار في الدول العربية**"، الكويت،2016.

شكل رقم (3– 7):الأداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار



المصدر :من اعداد الطالبتين بالاعتماد على المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،"**مناخ الاستثمار في الدول العربية**"، الكويت،2016.

حسب الجدول والشكل السابقين فإن دول المغرب لم تحتل المرتبة الأولى في جميع المؤشرات الفرعية ،وقد كان أداءها ضعيف في اغلبها،غير أن دول الخليج قد احتلت المرتبة الأولى في اغلب المؤشرات الفرعية ،وهذا يدل على تميز على صعيد تطور الحكومة أما دول الأداء المنخفض فقد احتلت المراتب الأخيرة في اغلب المؤشرات الفرعية.

خلاصة:

رغم الجهود التي تبذلها كل من الجزائر ،تونس و المغرب سعيا منها لتحسين أوضاعها الاقتصادية من اجل مواكبة التطورات العالمية ، غير أنها استمرت في تسجيل مستويات ضعيفة من النمو رغم الحوافز و الضمانات التي منحتها للمستثمرين الأجانب من خلال إعداد اطر قانونية لجذب رؤوس الأموال الأجنبية ، إلا أن النتائج لم ترقى إلى المستوى المطلوب ، فبمقارنة تدفقات الاستثمار الأجنبي في دول المقارنة لازالت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر بعيدة عن طموحات و أهداف الحكومات المغاربية ، رغم اختلاف توجهات و طبيعة اقتصاديات تلك الدول إلى جانب ذلك تركزت تلك الاستثمارات في قطاعات محدودة خاصة قطاع الطاقة ،كما احتلت المغرب مكانة متميزة مقارنة بالجزائر و تونس من خلال تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر وفقا للمؤشرات الإقليمية و الدولية .

أما من حيث مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر فكانت تونس تحتل الصدارة في السنوات الأولى من إطلاق هذا المؤشر أما مؤخرا فقد أصبح للمغرب مكانة متميزة مقارنة بدول المغرب العربي من حيث استقطابه للاستثمار الأجنبي المباشر.

الخاتمة

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية ظهرت في العديد من الدول، كما انه حظي باهتمام كبير من طرف الاقتصاديين، كما أن تنوع أشكال الاستثمار يمثل ضرورة في جذب المزيد من المستثمرين الأجانب من ناحية، وزيادة العوائد الممكن تحقيقها من قبل الدول المضيفة من ناحية أخرى، إن دور الاستثمار الأجنبي في التنمية أصبح من الأمور المسلم بها، كما انه صار بمثابة الخطوة التي لا يمكن تجاهلها، رغم استفادة بعض الدول منه دون الأخرى.

وفي هذا الإطار سعت كل من الجزائر، تونس والمغرب، كباقي الدول إلى محاولة توفير بيئة ملائمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن الطبيعي أن يتضمن ذلك منظومة قانونية محفزة لتلك الاستثمارات، سعيا منها في استقطاب أكبر عدد من المستثمرين، وفي سياق الحديث، فقد حاولت كل من الجزائر، تونس والمغرب على توفير بيئة ومناخ ملائمين لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وعلى الرغم من الكثير من القواسم المشتركة التي جمعت بينها، فيما يخص مواقفها السابقة بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر التي كانت معادية.

وسعت إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي غيرت موقفها منه، أين أصبحت تنظر إليه كفرصة للنمو والتطوير، عبر تكثيف الجهود من اجل تحسين مناخ الاستثمار في كل منها، بدءا بتعديل قوانين الاستثمار واستحداثها، ومنح الكثير من المزايا والتحفيزات ومختلف الضمانات والعمل ايضا على تعزيزه بالالتزام دوليا بتشجيعه وحمايته.

ولقد حاولنا من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية الرئيسية له واختبار مدى صحة فرضياته التي يمكن سرد نتائجها على النحو التالي:

تحليل الفرضيات:

الفرضية الأولى:

حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المقارنة لا يزال ضعيفا ومحدودا بالنظر إلى الإمكانيات والقدرات التي تتمتع بها هذه الدول لجذب الاستثمار من الخارج.

تم التأكد من صحة الفرضية، حيث تبين لنا فشل دول المقارنة الجزائر، تونس والمغرب، في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تميزت تدفقاته بالتذبذب، كما أنها كانت ضئيلة خاصة بالنسبة للجزائر مقارنة بإمكانياتها ومقارنة بالمغرب وتونس.

الفرضية الثانية:

يختلف نصيب كل دولة عن الأخرى باختلاف مزايا ومقومات كل اقتصاد، ومدى القدرة على استغلال وتثمين المتاح من الموارد الاقتصادية إضافة إلى مدى سلامة وجاذبية مناخ الاستثمار.

تم التأكد من صحة الفرضية، حيث تبين لنا نصيب دول المقارنة من الاستثمار الأجنبي المباشر، متفاوت من دولة لأخرى، كما تبين انخفاض الدولة الجزائرية مقارنة بتونس والمغرب، على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

وترشيده وهذا نتيجة للتشريعات القانونية والتنظيمية ومختلف الضمانات والامتيازات القانونية التي تتمتع بها كل دولة، والتي يرقى لها المستثمر الأجنبي.

الفرضية الثالثة:

ضعف مناخ الاستثمار في الجزائر مقارنة بالمغرب وتونس ضمن المؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار.

تم التأكد من صحة الفرضية، حيث تبين لنا أن دول المغرب العربي، جاءت في مراتب متأخرة ضمن المؤشر ضمان جاذبية الاستثمار، كما أن الجزائر احتلت المرتبة الخيرة مقارنة بالمغرب وتونس.

نتائج البحث:

تتمثل اهم النتائج التي توصلنا اليها بعد اتمامنا لهذا البحث فيما يلي:

1. مناخ الاستثمار هو مناخ عام، يشمل مجمل الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية، التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه لتوجيه استثماراته إلى بلد دون الأخر.
2. لا يمكن الجزم بانطواء الاستثمار الأجنبي المباشر على أثار ايجابية أو سلبية بحتة مطلقة عبر الزمان والمكان، بل هناك ظروف وأوضاع وسياسات، ترسم الطريق لهذا الاستثمار وتحدد مجالات النشاط التي يمكن اقتحامها والطريقة التي يقام بها والظروف المحيطة به، والأهداف التي يصبو إلى تحقيقها، ومن ثمة يمكن تصور الآثار الايجابية والسلبية التي من المتوقع أن يحدثها هذا الاستثمار، في اقتصاد بلد المضيف له.
3. يميل رأس المال إلى النزوح، حيث يوجد مناخ اقتصادي وسياسي وقانون ملائم لاستثماره، ويمثل الاستقرار السياسي أهم العوامل التي تبث الثقة والأمان في العلاقات الاستثمارية، فإتباع البلد لسياسات تتغير باستمرار مع تغير الحكومات، يدفع المستثمرين الأجانب إلى عدم الإقبال عليها لان هؤلاء يتجنبون تلك الدول التي تتسم حكوماتها بالضعف وسياستها بالتغير المستمر لاعتبار لان ذلك يغير من توقعات المستثمر.
4. إن زيادة وتنوع الحوافز والتسهيلات والامتيازات، لا يعني أنها تؤدي حتما إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي فالأمر لا يقتصر فقط على الحوافز والضمانات المتاحة، وإنما هناك عوامل أخرى منها الاستقرار السياسي، الإطار القانوني المناسب وفرة المواد الأولية والهياكل القاعدية الموقع الجغرافي وغيرها.
5. تعتبر دول المقارنة الجزائر، تونس والمغرب من بين الدول التي استطاعت تغيير موقفها اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، فبعدما كانت تتميز بالموقف المتشدد والمقيد الذي يعارض كل محاولة او كل إرادة لتشجيعه، تسعى حاليا إلى إيجاد السبل الكفيلة لاجتذابه.
6. يتوزع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المقارنة الجزائر، تونس والمغرب، بنسب متفاوتة إذ يستحوذ قطاع المحروقات على النصيب الأكبر من تدفقات هذا الاستثمار، أما باقي القطاعات فتستفيد من حصة قليلة منه.

7. بالاعتماد على المؤشرات الإقليمية والدولية، يتبين لنا مدى فعالية مناخ الاستثمار في دول المقارنة، حيث المغرب احتلت المرتبة الأولى إقليميا ودوليا والجزائر في المرتبة الأخيرة.

8. يعتبر مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار من بين أهم المؤشرات التي توحد جوانب الضعف والقوة المحددة لمناخ الاستثمار، كما يقدم مقترحات وتوضيحات للحكومات لتحسين مناخها الاستثماري، كما جاءت ترتيب الجزائر متأخر ضمن هذا المؤشر مقارنة بتونس والجزائر.

اقتراحات البحث:

في ضوء النتائج التي توصلنا اليها في هذا البحث يمكننا التأكيد على التوصيات التالية:

1. الاستفادة من تجارب بعض الدول التي نجحت في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، دون تحملها تكلفة كبيرة.

2. العمل على تحسين صورة دول المقارنة في الخارج، وذلك من خلال تكثيف المحادثات مع الدول الأجنبية، وفتح ملفات للتعاون والشراكة، إضافة إلى إضفاء الثقة على مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال بدول المقارنة والتعريف بالفرص الاستثمارية، وتسويقها خاصة ما تعلق منها بالقطاع غير نفطي.

3. بناء قاعدة بيانات معرفية شاملة، تمكن من انجاز البحوث وتقييم أداء الدول وتقويم السياسات في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

4. عدم الاعتماد الكلي على نظام الحوافز، إذ أنها لن تجذب المستثمرين إذا كانت ظروف العمل والإنتاج غير مشجعة، وبالتالي يجب العمل على إصلاح المناخ العام للاستثمار في دول المقارنة، وذلك من جميع النواحي القانونية والاقتصادية والإقليمية.

5. إقامة اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف بين دول المقارنة، ومساعدة بعضها البعض فيما يخص المعلومات والإحصائيات.

6. زيادة نشر الوعي الاستثماري في الدول العربية، من خلال تعزيز دور المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

أفاق البحث:

لا يقف الموضوع عند هذا الحد, باعتبار أن هناك جوانب أخرى لم تتناولها الدراسة, و يمكن أن تشكل مواضيع لأبحاث لاحقة، ولهذا نقترح على الباحثين الراغبين في معالجة نفس الموضوع التطرق إلى الجوانب التالية:

- محاولة تقييم مناخ الاستثمار في البلدان العربية اعتمادا على مؤشر الجاذبية لضمان الاستثمار
- دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز العلاقات بين البلدان العربية واقع و أفاق.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية.

I.–الكتب:

1-أميرة حسب الله محمد، "**محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في البيئة الاقتصادية العربية: دراسة مقارنة (تركيا، كوريا الجنوبية، مصر)**"، الدار الجامعية، مصر، 2005.

2-جبل برتان، "**الاستثمار الدولي** "، ترجمة علي مقلد وعلي زيعور، منشورات عويدات، لبنان،1981.

3-حسين عبد المطلب الاسرج،" **سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول العربية** "، العدد 83، 2005.

4-رضا عبد السلام، "**محددات الاستثمار الأجنبي المباشر**"، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، 2007.

5-زينب حسن عوض الله،" **الاقتصاد الدولي، نظرية عامة على بعض القضايا**"، الدار الجامعية، مصر ،1998.

6-سعيد النجار، "**آفاق الاستثمار الوطن العربي** "، اتحاد المصارف العربية، مصر، 1992.

7-سيد الهواري،" **الاستثمارات والتمويل**"، الطبعة الأولى، دار غريب، مصر،1981.

8-عبد السلام أبو قحف، "**اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي**"، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، مصر، 2001.

9-عبد السلام أبو قحف، "**مقدمة في إدارة الأعمال الدولية** "، الطبعة الرابعة، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1998.

10-عبد السلام أبو قحف، "**نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2001.

11--عبد السلام أبو قحف،" **اقتصاديات الإدارة والاستثمار**"، منشورات الدار الجامعية، مصر، 1993.

12-عبد العزيز النجار، "**الإدارة المالية في تمويل الشركات متعددة الجنسيات** "، المكتب العربي الحديث، مصر، 2007.

13-عبد المطلب عبد الحميد،" **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي** "، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003.

14-عبد المطلب عبد الحميد،" **العولمة الاقتصادية، منظماتها، شركاتها، تداعياتها** "، الدار الجامعية، مصر ،2006.

15-علي عباس، "**إدارة الاعمال الدولية** "، دار الحامد، الأردن، 2007

16-علي لطفي، "**الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي** "، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، امبرشن للطباعة، مصر، 2009.

17-عليوش قربوع كمال،" **قانون الاستثمارات في الجزائر**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

18-عمر صقر، "**العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة**"، الدار الجامعية، مصر، 2000.

19-فاضل محمد العبيدي،" **البيئة الاستثمارية**"، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي، الأردن ،2002.

20-فريد النجار،" **الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي** "، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.

21-نزيه عبد المقصود مبروك،"**الاثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**"، دار الفكر الجامعي، مصر،2007.

22-وسام مجدي عطية،" **الأليات القانونية والاقتصادية لتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر**"، دار المطبوعات الجامعية، مصر،2012.

II. –اطروحات الدكتوراه:

1-بن عبد العزيز فطيمة،" **فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر واثاره على اقتصاديات الدول النامية 20(حالة الجزائر)**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.

2-بن عبد العزيز فطيمة،" **فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر واثاره على اقتصاديات الدول النامية: حالة الجزائر** " أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2005.

3-خرافي خديجة،" **دور السياسات المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة مقارنة ما بين الجزائر، تونس والمغرب**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان ،2014-2015.

4-دواح بلقاسم، "**دور الاستثمار الأجنبي المباشر لتعزيز المجهودات التنموية للدول النامية (دراسة المقارنة بين الجزائر، المغرب، تونس، الأردن، مصر، تركيا)** "، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010.

5- عبد القادر ناصور،" **إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: محاولة تحليل** "، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2014.

6-عبد الكريم بعداش، " **الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1996-2005** "، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008.

7- فارس فضيل،" **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية** "، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ،2004.

8- وليد بيبي،" **اليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الازمة المالية الحالية –دراسة حالة دول شمال افريقيا –"**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة ،2014-2015.

9-ويدري محمد،" **تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وافاقها في البلدان النامية مع الإشارة الى حالة الجزائر"**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ،2005.

III. –رسالات الماجستير:

1- حساني بن عودة، " **أثر العوامل المؤسساتية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر"**، رسالة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2011.

2- حنان شناق، **"تأثير الاستثمارات الأجنبية في قطاع الأدوية على الاقتصاد الجزائري–دراسة حالة شركة كاندي لصناعة الأدوية"**، رسالة الماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009.

3- خاطر اسمهان، **"دور التكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة دولة مجلس التعاون الخليجي** "، رسالة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة 2016.

4- خير قدور،" **الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الإصلاح والواقع** "، رسالة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003.

5- رفيق نيزاري،" **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي–دراسة حالة تونس، الجزائر والمغرب"**، رسالة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة ،2008.

6- سلمان حسين،" **الاقتصاد الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية** "، رسالة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

7- شاقور جلطية فايزة، **"معوقات الاستثمار المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر: دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس، المغرب خلال الفترة 2000 –2010** "، رسالة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2013.

8- عبد الرحمان تومي،" **افاق وواقع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات** "، رسالة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2001.

9- عمار زودة،" **محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر"**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة ،2008.

10- عمر متيجي،" **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر للفترة 1994–2006)"**، رسالة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية 2008 .

11- عمر يحياوي، "**دور المناخ الاستثماري في الدول العربية فب جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة الجزائر للفترة 2002-2012**"، رسالة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2013.

12- محمد أمين بن لكحل،" **أثر السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر (2000-2010)** "، رسالة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية ،2011.

IV.-التقارير والملتقيات:

1- أسماء بن طراد، شريط عابد،" **اليات تهيئة مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر** "، بحوث اقتصادية عربية، العددان 82-83، الجزائر، خريف 2015-شتاء 2016.

2- حاتم عبد الجليل القرنشاوي،" **تجارب العربية فب جذب الاستثمار الأجنبي المباشر** "، مؤتمر الاستثمار والتمويل، مصر، 2006.

3- سعد محمود الكواز، عمر غازي العبادي، "**مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة عينية من الدول العربية** "، ورقة بحثية مقدمة بجامعة الموصل، العراق،2007.

4- عبد المجيد تيماوي، مصطفى نواي، "**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم المناخ الاستثماري – حالة الجزائر-**"، ملتقى حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة شلف، يومي 17-18افريل 2006.

الكويت،2006.

5- مصطفى بابكر،" **تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر** "، برنامج أعده المعهد العربي للتخطيط بالكويت مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، مصر، 24.28يناير 2004.

6- المعهد العربي للتخطيط،" **تقرير التنافسية العربية**"، الإصدار الثالث، الكويت ،2009.

7- المعهد العربي للتخطيط،" **تقرير التنافسية العربية**"، الإصدار الرابع، الكويت،2012.

8- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الحوافز، سلسلة دراسات الاونكتاد بشأن مسائل اتفاقيات الاستثمار الدولية، الأمم المتحدة

9- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "**مناخ الاستثمار في الدول العربية**"، الكويت ،2001.

10- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "**مناخ الاستثمار في الدول العربية**"، الكويت،2003.

11- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "**مناخ الاستثمار في الدول العربية**"، الكويت،2004.

12- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "**مناخ الاستثمار في الدول العربية**"، الكويت،2005.

13- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "**مناخ الاستثمار في الدول العربية**،"

14- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "**مناخ الاستثمار في الدول العربية**"، الكويت،2007.

15- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "**مناخ الاستثمار في الدول العربية**"، الكويت،2009.

16- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،" **مناخ الاستثمار في الدول العربية**"، الكويت، 2000.

17- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،" **مناخ الاستثمار في الدول العربية**"، الكويت، 2002.

18- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،" **مناخ الاستثمار في الدول العربية**"، الكويت ،2002.

19- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،"**مناخ الاستثمار في الدول العربية**"، الكويت،2012-2013.

20- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،"**مناخ الاستثمار في الدول العربية**"، الكويت،2015.

21- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،"**مناخ الاستثمار في الدول العربية**"، الكويت،2016.

V. -المجلات:

1- بن لكحل محمد امين،" **جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي** "، مجلة الاقتصاد والتنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة المدية، العدد 07، جانفي، 2017.

2- صائب حسن مهدي، " **الاستثمار الأجنبي ودوره في تحقيق التنمية** "، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 11، العدد الثالث ،2009.

3- محمد صقر واخرون،" **الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في التنمية الاقتصادية النامية"**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 28، العدد الثالث، سوريا، 2006.

4- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،" **مجلة ضمان الاستثمار 2006**"، الكويت، 2006.

VI. -القوانين:

1- القانون رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963 المتعلق بالاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية، الجريدة الرسمية، العدد53.

2- الأمر رقم 284/66، المؤرخ في 15-06-1966 يتضمن قانون الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 80 المؤرخة في 17 سبتمبر 1966.

3- القانون رقم 13/82 المؤرخ في 1982/08/28 يتعلق بتأسيس الشركات المختلطة وسيرها، الجريدة الرسمية العدد 35 المؤرخة في 1982/08/31.

4- القانون رقم 10/90 المؤرخ في 1990/04/14 المتعلق بالنقد والقرض.

5- المرسوم التشريعي رقم 9312 المؤرخ في 1993/10/05، المتعلق بالاستثمارات.

6- الأمر 03-01 المؤرخ في 2001/08/20 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية العدد 47 المؤرخة ب2001/08/22.

7- الأمر 06-08 لمتمم والمعدل للأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار الجريدة الرسمية، عدد 47، 2006.

8- الأمر 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد46، 2016.

9- قانون عدد 71 لسنة 2016 مؤرخ في 30 سبتمبر 2016 المتعلق بالاستثمار

10- قانون إطار رقم 18-95 ميثاق الاستثمار

11- الويبو، المنظمة العلمية للملكية الفكرية : " القوانين والمعاهدات الملكية الفكرية – المغرب" آخر تحديث 07 جانفي 2013

VII. -المواقع الالكترونية:

1-البنك المركزي التونسي، "**تطور الاستثمار الأجنبي حسب قطاعات النشاط**"، من الموقع الالكتروني:

http//www.bct.gov.tn/bct/siteprod/tableau.n.jsp ?parans-p/120070.pl120060.23.22 .اطلع عليه يوم 02-05-2017.على الساعة

: unctad ."**International investment agreements**".web site: http://investment policy hub .uncted.org/ila.viowing date: 22/05/2017

2-الوكالة الوطنية للنهوض بالاستثمار الخارجي، من الموقع الالكتروني:

www.invertistunisia.tn. اطلع علية يوم 02-05-2017. على الساعة 23:46.

ثانيا :المراجع باللغة الأجنبية:

I- les livres

1-pradeep.s.mehta.repport of : forgien direct investmen in developing countries. Centre for international Trade and economics and environment (CUTS) .india.2003.

2- Theodore. H moran. Edward.Mgraham. and Magnus blomstron. Does foreign investment promote development?1st edition. Institute for internationally economics.washington.2003.

3- Nunnenkamp. P." Foreign direigndirectly investment in latin – america" transnational corporations, vo16, 1997.

4- b. bonnin " l'entreprisemultinationale et l'état " edition virantes، France، 1984.

5- P.jacquemont.'' la firme multinationale: une introduction economica، France, 1990.

6- Jean-YvesMartin, Développement durable, IRD(institut de recherche pour le développement, paris, 2002.

7- CNUCED(2012)، world investment report overview regional trends in F D I.